

حکای خانی بهشتی

رماناتیک



سخنوره الفخر عبد العظيم العزى العصر



بیتیم

۵۹۹

نام	نام

ALICA ZADE
NÜSEYİN PASA

Yeni

599

الصحيحة
كتاب حجارة

الشيخ رمضان بن محسن عليه الرحمه والرضوان كان من بليده وزره
من بلاد الروم فخرج منها في طلب المعارف والعلوم فانصل إلى مجلس السادة
وحكى في مبارز الطلب على الطريقة المعتادة وقرأ على العالم الخير المولى
الشريف محمد حبشي ثم صدر إلى خدمة الفاضل الخطير المولى الفتى سعد بن عيسى
ثم حجب له الفعلة والانتقطاع فسلك مسلك القناعة والاجماع وذهب
عن قبول المناصب وأختار خطابة جامع اهديها لقصبه جورج
فتقاد في القصبة المزبونة وكتب على الاشتغال والإفادة من الكتب
الشهيرة فاجتمع عليه الطلبة وأهروا من الاماكن والبغاء وانتفع به
أي انتفاع وكانت في انشاد درسه حاشية لطينية على حوشى المولد الخى على شرح
العقاید للعلامة التقدیفان يواقد بها في الدقة والوجازة وكتب أيضاً حاشية
على شرح المسعودي من ادب البحث وعلق حداشى على بعض الموضع
من شرح المفتاح للشريف قدس روى وتوفى في القصبة المزبونة سنة تسع وسبعين
وتلقى له وكان عالماً فاضلاً مدفناً بين دار العلوم صغارها ويكتشف
عن وجوهه مخذلتها جاهراً ومحظى ببيان افكاره الصائبة عقد الشكلا
ويرفع بآيدى انتظاره الشاقبة بعمال المضلالات مواظباً على النقر والإفادة
حتى افناه الدبر وواجهه وكان طريق الطبع لذين الصحبة حلوا المخوارة
ينظم الشعوالسان التركيب باللغة النظام ويستوي فيه براست كما هو
مشهور بالروم والاجماع من عقد المظوم في ذكر افضل الروم المولى عدا

الشريح من

تيليمش علماً بالفقه وله كتاب في المذاهب والآراء بخلاف ما في
الكتاب المقدار منه هؤلاً وله كتاب في المذاهب والآراء بخلاف ما في
الكتاب المقدار منه هؤلاً وله كتاب في المذاهب والآراء بخلاف ما في

الكتاب المقدار منه هؤلاً وله كتاب في المذاهب والآراء بخلاف ما في

السلام آما بعد لله مسأله قال في الصاحف نقول فلان
 أهل كلنا ولاتقول مسأله لكن ذكر عبارة المسأله في الله
 في أوائل سوره البرة والعامل في الفرق أما قسم من القياسيه بطريق
 النهاية قوله سيد الخ اما فجعل وفجعل لكن على الاول التصرف الصرفي
 بلاقياس قوله وصحابه الجميع صاحب كرب وراكب قوله فدونك ايها
 السارى هذه النبراس الخ فدونك جواب لاما عني خذ والسارى السائر
 بالليل من السرى بالضم والنبراس المصباح وهو نصب على انه مفعول
 دونك شبيه كتابه بالمصباح في ازالة الظلم المطلق لوجودها في ضمني
 كل من اذ التي جرس وظلام الليل فاستعار اسمه له بقرينة حاليه والمعنه
 ايها السارى في ليالى الطلب خذ هذه الكتاب الشبيه بالمصباح حتى يحصل
 مطلوبك قوله كتاب فيه نور وهدى للناسه كتاب خبر مبتداً محدود
 حكم الظاهر والظرف دافع لما بعده لاعتماده على الموصوف وهذه بعنه
 هذاته قوله الى المكان الخفيه من شرح اه المكان جمع مكان والمراد ما يضع
 اختفاء المعانى ومن تبعضه والظرفية حال من المكان او كائنة من جراء
 الشرح قوله امثلته او ان الدعوه الاملاء الكتابة او ان كالزمان لفظا
 ومعنى الدعوه بالفتح الراحة قوله عن فتوه الضعن والانكسار قوله
 سال الحال من فاعل ملته والايجاز ادا المراد بلغضا اقل من الانصاف
 والحاده بالتشديد معضم الطريق واضافتها ببيانه قوله من غير تعيينه
 والغاز وهذا يعني واحد وهو سوق الكلام في عاية الاستار والظرفية
 حال من ضمير سالكا او من الجادة فاقفهم قوله ما هي مصدر ريبة الهموم
 بالفتح والهموم الدوران حول الشيء قوله ورمي الرؤم بالفتح الطلب
 قوله شبيه وسيمه قبل الشين السائل المحتله بالدلائل والشين الغير
 المخلصه قوله في الغلى على بالضم والعلاء بالمد والفتح الرفعة والشرف

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المتكلم بالكلام وعلى رسوله الصلوة والسلام
 وعلى الله وصحابه على الدوام آما بعد فيقول لضئع عباد الله
 الغوى رمضان بن حسن الويزيروي اوازهها الله بفضل الجام
 يوم يؤخذ بالنواصي والاقلام ١٥ ذخيرة يومي وعدى ومكال
 درج من جدي اخي فقرة عينه ابراهيم اكرمه الله بالتعيم
 المقيم لا اخذ في قراءة هذه الحاشي التي فاقت من بين اعراف الفرق
 جادت الزنقة اثناء التعليم بيزايد حسان نميره عن التسليم الناشئ من
 مجتمع ما وجدته من النكبات ونفيت منها ما لا يليق بالآثبات الا ذلك المنشئ
 عز بعضهم الكتب بالفصلة ونظرت في الحوشى الكستلية التي هي كهكاهة العلبة فادركته في سنته منه
 ولم تنت اليه منه بالوثيق من غير جبن من زيد الريب فيما كتابة بيت الصباح المنشئ على ذر
 مثل نوره كشكشات فيها مصباح بالهام من الله الغنى هذاته مني بفتحه اذ من
 لخار طالب ذكي لكنه بعد شرقي في بدل المحجود وقبل وصوله منها
 الى آخر المقصود ترحل المرحوم الى فضاء القدس اللهم وطنه
 في رياض الانس شوان باز المراه طار وقد بات بالرميه الآخر
 هو قد فان بالمني وانا حائز في نميره الخزان وكان حشره بالاستعداد
 فربه امر تقطع دوته الاكباد وتاريخ اقباله على الله الكنم فقل سلام
 قول من رب رحيم فغاية المنى من ناظر في هذه الكتاب ان لا يحرمه
 دعاءهم المسجى وانا ارجو بالوقوع في هذا الامر العسير عطية
 سلطان ولا مطيبة وزين بليل المأمول من الله حن القبول وار
 نعم المأمول ونعم المأمول وهذا انا خوض في المراد طالب امن الله
 الرشد والسداد قال محبيه افضل الانعام احسن الله اكرامه قدار
 السلام

ثلث مرات الا ان اجرى الزحاف في بعض اجزائه بتسلكين تاء، متى عالى
 ونقله الى المستعمل **قوله** لوم يدل الوهم صيت جلاله الوهم نصب على
 انه منفول وصيت رفع على الفاعلية وصيت الجلال شرارة العظمة
قوله ما خيل طيف خيال ساي حالم متأففة وغيل مجرور من الخيل بغير التخيل
 وطيف الخيال بحسبه في النوم وساي يعني على راضفاته اضافة الصفة
 الى موصوفها ولمعنى لوم يكن صيت الجلال دليل الوهم ما تخيّل ادلة
 سير حالم في النوم فضلاً عن ان يتيسّر حال اليقضة **قوله** ناظرة الديعا
 آسف انه ناظرة القوم من ينظر اليه نعم لكن في الصباح بلا النرواصن
 بنجع الصاد هو ابن برخيا وزير سليمان عليه السلام **قوله** في اقبال هو
 نقيف الادبار والمراد الرتبة العالية **قوله** طرا اي جياعا **قوله** وكني به
 مرجم الفمير ما يفهم من السياق وهو كونه عموداً وخلجاً ومجروساً
 رفع على الفاعلية وبرهان نصب على انه منفول ومضار الى المضار
 الى الموسوفة والمعنى لاحاجة الى البرهان دال على حسن حصاله الكنائية
 عدو حية دليلاً **قوله** والواقع هو نقطة من المقطع المزروضة في تدوير
 القرشانه انما اجمع الترميم يكون بدرا مقابلة الشمسيح **قوله**
 فاستعار الواقع لاعلى المراتب الذي هو الوزارء ترشيحها فتاملاً **قوله**
 زاخري قال ذر الوادي اذا مدد جذ والمد التسلل والنوال العطا، **قوله** مشجر
 اي متعمق **قوله** عالم بحاله اي بازاته والمراد انه فريد فيه كما انه لا يوازيه
 احد غيره **قوله** سبحان اسم لا يصح شرعاً للعرب حتى قيل في حقه انه
 كان لا يكرر لفظاً وان تكلم سنة كاملة ولو اتفقاً ما يوجب التكرار
 كان يعبر عنه بلا زمه وعني بالفتح عاجز **قوله** معن بالفتح ثم السكون
 ابن زيد اجدور العرب والبخل خلاف السنخ او الافضال الانعام **قوله**
 الصائب الافكار اي الذي فكره صائبة وكذا معنى الناقب الاراء والشقق

قوله وله مثل يقال لصفة الشيء مثله **قوله** الصاحب وهو تقبيه
 يطلق على الوزير في العرف العام **قوله** والدستور باسم الدال معرب
 وهو الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس إلى مأموره واصل
 الدفتر الذي فيه قوانين الملك وضوابطه كذلك حواشي شرح المطالع
قوله يطوى اليه كل في عميق والنفخ العميق هو العريق البعيد وطريق
 الى الشيء، هو ان يقصد بقطع المذاقل الاتساع، اليه يقال طوي اذا
 تم ذلك فيختار الصحاح **قوله** وجوه الامال بالمذبح الامثل وهو الرجاء
 وفي هذا استعارتان مكنية وتخيلية لأن شبه الامثل بوجهها
 الوجه اللازم له اليه **قوله** سحيق اي بعيد **قوله** باهت من المباهاة
 يعني الفاخرة ويتجان جمع تاج والهامة بفتح الياء الراء اي فاخرة
 احايلهم باب رأسه **قوله** وخلل اه جمع الخللة والأماراة بالكسر صيرورة
 المرايم او قامة الانسان قدّه **قوله** وللإيادي جمع ايدي وهي جمع
 بد يعني النعمة هرثا **قوله** والحكم بكسر الحاء، وفتح الكاف جمع كمة
 وهي العلم المتقن وفي بعض التفاسير هي العلم المقارب بالعمل **قوله**
 آخذ ايدي كنائية عن كونه سبب الضرر فعندهم **قوله** الورقة اي جمع لواءً يعني
 العلم **قوله** المرسوم اي المأثور والمحتمل والملكتوب **قوله** حائز من
 الهدوء يعني الجم والماضي جمع ماضية بفتح الياء وضمها وهي المدرمة
 والمناشر جمع منفعة كالمأشرة لغظاً ومعنى واحد حال الاركتين عطاف
 تفسير **قوله** وحاوى يعني محيط **قوله** مدائح جمع مدرجة بفتح الراء
 يعني المسلك **قوله** النقاد باللغة من النقد يعني الجيد اي من حنج جياد
 المكتبات **قوله** معارض اي المصاعد **قوله** القادر المترفع اللهي كالنادر
 المترسبة ولا يخفى حتى قرآن الوقاد بالمعارج **قوله** طرق بمعنى الطاقة
 ثم رباع شعر مجيئا في مدح هذا الوزير بوزن بحر الكامل وهو متفاعل

وهي وجود الاجماع فيها

الاشراق والاراء جمع رأى قوله للناس يبذل ولمراد منه بيان حسن احلاقه وعدم كبره وتبسيه الالفاظ بالمال اشارة الى ان بذلك الحال اعرف واشرب كما ان الشان في امثاله ذلك فاقرئه قوله تنزاحم اي يكابر ويجتاز ما يدفع من الخدفين قوله فكانه الضمير راجع الى من سبق وينفع لابس البرقع والفعال مصدرة بياء الآلة والمعنى ان اثار وجناته من اثار فعله الحسنة قوله وفتاوى زاده وانتشر قوله غرة الغرة الاولى بضم الجمة ثم فتح المثلثة والثانية خلاف الذلة قوله عدم العلم او رايته قوله ولازال ناقصه ومعناها الكون على وجه النبات والوردة الموضع الذي منه يسأل الماء، واضافته بيانه وهو اسم لا زال وخبرها ماء بطريق اطلاق الماء على مورده مجازا او على حذف المضاف او مورد ما يكمي الاخفى والمدين اسم قرينة شبيب عليه السلام استغير هرمن المعنى الجم والعلقة ظاهرة والماهية بجمع ماربة بنفتح الراء وضمها بمعنى الحاجة قوله يوجد الجملة حال من ضمير الخبر الراجع الى الاسم والاداة الجماعة اول مفعوله يوجد ثانية بجملة ينتون والمراد من سق المطالب تحصيلها وعدم اضاعتها قوله الى سمك بكسرين السمakan كوكبان نيران والسماك من منازل التر والسعودة خلاف الخوستة والكوكب النجم الجم والبروح واحد البروح الثاني عشر المختلفة شرقا وغربا بالنسبة الى ابعاض الكواكب قوله النجم وهو العالم المتعن الفطن كذا في الصحاح قوله الخطير ا العظيم القدس قال في الصحاح يقال دجل خطير ا له قدس ومنزلة قوله باسلوب اغا ذكره لأن المبارى من الاقداء بالكتاب هو الامثال المضمنة والمراذ الاقداء به في اسلوبه فمن عمل عن هذه النكتة غير الاسلوبي ان قيل الاقداء نفس التعقيب وكذا العمل بالشائعة والامثال لا فية قلنا الابل هو عام لصدقة على كل اقتداء باسلوب من اساليبه

اساليبه فهنك قولنا في الانسان حيوان وكذا غيره فتأمل قوله
وامثاله اهلا لتعال الامثال في الذكر الابتدائي لافي التعقيب لانا نقول
على تقدير حمل البداء في حديث التسمية على الحقيقة وفي الحديث الآخر على
الاضافه لاسك في كون الاستثال فيه وعلى تقدير حمل على حمل آخر
يوجد الذكر الابتدائي في ضمن التعقيب فاقرئه قوله على العرف المحدث
قيل يعطيه جواز تأخير التسمية عن التحديد قلنا ترتيب كتاب الله
تعين الامر وفائدة هذا العمل هي التخلص من ورطة الناقطة قوله
كم اهوا شهر ورجع الضمير الحمل الثاني قوله للاستعانته الى اعتراض راتب مع بين المحتويين اصلحا على ما يقدر وتجدر التغيرة
عليه عاصمه اغا الاستعانته في زوات البال كالقراءة والكتابه من طرقه
الافعال المحدثة لدلالة الحديث على انه من تصريرها ذكرها او من طرقه
تعلق الاستعارة واما البداء وغيره من المحررات فلا يتصور في ذلك
والالتزام وجوهين في البداء وفي كل محرر فلا احتفال فيه لغير الصوق
والمحواب عنه هو ان معنى الحديث لا بد من الاستعانته في بدء زوات
البال والتحصر عن حاله والقول بأنه حكم بالنسبة الى البداء وسائر
الحرارات اعتراض على الشارع وفيه منع ظرف الامور التعبدية على ان
المخ ظاهر لانه بدء زوات البال ليس كبدا البداء ولا كسائر المحررات
لان الاضافة الى الشرف تفيد الشرف للضيق بلا شبهة فان قلت عليه مثلا
يسرى شرف المستفاد الى البداء المضاف اليه قلت لا ينيد الساوى
فان عظمي عبد السلطان ليس في عبد عبده فان قلت الاستعانته في بدء شبيه
فيه استعانته ومبتدئه حقيقة لان الغرض من البداء تحصيل الميدان
وانما يبين عزم وجوب الاستعانتين في البداء ليلا يقع جزءا من الميدان
لابه ما وبالجملة ذكر التسمية والتحديد فصيغ كل مبدئ بل ان مثل
اجنبي يشير ما وبين الابتداء في حكم ذكرها في كل جزء من اجزاءه

فَوْدِعْنَلَاذَا تَصَالُهُمَا بِحَسْبِ اتَّصَالِ الْأَنَّ بِالْأَنَّ وَاتَّصَالِ أَنَّ أَخْرَى سَمِيَّة
يَا نَاهْمَة أَغْلَى تَحْقِيقَ عِنْدَ الْمَتَّخِرِ فَأَفْرَمْ قُولَه يَقَالْ تَوْحِيدُ بِرَاهِيَّةِ أَيْ
الْتَّصْقِ تَوْحِيدُه بِرَاهِيَّه وَمَا يُذَكَّرُ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ فَاغْلَاهُوا فَادَه
الْمَحْصُولْ قُولَه أَيْ بَرْزَدَه بِرَاهِيَّه مَعْنَاهُ الشَّاعِرُ كُنْ أَصْدَلَ المَعْدُولَ
إِمَامُ مَقْوِلَةِ مَا كَانَ لِلثَّكْلُونَ أَوْ لِلصِّيرُورَه أَوْ لِلْطَّلْبِ أَذْلَامَنَعْ عَنْهَا
لِجَوَانِ لِلصَّوْقِ كَمَالُ الْوَحْدَهُ وَالْوَحْدَهُ الْمُسْتَقْلَهُ وَالْوَحْدَهُ الْمُطْلَقَهُ
بِالرَّأْيِ فَنَّ أَدْعَى التَّحْصِيمَ بِالْبَعْضِ فَعَلَيهِ النَّقلُ مِنْ أَعْنَاءِ اللَّعْنَهُ وَالنَّاثَهُ
الْمُسْجَحَهُ لِلنَّقلِ عَلَيْكُنْ أَنْ يَوْجَدُ فِي كُلِّ مِنْهَا عَلَيْكُنْ الْمُحْشَى الْفَاضِلُ الَّذِي
لَمْ يُعِينَ الْأَصْدَلَ وَمَا ذَكَرَ فِيَا نَقْلَعَنَهُ تَجْرِيَ الْأَمْكَانَ وَالْأَعْتَامَ فَتَأْمِلُ
قُولَه فَعَنِ التَّوْحِيدِ بِجَلَالِ أَهِيَّ عَيْنَ اعْتَارِ الْكَمَالِ وَعَدْمِ دُخُولِ الْغَيْرِ
فِي هَذِهِ الْلَّعْنَهِ إِيْضًا فِي الْمَعْنَهِ وَحْدَهُ الْكَامِلَهُ أَوْ الْذَّاتِيَّهُ مُلْتَهِقٌ بِجَلَالِ
ذَاتِهِ كَمَا نَقْلَعَنَهُ وَاغْتَالَهُمْ يَعْتَبرُ لَانَ الْأَسْعَامَ الشَّاعِرُ جَارِ عَلَيْهِ
قُولَه عَلَيْهِ حَصُولُ الصُّورَهُ يَعْنِي عَلَى طَرِيقِ اضْفَافَهِ مَا خَذَ الْصَّنَفَهُ
إِلَى الْمَوْصُوفِ لِتَصْدِيْلِ الْمِبَالَغَهُ وَالْمِبَالَغَهُ هُرْبَنَا هُوَانَ الْعَلَمَ كَانَهُ هُوَ
الْمَحْصُولُ لِكُونَهُ سَبِيلَ الْعَلَمِيَّهُ الصُّورَهُ فَأَفْرَمْ قُولَه لِلْمَلَابَسَهُ عَدْدَ ذَلِكَ
مِنْ ضَيقِ الْعَطْنَهِ لِكُونَهِ مِنْ سَعْتَهُ لَانَهُ اعْتَبَرَهُ عَلَيْهِ سَبِيلَ الْأَعْتَامَ بَعْدَ
تَحْقِيقِ الْحَقِّ فِي الْمَقْعَلِ قُولَه إِمَامُ لِلصِّيرُورَه لِاعْتَارِ الْأَنْتَقَالِ الْمُقْتَضَى لِلْسَّبِيلِ
الْزَّمَانِيِّ قُولَه بَدَوْنَ أَهِيَّ لَاتَّبِعُ هَذِهِ الْلَّعْنَهُ مِنْ هَذِهِ الْعِيْدَنِيَّهُ وَانَ لَمْ يَتَعَوَّدَا
بِذَكْرِهِ لِفَوَاظِ فَلَابَاسُ بِالْتَّصْرِيحِ بِهِ قُولَه تَجْرِيَ الطَّيْنَ لِبَرِّ الْصَّاحِحِ
هَذِهِ التَّفَعُلُ وَالْمَوْجُودُ فِي الْثَّاَفِيَّهُ اسْتَجَرَّ كُنْ عَيْنَ أَنْ يَقَالْ عَدْمُ وَجُودِهِ
فِيهِ لَابِنَاوِ كُونَهُ مِنْ مَسْتَعِيلَاتِ أَهْلِ الْفَلَهِ أَذْلَامِ الْمَجَالِ لَادِعَاءِ احْاطَهُ
جَمِيعُ الْأَلْفَاظِ الْلُّغُويَّهِ بِحِثِّ لَاشْذُوذِهِ مَعَ أَنَ الشَّرِيفَ الْمَرْجَانِ رَهُ
ذَكَرَ هَذِهِ الْصِّيْغَهُ وَحَوَّا شِيهُ عَلَى الْلَّثَافِ فِي أَنَّا تَقْسِيرَ السَّمِيَّهُ

بناء على بقاء بركتها إلى أن يحتمم ولا يجب دفع فاصل ينفي بعد تحقق
البدل لابد من الطرح والله در عليه الدليل ما الحقيقة عباراته ولحل
اعتباراته قوله الاستعانة بشيء لا ينافي الإنذان الاستعانة في بناء بيت
مشلا لا ينافي الاستعانة بغيره وغیره وما يقال من أنه تجويز لعدم التحديد
على التسمية مجاب بأنه لا ضير إذا مررت بترتيب مستفاد من أسلوب كتاب الله
لامن الحديثين قوله أو الملاسة أه رد عليه بان ما صوره لا يمكن في
في بعض الأمور كالتدوّق والأكل والشرب والجواب أنه لا يذكر قبلها
التحديد بل منها ماسن ذكره وبعد ذكره فلعل حديث التحديد ليس على عمومه
بل خص منه أمثاله وكلامه بالنسبة إلى ما في بدئه يجمع بينهما فلاغبار
قوله ولا يخوان الملاسة أي متعلق الملاسة نعم وقوع الفعل
مع كون المجرور جزءاً مما اقيم مقام الناعل وقوعه مع ذكر المجرور
قبل الابتداء بلا فصل يعني توجيه الملاسة في كلتا تيبيلا الصورتين
فلا تدافع بين الحديثين هذا هو تحقيق كلامه هرما ساقه التحقيق
وادعاء الخلاف بعزل عن فرض كلام الدقيق قوله على وجه الجريئة
هذا هو المطابق لكتاب الله عز وجل فمن أبي عن كون المحملة جزءاً
من المشروع فيه ثم أدعى أن كتاب الله تعالى بيان لعن الحديثين فقد
اتى بأمر عجيب قوله آن التلبس بهما أه هذا إن خبر كان بلا اعتبار
ظفرا ولمعنى آن الابتداء هو الإن الذي يتحقق فيه التلبس بهما
وهو آن واحد لابن التسمية وان حدثت حين تلفظها كسرها باقية
إلى آن تلفظ همسة المحملة هالم يفصل اجنبى في آن تلفظ الهمزة
اجتمعت الأمور الثلاثة الابتداء في المقصود والتلبس بالتسمية
بقاء والتلبس بالمحملة الابتداء في ظن ان المراد بآن التلبس بهما
هو الزمان بناء على آن حصول تلبس الشيئين لا يمكن في آن واحد
فقد غفل

على انه يكفيه استعمال اهل العرف بل الاصل اذا الطلاق حلوه على امثاله
ويكفيه ايضا ان يقال انه لا يجب التطابق في امثاله **قوله** بلا عذر اي في
ظاهر الحال **قوله** ومنه التكوان والتولدة قيل لها قبيل كون صيغة التعامل
للعقل المكرر في مرحلة كالتجربة والتعلم ويرد عليه لم يشر به بصحة نقل
ولادل عليه عقل لان الفاعل لم يوجد بعد فضلا عن تكرر العدل فالصواب
حملها على الصيغة كما لا يخفى على من له ذوق سليم **قوله** الاتصاف بالوحدة
الذاتية الى سو محصول ما اذا كانت الصيغة للصيغة **قوله** او الكاملة
عطى على الذاتية او الاتصاف بالوحدة الكاملة وهذا محصول
ما اذا كانت الصيغة المتكلف الاول بالكمال **قوله** مع ملابسة الاناظر
الى كل واحد من المحصولين **قوله** الاوجه الاولية سوانة المقام مقام
الدح فافتخر ادخل فيه كان اولى لاما **قوله** ليزيد ان اية نبينا
لان الاضافه للتعظيم بمحاجة الله اعظم من محاجة الانبياء، فلا صعوبه في هذا
في هذا المقام الاعلى من غفل وما يتوصم من ان محاجة سائر الانبياء يعني
عكن ان يضاف اليه تعالي فلا يظهر الاعظميه فبعيد عن ذوق منها من فهو بيا

العربية وقد يوجه بـأـن بـحـجـة مـحـول عـلـى الـاسـتـغـارـاق فـالـعـزـرـانـه عـلـيـهـم
مـؤـيدـبـحـجـع سـوـاطـع بـحـجـة اللهـ وـيـرـعـلـيـهـ أـنـهـ لـاـيـنـاـنـيـ تـابـيـدـغـيـرـهـ بـهـ رـاـبـعـهـ
أـيـضـاـعـلـىـهـ لـوـسـلـمـ لـاـيـنـيـدـ اـعـظـمـيـهـ بـحـجـ بلاـعـظـمـيـهـ عـلـمـ اللـامـ وـالـقـولـ
بـأـنـ بـحـجـعـ اـعـظـمـ منـ بـعـضـ لـاـوـجـهـ لـاـدـتـكـابـهـ مـعـ ظـرـورـ الـوـجـهـ الـوـجـيـهـ
قولـ فـاطـعـ بـحـجـهـ إـلـيـهـ ذـاـسـفـعـ عـلـىـ الـاعـتـارـ الثـانـيـ فـقـطـ لـكـوـنـ
بـيـانـيـهـ الـاضـافـهـ اـدـخـلـفـ الـمـدـحـ فـهـذـ الـاعـتـارـ مـنـ خـصـصـيـتـهـ
لـاـنـ بـيـانـيـهـ اـفـادـهـ بـحـجـ المـذـكـورـ سـوـاطـعـ بـاجـعـهـ وـاـمـاـ الـادـخـلـ
الـاعـتـارـ الـاـولـ اـغـاـلـخـصـصـيـتـهـ لـاـحـتـالـ اـنـ يـكـوـنـ فـبـعـضـ بـحـجـ المـذـكـورـ
غـيـرـ سـوـاطـعـ وـاـنـ عـلـيـهـ الـلـامـ مـؤـيدـ بـسـوـاطـعـهـ فـاـفـهـمـ وـمـاـقـيلـهـ اـنـ
اضـافـهـ

اضافة بفتح الميم الى الله مما لا يحيى هنا لان المثلثة وما معها يعبر مفهوم
بالنسبة الى المضاد اليه فندفع بانه لا منع من حنه اذا فرم المراد كما
اذا تعلمنا احد ادلة مطلوب من الطالب من ذريعة او عبرنا عنه بانه
دليل ذريعة لم يتبعه قوله هذه الفاء التي يعني ارادتها اما الاجراء الموهوم
بناء على كون المقام من مطان ارادها مجرى المحتوى فالعطاف باعتبار
القصتين او لامرها مقدمة في النظم بتعويض الاول والزائدة لقطع عن صورتها
في الجملة من صورة عن سابقتها فصل الخطاب وهو نوع من الاقضاب
قرب من التخلص قوله على انه لا منع اه يزيد انه يجوز اعتبار العطاف بين
القضتين مع التقدير اي فالآن العذر على العطاف في اسئلته البشارة
ولهذا قد يقع الجمع بينها وبين العاطفة فرق بين المقادير
رد عليه فعليه دليل السو لان الاصل في استعمال اما هو استعمالها
بل عاطفة فما وقعت اولا فيها فيما ذكرت ثانية سواء كانت قد لكت او لا
في امثال ما نحن فيه يجوز ان يعبر الاقضاب في تلك الوارد او يحظر
بعوضيه ان ذكرت مع تقدير اما لكن ذكرها معاينا في الاقضاب يجوز
ان يعبر الاصل ويؤخذ ماسبق كل امام صدرها بما ثم يعطى عليه
المصددة بالملفوظة كما في عباره المفتاح او بالمقدمة كما في عباره الشرح
يدل على ما ذكرنا ان الکرماني شارح صحيح البخاري عليه اته في بيان مكتوب
رسول الله عليه وسلم الذي بعثه الى هرقل وكتب فيه باسم الله الرحمن الرحيم
من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى
اما بعد فاني الحديث قال فان قلت اما للتنصل فلا بد من حوا فيه من التكرار
فاين قسميه قلت المذكور قبل قمي وتقديره اما الابتداء باسم الله
واما بعد ذلك فكذا انتهى فننظر فيه بكل علم علو نظره وسخون حاله
قوله عقاید الحجج عقيدة والمراد منها هم هنا ما ينبع عن الاقضاب

الْمُعَذِّبُ الْمُغَفِّلُ وَالْمُغَافِلُ

التي يكتفى بها الناس بالآلة قال فيما نقل العقائد من الكلام وبيان
 أن الكلام عبارة عن المسائل فاقرئه قوله وهي الأساس في اللغة
 ومعناها الأصطlahi وهو ما يكتفى عليه غيره من حيث يكتفى
 عليه غيره وذهبنا إلى ما أشرف فيه الثاني قوله هو الكتاب
 وهو يطلق على المجموع وعلى كل جزء منه له نوع اختصاص به كما عند
 آئته الأصول بل المراد هنا هو الأجزاء القراءة اذهي الأساس
 لا المجموع وبدل عليه لفظ القواعد بصفحة للجع واحتمال اراده ماقوق
 الواحد او اعتبار المقدمة في السنة لا يلتفت اليه فمع ظهور ذلك لكن
 بي في شيء وهو انه حل القواعد على معنى معاير لمعنى العقائد ولم يلتفت
 إلى ما يفترض من الواقع وصرح به في شرح الفاصل من هذه الاضافة
 بيانه بناء على أن التأسيس لابد من رعايته مما يمكن قوله
 بينما قنطران المفان قلت لا وج لتوقف الكتاب والسنّة على المسائل
 الكلامية لعدم توافق حماق الامر الاعلى الذات المتكلّم والرسول
 البعوث قلت الماء توقف بدورها اعني التصديق بتلوثها كما يبابر تابينا
 وسنة نبوية ولم يصح به رجم بالغة في مدح العلم وترعيمه مع
 وجود الاعتقاد على فرض السامي قوله على المسائل يفهم منه ان الكلام
 عبارة عن المسائل قوله بخلاف الثانية فانتصف العلم بحصولها
 الجديدة مع زيادة حصول المقصود قوله فيما نقل عنه الحصر المذكور
 لمنه و هو قوله اذ لا يتحقق الكتاب الاعلى للسائل الاعتقادية
 لكن في عصبية هذا المفهوم احتمالاً واحداً يقال لأن المقصود حوز
 ان يكون لغيرها من المسائل مدخل في توقف الكتاب وهو الظاهر
 من عبارة الآية الدوچ على حياله لبعائمه في توقفه على حصته
 العقائد الموقعة على الكتاب والآخرين يقال لأن المقصود حوز ان يكون
 توقف الكتاب

توقف الكتاب بمحضه في غير العقائد من المسائل كباحث النفل
 والدليل مثلاً في نيدفع الدور لكن هذا ليس بظاهر عبارة كما يكتفى
 وما يكتفى في بيان سند المفهوم الذي يحوز ان يثبت الكتاب بايجازه
 باطل لأن غير المانع ابقاء كون الكلام أساساً أساس العقائد وهذا
 منافق له ويعين في الجواب ان يعن لزوم كون الشيء أساس النفس
 لجواز ان يمواد بالكلام المسائل وبالعقائد التصدیقات الآلة بناء
 قوله العقائد من الكلام كما عرفت قوله بحسب ذاتها يرد عليه ان
 أساسيات ذات الكلام ان كان مع اعتقاده فالمعنى درءاً لكافحة
 والألزم توقف الكتاب والسنّة على شيء غير معتمد به فخاشوا كلام
 قائل قوله هو الأساس بالذات اي بلا واسطة وهذا ناظر إلى قوله
 وثانياً الكلام أساس العقائد يعني لاستلام ان الكلام أساس العقائد
 لأن أساس بالواسطة والمزاد ما هو بالذات فلا يكون الكتاب أساس
 أساس العقائد بل أساس أساس أساس أو لا كذلك الكلام فن قال
 معنى الأساس بالذات هو الأساس لاجل الذات يرد عليه مع حمله العبارة
 على الغير المتى درأته مناقص لما سبق من ان الكتاب أساس العقائد
 قوله فاساس الفتن يعني ان الكتاب لا يتحقق عليه في الكلام بل بعض
 مسائل الذي هو عقائد فلا يكون أساس في الكلام الذي هو أساس
 العقائد بالواسطة حتى يكون أساس أساس العقائد قوله هو ذات
 العقائد التي من المسائل الكلامية عبر بالعقائد لا بالكلام تصرح بما
 هو الأساس من الفتن قوله من حيث هو أساس الفحيم المضائق إليه
 والتوضيح هو أن الشيء إذا يكون أساس الأساس فإذا كان أساس
 ذات الأساس وأما إذا كان أساس اعتقاده فلا قوله فليتأمل وجهه
 هو الذي يحوز ان يقال الأساس اعتقاد شيء انه أساس ذلك الشيء

يعني انه حمل على الاخبار الان في خاتمة
السنع طا وزاد حمله عليه زاد حمله ان يجده
لا عنوانه على انه كذلك الامر وان رأى
هذه المحمد على صاحب التحقيق انه
رس لهنا منتهى

مع ائن اعتباره في صورة كون الكتاب اساس العقاید فاذا الكتاب
اساس الاساس والجواب احادي الكلام اساس ذات الاعتداد
والكتاب اساس اعداد اساس الذات والاول غير الثالث فلا شئ
فافهم فان ماتلى عليك من المقال قد حفى على كثير من افضل الرجال
قول والغيبة ما اشد القيل بل هو الظاهرة المطلقة ذكر تفتنا
كمن في الصاحب يقال فرس لهم غيبة اذا اشتاء سواده ومطلق
الظاهرة لا يتضمن شدة السواد فلابعد في الاعتبار الذي بنى عليه
فافهم **قول** فان الشريعة هي ما شرع الله تعالى لعباده اي سن لم يرم
قول فوجة تخصيص هذه الاسم ط وهو المناسبة من حيث انه تعالى
معطه السلامه وفي هنالك سلامه عن كل آفة على ما صرخ به
فيما نقل عنه وما ووجه امراده هربنا فهو مطابقة السجع مع درود
الاستعمال العام فلابد مثل لحلول وذى الکرام **قول** بمحوى عهدهما
يعنى اعتبار البذر لبيته بعد زراعته بالعاطفة ليكون حمله محفوظ
واحد كذلك قال شریف الدين في مشله في شرح المفتاح **قول** انشاء التوكيل
فيه هو خلاف الفتاوى في خلاف مرتضى صاحبه فلو سلم فرس او اشلاء
لطلب الكفارة وعيّن ان يقال اغا الظاهر هو الانسائة لعدم الطائل
في الاخبار مع اقتضائه المقام وعدم ارتضائه ثم ولا يجدى رد
الشارح لأن العبارة ليست من محترعاته وكونه انشأ لطلب الكفارة
وان كان فيه ملاحظة - معنى المسند لكنه بعيد من حيث انه حل على
معنى صيغة الطلب بخلاف انشاء التوكيل فانه انشاء الاعتداد على
وحالته وكذايته من غير طلب ويلايته المدح على وحالته عتبه
كمالاً **غير** فان قلت ماتقول في عطف المعطوف عليه على سابقه
قلت اما او اوه ابتدائية او غير عطف الصفة **قول** عطف الصفة
قبل عليه

قيل عليه يعتبر فيه تعدد الحال ووحدة العرض المسوقة هي الجواب ان
تعدد الحال وان كان يعتبر في فحص القصة لكن عطف القصة امراً مطلقاً
لابد تعدد طرفيه في جميع مواده بل شرعاً صحة اغاهوسف الطرفين لعرض
واحد ولذا قال به صاحب الكشاف واختار الشارح ايضاً كما صرخ به هنا
السائل و عدم القول عليه من قوله التدبر **قول** او عطفه على الخبر القديم قد قال
يجوز عطفه على الخبر المؤخر وهو لفظة الله على تقدير اعتبار القديم مفانا
معنوياً ويكون هذا القول اخوازه فلابد ما قبل من ان المبداء
والخبر اذا كانا معرفتين وجب تقديم الاول في الكلام البليغ وان امكن
الجواب بان تعريف ما اعتبر خبر مقدم ما هبنا الي من الواجب الذي لا يجوز
خلافه فان حسب قد يكون نكرة كما صرخ به هذا السائل على ان صاحب
الكساف اشار الى انه نكرة هربنا فان قلت على ذكره او لا يلزم عطف
الجملة على المفرد ولا كذلك العطف على حسينا التضمنه معنى **حيث** قلت
الجملة الواقعه في محل المفرد لا فرق بينها وبينه من حيث انه لا تتواءله
فاذ اعطفت عليها من غير تكيير عطفت عليه ايساعاً على انه يجوز ان يكون
الخبر في تاويل سمي بالله فليكون جملة ايضاً والقول بان الاسم متquin
للابداء دلالته على الذات والصفة للخبريه لدلالة على امر بي
مردود في موضعه فافهم **قول** ثم ان حن المثال قبل حنه امر
ذوق غير ممكن الا ثبات بالبرهان على تقدير المبداء لاعتباره عن
تاويل في الخبر قاوياً لانشاء الذي في المثال بقولنا وجاهله جداً اولى
كونه تاويلاً بلا تقدير وبجانب بان دعوى البداهة في محل النزاع
بعز وقصور والعلاقة لا ينفع اليها لأن من ادعى حسن المثال
اعتبر انفاقاً مثله تقدير المبداء في المخطوط بقربه المعطوف عليه
ولم يأوله بان يقول حسي الله وعذر وحالته فارتكب التاويل

يُعَذِّبُ إِنْهُ حَلَمُ عَلَى الْأَخَارِ إِلَّا إِنْ فِي غَایَةِ
السُّقُوطِ إِذْ جَدَ عَلَيْهِ زَمِنٌ إِنْ يَجِدُونَ
لَا عِتَادَهُ عَلَانِهِ كَذَكَ الْأَبْرَاهِيمَ رَدَّ
بَنْدَهُ الْجَلَدُ عَلَى صَاحِبِ التَّحْمِيدِ إِنْ أَنَّهُ
رَكَزَ هُنَّا مِنْهُ

معَ أَنَّكَ اعْتَدْرَتَهُ فِي صُورَةِ كُوَفَّيِّ الْكِتَابِ اسْاسِ الْعِقَابِ فِي الْكِتَابِ
اسْاسِ الْاسْسِ وَالْجَوَابِ ۖ الْكِلَامُ اسْاسُ الدَّاتِ الْاعْتَدَادِ
وَالْكِتَابُ اسْاسُ اعْتَدَادِ اسْسِ الدَّاتِ وَالْأَوَّلُ عَيْرُ الثَّانِي قَلَاشُونُ
فَافْرَمَ فَانْ مَا تَلَى عَلَيْكَ مِنَ الْمَقَالِ قَدْ حَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ افَاضِ الْجَالِ
قُولُهُ وَالْغَيْبِ مَا اشْتَدَ الْقِيلُ بِهِ وَالظَّلَمَةُ الْمَطَلَّةُ ذَكَرَ تَقْسِيَّاً
كَنْ فِي الصَّاحِحِ يَقَالُ فِي سِادِهِمْ غَيْبُ اذَا اشْتَدَ سُوَادُهُ وَمَطْلَقُ
الظَّلَمَةِ لَا يَقْتَضِي شَدَّةُ السُّوَادِ فَلَا بَعْدَ فِي الْاعْتَادِ الْذِي بَنِي عَلَيْهِ
فَافْرَمَ **قُولُهُ** فَانَ الشَّرِيعَةُ هِيَ مَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ ای سِنْ لِهِمْ
قُولُهُ فَوْجِ تَحْصِيصِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ النَّاسِيَّةُ مِنْ حِيثُ اذْنَ فَعَالَ
مَعْطِهِ السَّلَامَةَ وَفِي هَذِهِ الْجَنَّةِ سَلَامَةٌ عَنْ كُلِّ أَفَةٍ عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ
فِي مَا نَتَلَ عَنْهُ وَمَا وَجَهَ اِمْرَادُهُ هُنَّا فِي مَطَابِقَةِ السُّجُوعِ وَرُوَودِ
الْاسْعَالِ الْعَامِ فَلَدِيرِ دَهْلِ الْجَلَلِ وَذِي الْأَكْرَامِ **قُولُهُ** بِمَحْوِهِمَا
يُعَذِّبُ اعْتَبِرَ الْبَذَلِيَّةَ بَعْدَ بَطْبِينِهِمَا بِالْعَاطِفَةِ لِتَكُونَ كَمَفْوَظَ
وَاحِدَكَذَا قَالَ شَرِيفُ الْأَدِينِ فِي مَثَلِهِ فِي شِجِّ الْمَفَاتِحِ **قُولُهُ** اِنْ شَاءَ لِتَكَلَّ
فَيَلِهُ خَلَافُ الظَّاوهِ فِي خَلَافِ مَرْتَضِيِّ صَاحِبِهِ فَلَوْ سَمِعَ فَرِوَانِشَاءَ
لَطْبَ الْكَنَائِيَّةِ وَيَكِنَ اَنْ يَقَالُ اَغَا الظَّاوهُ هُوَ الْأَنْسَائِيَّةُ لِعدَمِ الطَّائِلِ
فِي الْأَخْبَارِ مَعَ اَقْتَصَارِهِ الْمَقَامِ وَدَمْ اِرْتَضَاهُمْ وَلَا يَجِدُونَ
الشَّارِحَ لِانَ الْعِبَارَةَ لِيَسِتَ مِنْ مُخْتَرِعَاتِهِ وَكَوْنِهِ اِنْ شَاءَ لِطلبِ الْكَنَائِيَّةِ
وَانْ كَانَ فِيهِ مِلاحةٌ مَعْنَى الْمَسَنَدِ لَكَنْهُ بَعِيدٌ مِنْ حِيثُ اذْهَلَ عَلَى
مَعْنَى صِيقَةِ الْطَّلَبِ بِخَلَافِ اِنْ شَاءَ التَّوْكِلِ فَانَهُ اِنْ شَاءَ الْأَعْتَادُ عَلَى
وَكَالَّهِ وَكَنَائِيَّهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِهِ وَيَلِيهِ الْمَدْحُ عَلَى وَكَالَّهِ عَتَيْبَهُ
كَحَالِيَّهُ فَانْ قَلَتْ مَا تَقُولُ فِي عَطْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَلَى سَابِقِهِ
قَلَتْ اِمَا وَاهِ اِبْتَدَائِيَّهُ اَنْ عَبَرَ عَطْفَ الْصَّفَةِ **قُولُهُ** عَطْفَ الْصَّفَةِ

قَلَيلٌ عَلَيْهِ

قَلَيلٌ عَلَيْهِ يَتَبَرَّ فِي تَعْدِيدِ الْجَلِلِ وَوَحدَةِ الْعَرْضِ الْمَسْوَقَةُ هِيَ الْجَوَابُ اَنْ
تَعْدِيدُ الْجَلِلِ وَانْ كَانَ مُعْتَدِلًا فِي هَذِهِ الْقَصَّةِ لَكِنْ عَطْفُ الْفَصَّةِ اِمْ اَصْطَلَّتْ
لَا يَجِدُ تَعْدِيدُ طَرْفِيَّهُ فِي جَمِيعِ مَوَادِهِ بِلَشْرِ صَحِّهَ اِغْنَاهُ سُوقُ الْعَرْضِ فِي الْعَرْضِ
وَاحِدَهُ وَلَذَا قَالَ بِهِ صَاحِبُ الْكَشَافِ وَاحِدَهُ الشَّارِحُ اِيْضًا كَما صَرَحَ بِهِ هَذِهِ
الْقَائِلُ وَعَدَمِ الْقَوْيِ يَعْلَمُ مِنْ قَلَةِ التَّدَبَّرِ **قُولُهُ** او عَطْفَهُ عَلَى الْجَنْبِ الْمَقْدِمِ تَقَالَ
يَجُوزُ عَطْفَهُ عَلَى الْجَنْبِ الْمُؤَخِّرِ وَهُوَ لِفَظَةُ اللَّهِ عَلَى تَقْدِيرِ اَعْتَادِ الْمُقْدِمِ مِنْهَا
مَعْنَوَيَا وَتَكَوَّنُ هَذِهِ التَّوْكِلُ اَخْوَهُ فَلَدِيرِ دَهْلِهِ مَا قَلَمَ مِنْ اَنَ الْمُبْدَأ
وَالْجَنْبُ اِذَا كَانَ مُعْرَفَيْنِ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْاَوَّلِ فِي الْكِلَامِ الْبَلِيجِ وَانْ اَمْكَنَ
الْجَوَابُ بِاَنْ تَعْرِفَنِي حَايَتِهِ خَبِيرًا مَقْدَمًا هَرَبَ مَا هَرَبَ مِنِ الْوَاجِبِ الْذِي لَا يَحُوزُ
خَلَافَهُ فَانَ حَسَبَ قَدْ يَكُونُ نَكَرَةً كَمَا صَرَحَ بِهِ هَذِهِ الْقَائِلُ عَلَى اَنْ صَاحِبُ
الْكَشَافِ اَشَارَ فِي اَنَّ نَكَرَةَ هَرَبَنَا فَانَ قَلَتْ عَلَى ذَكْرِ اَوْلَادِنِمْ عَطْفَهُ
بِالْجَلِلِ عَلَى الْمَفْرُدِ وَلَا كَذَكَ الْعَطْفُ عَلَى حَسِيبِنِ الْفَضْفَهِ مَعْنَى **حَسِيبَهُ** قَلَتْ
بِالْجَلِلِ الْوَاقِعَةِ فِي حَمْلِ الْمَفْرُدِ لِأَفْرِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنِهِ مِنْ حِيثُ اَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ
فَإِذَا عَطْفَتْ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ نَكَرَةِ عَطْفَتْ عَلَيْهِ اِيْضًا عَلَى اللَّهِ يَجُوزُ اَنْ يَكُونَ
الْجَنْبُ فِي تَأْوِيلِ سَمِيَّ بِاللَّهِ فَيَكُونُ جَلَلُهُ اِيْضًا وَالْقَوْلُ بِاَنَ الْأَسْمَاءِ تَعْنِي
لِلْأَبْدَأِ لِدَلَالِتِهِ عَلَى الدَّاتِ وَالصَّفَةِ الْجَانِبِيَّةِ لِدَلَالِتِهِ عَلَى اِنْجَبَيِّ
مَرْدَدِهِ فِي مَوْضِعِهِ فَافْرَمَ **قُولُهُ** شَمَانْ حَسَنِ الْمَثَالِ قَلَرِ حَنَهُ اَمْ
ذَوْقِي غَيْرِ هَكِنِ الْاِثْبَاتِ بِالْبَرْهَانِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُبْدَأِ لَا يَعْنِي هَذِهِ
تَأْوِيلَ فِي الْجَنْبِ قَوْلِيَّةِ الْاِنْشَاءِ الْذِي فِي الْمَثَالِ بَعْلَمَنَا وَجَاهَلَ جَدًا اَوْلَى
كَوْنَهُ تَأْوِيلًا بِلَذِ تَدَبَّرِهِ وَبِجَابِهِ بَانَ دَعْوَى الْبَدَاهَهُ فِي حَمْلِ النَّزَاعِ
عَجَزُ وَفَصُورُ وَالْعَدَافُ لَا يَلْتَفِتُ الْيَهَالَانِ مِنْ اَدَعَ حَسَنَ الْمَثَالِ
اعْتَبِرَ اِنْقَاقِ مَثَلِهِ تَقْدِيرِ الْمُبْدَأِ فِي الْمَعْطُوفِ بِيَقِينِهِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ
وَلَمْ يَأْوِهِ بَانِ يَقُولُ حَسِيَّ اللَّهِ وَهُدُورُهُ وَكَالَّهِ فَارِكَبِ التَّاوِيلِ

وإنكاره من تقدير الحكم ببيان التجربة
وغير الاضافة من التقييد بزبده منه
يعنى أن الأحكام المذكورة صفة الحكم المزدوج
بالنقطة المقيد بالاضافه والنتيجه ذات الحكم المزدوج
الأشعة يقتضى إلى الاستدراك وفيه النتجه
الحكم وأشار إلى جواب السؤال الاول وهو نعم
عن القيد ولا يمنع من خدمة في ذلك يمكن تحضير
ذلك تناوله وارادة العام مجازاً للمرتبة الفقهية
والحالية ولما ذكره في إنها حاصلتان بهما
وسلط على عاد كرتة من نظر في التوضيح والتلخيص
اذ لخطابه تعالى في حفظها في النهاية
وكتب لا صور حسنه بعض صيغة الثالث عليه حاصل
وتفصي التوضيح قصة الاستدراك بالجواب
الثانى وهو جعل العقين لحكم الشئ ولديه
لا فيه ولا في النتجه التجربة عن الاضافه اصلاً
وذكر فيما في بعض العواضض خطاب الله تعالى
المقال بالفعل المكتوبين خدمة في العيد الآخر منها
وصاح في التوضيح بأن الحكم المفسر خطاب الله
متسم بالنظر والمعنى فما قاتم منها
وتؤيد ما قاتلناه لو كان المراد من الاجوبة
ان يعنى بالسؤال الثاني مثال في الجواب الاخير
ليس بالسؤال الثالث

في الخبر بل اتر دلشيوعه فالمعنى مبني عليه قد يدرك لننان نقول
من حسن بدون التقدير لا يلام لما يرى من عطف القصة الذي
اعتبره في كلام الشارح قوله في العلم بالوجوب كوجوب اعتقاد المعتقد
واما المسائل التي قصد منها نفس الاعتقاد فبم ان لا يكون من مسائل
الكلام قوله على التجربة في الاول في جواب السؤال الاول وهو نعم
الاغصار وجوب التجربة في الاول في جواب السؤال الاول وهو نعم
الحكم في جهة على خلاف ما قلنا فقد عول على نسخة او الفاصلة ولعلمها
سر وشأنه وجودها فيما عطفت على مدحولها قوله او الثالثة الثالث
اي في جواب السؤال الثاني وهو نعم الاستدراك فان قلت اعتبار
الثالثة الترام الاستدراك قلت المقبول ليس عين المردود فاقرأ قوله
ووجهه فلان العلين يكونان يعني التصديق وتعلقهم بالنسبة
حسن الوجه قوله في يجعل العقان يمكن تعلقها بالحكم يعني الایقاع
قوله لما يتوافق عليه المراد عدم التقىء لاسليم بالكلية قوله
فالامثل يعني يجوز تعلق احد القسمين بالعمل وبكيفية ايساد الاجب
تاويل الاعتقاد لتحميس امكان تعلق القسم الآخر بسواء ا يريد
بالاحكام النسبية والتصديقات لكن التعلق يعني اتساب ماقيل
اذا يريد بها التصديةات فالتاويل واجب في تعلق العلم الثاني
لذلك لازم تعلق الشيء بنفسه والحق انه لا يبعد في نسبة الافراد
إلى الكل تأمل قوله من حيث الكيفية فيله كونه على وجه ثم سعاده
الدارين ولا يختلف ان الأحكام الثانية ايتها اغاية تعلق بالاعتقاد المتر
وهو المأمور من الشرع فلما فرق من جهة تلك الجهة فالاظهر ان المراد
من الكيفية اغاثي الوجوب والاباحة وغيرهما والمقصود الاصل
من الفروع ليس الامر فيها كذلك الحجۃ الكيفية وحاصلها الاشارة
الاجمال

الايجمال تفاصيل المحولات كلها اعتبره الشارح في التلخيص قوله
او يريد تعلق الاسناد بطرفه اي حين يريد بالاحكام النسبة اراده
تعلق المحولات كلها من حيث الماء من الحمام
ما يجوزه من غير الماء من الحمام
معه هذه المعرفة كما يرد عليه قوله
معه هذه المعرفة كما يرد عليه قوله
يكفيه العمل ليس الابطه واحداً لهم الا ان يكتفى بالدلالة الافتراضية
فافهم قوله والتصديق بالقضية اي حين يريد بها التصديةات
قول المعتقدات اذا اريد اول الاعتبارين يجب تحضيرها بغير طرفين
ليتطبق السوابيل على المقصود واما اذا اريد ثالثة ما يجب تعيينها
للنسبة ايضاً وعشيرها بوجود الواجب سامي اذا المضاف اليه خارج
عن المضابات وجه اخذ على ما بينه في موضعه قوله في اشاره
لان مطلق التعلق لا يعين كون العمل من الطرفين بخلاف تعلق
الاسناد فانه يعني الموضوعية لعدم اعتماد المحولية فافهم قوله
وما يفهم بالجواز بعض عدم كون العمل موضوع الفقهه وادعى
انه بذلك عد التركة وستحضرها موضوع علم الفرائض مع كونه
باباً من الفقه ثم ذكر ما احصل له ان وجده قضية لا يمكن ارجاعه
موضوعها الى العمل الابعensis يجب ان تعود من الباب لكن لا يجيء على
ان وجوب عدمها من المبادىء يستلزم عدم جواز كونها من المسائل
فيه وبين مسابقة من الحسن تنازعه قوله على معمول الاتقوان
في الدار زيد والجزء عمر والانه اعبد لجار فيما اعني فيه قوله والجواب
يود عليه ان تغاير جرمه البحث لا يدفع للروج مع ان المقصود شيئاً
ان تلك الاحكام مختصة بهذه الفن فاقرأه واجب بعضهم عن اصل
السؤال بالنظر كون الجهة من مسائل الاصول بنا على ان اصول الفقه
اغاثي عن الاوائل الشرعية من حيث اثباتها للاحكام فلو كانت
هذه من مسائلها يلزم ان يبين موضع الفن فيه لكن يقال ان

السابق من قوله هوعلم التوحيد بناء على ان الملكة ليست بأساس الشرعية
اذ لا يتوافق الاعلى مثلك بثبوت الكتاب ونبأة الرسول وهذا جزء
من مجموع المسائل الذي اطلق عليه اسم العلم فهو اولى بالأساسية
اذ بيبره اعاتقني ولو من جانب بخلاف الملكة لجواز حصولها بغير تنك
الستةين من المسائل الكلامية والثانى ان الحمد على مملكة الاستناد
يؤدي الى اطلاق العلم على الجهل بمسائل الحصول لها مجرد ضبط المقدمات
وعرفان وجوه الاستدلال ونبذ من المسائل فاقيل جعلناها عبارة
عن اقصى ما يرجى حصوله للانسان على ما قيل قلنا فاما ان اردت بالاقعه
بالنسبة الى كل فرد او بالنسبة الى النوع فضمن فرد هو في الطبيعة العليا
او بالنسبة اليه في ضمن جميع الافراد والكل بطيءا ما الاول فلا استلزم
كون البليد الغير قادر الاعلى شيء، بغير علاما ولذلك قادر على الالوه
غير عالم لجواز تخصيم الاكثر واما الثاني فلا استلزم انه لا يمكن غير
من فيها علاما وهو خلاف الاجماع واما الثالث فلا استلزم سلب
العلم بالكلية وشائنة ظاهرة والثالث ان التسمية الصادره حين
التدوين يلامعا ان يكون السبب هو المدون وتجويز كونه ما حصل
قبله تعنى على انه يستلزم فقا هة الرسول وهو خلاف ما عليه العلماء
والرابع انه يرد على اراده الملكة في تعريف تلك العلوم ان مجموع ملوك
الحاصل كل منها من علم يصدق عليه تعريف كل واحدة وان امكن الجواب
باعتبار الوحدة وملكة كل تعريف ففي رد هذا الجواب بناء على اتحاد
المجموع اذا الجموع في شخص واحد ببيان المراد بالملكه وكل تعريف ماله
نوع اختصاص به فقد تناقض لعدم امكان الاختصاص على
تقدير اتحاد الملوك فافهم قوله **س**و المسائل المدللة كان الفائز
ادعى ان المعرفة والتصديقات بناء على انه الاصغر في اطلاق اسماء

الدليل الاصل ياعم من الجهة لصدقه على القياس في جوزان تكون به
موضوعية الاجماع باعتبار كونه فردا منه ثم ثبتت كونه حجة او دليلا
قطعا قائل قول م حيث يتعلق به اه الحيثية قيد الموضوع بعنه
انه من شاء لعرض للاحوال المحيث عزرا فاورد عليه ان لا دخل
للحيثية في عرض القدرة للواجب مثلوا واجب بان القيد اغا هو قابلية
التعلق كما في سياق الموضوع ولاشك ان العذر و التعلق مثلا رفقا
والقابلية لاحد حما قابلية للآخر فالقابلية من شاء لعرضها فاورد
بان نسبة الذات الى الصفات بالفاعلية لا بالقابلية وذلك ببيان
في موضوعه واقول تأييدا للله و توضيحة ان القيد اغا هو صحة التعلق
فرى تعم القابلية والفاعلية فاندفع الاشكال قديبا بالامكان قول
على ان الامامة الـ مغادـ هذه العلـوة تـأيـد عدم كونـها منـباحثـ
الصفـاتـ بالـنـسـبةـ الىـ الغـيرـ الشـيـعـةـ وـاـمـاـ المـقصـودـ الـذـيـ هـوـ ثـباتـ
الـسـائـلـ الـكـلامـيـةـ الـمـتـغـارـبـةـ لـبـاحـثـ التـوـحـيدـ وـالـصـفـاتـ بـالـنـسـبةـ
الـخـصـصـ الـمـوـضـوعـ بـالـذـاتـ وـالـصـفـاتـ فـلـاـ دـخـلـ لـهـ فـيـ الـإـمـكـانـ
الـخـصـصـ الشـيـعـةـ اـنـ وـجـدـ وـاـكـمـ الـأـعـنـهـ قولـ لـمـاـ نـوـهـمـ فـيـ كـوـنـ
قـصـاـضاـيـاـ قـلـبـاـ وـقـيلـ لـاـ يـجـرـ حـلـمـ عـلـىـ التـحـصـيـصـ اـذـ لـاـ يـنـاسـبـ
الـقـامـ وـالـجـوابـ اـنـ القـامـ عـلـىـ تـقـديرـ لـابـهـ فـاـقـتضـاءـ القـصـ
الـقـلـبـ الـذـيـ هـوـ نوعـ منـ القـصـ الـاضـافـيـ لـاـنـ عـلـةـ الـاستـغـنـاءـ عـلـىـ اـعـتـقـاـدـ
مـنـكـرـ الـذـوـينـ هـوـ عـدـمـ السـرـفـ فـقـلـبـنـاـ بـالـتـحـصـيـصـ مـاـ فـيـ قـلـبـهـ مـاـ الـاعـنـهـ
وـمـاـ لـيـنـاسـبـ الـقـامـ اـغـاهـوـ القـصـ الـحـقـيـقـيـ بـنـاءـ عـلـىـ جـوارـ وـجـودـ سـبـبـ
غـيرـ ذـكـرـ قولـ وـسـمـواـ ماـ يـقـدـ مـعـرـفـةـ الـاحـكامـ كـلـةـ مـاـ عـبـارـةـ عـلـىـ الـسـائـلـ
الـمـدـوـنةـ عـلـىـ مـاـ سـيـشـرـ إـلـيـهـ وـاـغـاحـلـ عـلـىـ هـاـوـاـنـ كـانـ الـحملـ عـلـىـ مـلـكـةـ
الـاسـتـبـاطـ مـوـاـقـعـاـ قـلـبـاـ وـسـرـحـ الـقـاصـدـ لـوـجـودـ الـأـوـلـ طـلـبـ التـوـفـيقـ

١٤

العلوم فالجواب منع وهذا القول سند وقيل افاده المعلوم لعله
مالا يتغوا به حصل فيلزم ان يطلق اسم العلم على الالفاظ ولم يقل
بـه احد والجواب ان يقال معنى ما يزيد معلوم يزيد الفاظ المدونة
الآن نسب الافادة الى المعلوم بحاجة في جاز ان يكون وجه الشبه
فيما نقل عنده كون اللفظ مفيد ولا يلزم اطلاق اسم العلم على اللفظ
كما ذهب مع انه لا يخلص عن افاده العلم لتفهمه فصونه كون
المفيد ملكرة لأن حصوله متوقف على حصول العلم ولو على بعضه كما
لا يجيء على من يكتب عن المرء ويجترب عن التعمق والتعمير **قوله**
الفقه هو علم الاحكام الى هذا على تقدير تسليم ان التعريف للتبيين
و قبل عليه لو سلم استقامة هذا التوجيه في الجملة في الفروع فلا يتصور
مثل ذلك في الاصولين والجواب ان يقال قولنا الله من كل مثلا وان كان
شخصية لكنه في قوته قولنا كل ما نقل اليها في المصادر تواتر احتمام
وكذا يمكن التأويل فيما سواه وما يقال من ان الاحكام هرنا الا بد
من ان يكون كلية للخلاف الاحكام السابقة فاوهن من بيت العنكبوت
لان السابقة تتعلق بها العلم وهرنا اضيق المعرفة على انا نقول على
تقدير الحال على الملكرة يجب ان يراد كلها في الاولى وبعضها في الثانية
دفعا للدور فيلزم التخالق من وجه آخر **قوله** قد يقال اشارة الى
ان فيه نوع كلقة **قوله** يابي وجه الاباء هو ان التدوين جمع الفاظ
فلتصديقات والسائل وجود في العبارة دون المifikات يجعل
التعريف للملكرة يؤدى الى ارتکاب تعسفي **قوله** لكن يريد على اول
الاجوبة ان لا يفهموا لهذا الورود اذا المعرفة المتزادة من المسائل
المدللة يجوز ان يكون فتها اذا لم يحصل بطريق الاستنباط فافهم
قوله والموافق له لادفع داسالان كون الفقه مدوون لا يتضمن فقراته
معرفته

معروفة التقليدية الا ان ثبت اطلاق قرئ عليها ايضا قوله فيخرج
علم جبرائيل والرسول عليهما السلام وجه خروجه هو ان تصديقها
بالاحكام لا ينفي لها موقعة الاحكام بالاستدلال قوله فيؤل الي
قول شبه الكلام في المنطق في الانتفاع بهما في العلوم وجه آخر
فتوحيد الوجهين فاسد لكن لا يخفي عليك ان الانتفاع امامية
الكلام الظاهري والباطني كما في المنطق فلا يخرج عن الاغاد الا
اذا اعتبر التبيان للكلام فلا فساد في الجمع كما لا يخفي قوله اى ولا
اى قبل الاطلاق على الغير لا يعني ان تسميه وقت التدوين وقت
قبل الكل وترك الشارح التقليدي لظهوره بناء على عدم شرکة الغير
في هذا الاسم وجراه بعضهم بان علة الاطلاق هي الوجوب لكن ملاكا
وجوب الكلام قبل سائره دون اولاً فاطلاق عليه وقت التدوين
اسم سببه في التعليم والتعلم ولا يزيد هنا خلاف الواقع لتقدير تدوين
النقده عليه فافرم قوله اى الواسطة صرح به الشارح قوله اى الواسطة
صرح به الشارح فيما سبق من بحث عدم اخراج الکبیرة بعيد عن الاعي
قوله قال بعض السلف اهل السنة والجماعة قوله انها محل
للثواب والعقاب قبل ظواهر النصوص تدل على كون دخول النار
جزءاً للكفر والعصيان واحداً من الامة عليه فالصواب الاقرار
على ان دخول الجنة لا يتلزم الثواب لكن ذكر رئيس اهل السنة
ابو المعين النسفي في حرج الكلام ان اطلاق المشركين عند بعض المعتبرة
مخلدون في النار كباقيهم فلا اجماع كما ترى قوله ولو سلم فرق هذا
التلبي وسابقه هو ان في احدى الكلمات عادون الاخر فافرم قوله
معترضة بصرة ومنهم ابو علي محمد بن عبد الوهاب البهائى كذلك في شرط القوى
والحادي بالتشذيب والمرمن قوله في بصرة واما بالتجزئ فى وفي كاذبون

مما وضعت في قوله والحادي للعلم
بعد ذكره العالم قبل ذلك منه

ان قيل يقال في الشرع ونصرة نادى
من غير تكثير قلنا النادى ثم من الفرز
لحصوله بطرق اخرين كذا منه والنصرة
فهرس النادى كذلك منه

كذا وجدت في بعض المحتوى قوله فلن مم ما زمد مرجع النصوص
الجباى وحالزمه من ترك الواجب في الكبير العاصى لا يلزم الذين لم يتعين
وأجاب جانب علم الله من معناته بصرة لأن الواجب عند هم المعنون
للثواب يعني البقاء إلى مرتبة التكليف وبيان أحكام الدين بوسيلة ما
فلزم تركه في مات صغير قوله الظاهر ان المقول قيل بماه قوله
المصر فيما بعد واللام حرام ليس من اسباب المعرفة بصحبة الشئ عند
أهل الحق لكن يقال بعد المرجع يصحح وضع المظاهر موضع المفترض
قال عند نافان قيل ما واجه تخصيص هذه السنة بهذه التقييد قلنا
خصوصا به تحذير عن اتباع من يدعى الانعام وذلك امراهم في باب
العقاید قوله يقول عقاید الاشياء ثابتة ان حمل الشبه على معنى التور
وعدم التباعاة للأدراكات كما استشير اليه في تفصيل السوفسطائية
لإتيوجة الاشكال بلغوية الحكم فاقرئه قوله وتخصيصهم المقال إذا
عليه ان اقتصار الشارح على تفسير معنى الحق اشارة الى عدم اراده
ظاهرة خصوصية بل الى كون المراد تعرضا الى لم يقل بهذه السنة
بانه بطل لكن لا يخفى عليك ان الاقتصار للظهورو والتغريبي حاصل
بذكر الطائفة المخصوصة بهذه العنوان فاقرئه قوله دعاية المح
ير عليه ان جعل الباء متوجهة نفس الرعاية لعدم طريق اخراجها
في هذا التكبير فلا وجاه للتعليل قوله بلا حفظ متعلق بالاعتبار يعني
لاعتبار المطابقة من جانب الواقع مع ملاحظة لحيثية حتى يكون
تعريف الحق هو الحكم من حيث انه طائفة الواقع قوله لكن لا يلائم
قال فيما نقل عنه لأن قوله وأما الصدق ظرف عدم الفرق بحسب المعرفة
ويحالله فتح الباب، ومحى نقول بذلك فيه اشعار كون المنظور فالصدق
جانب الواقع ايضا وتم تقبيله احد قوله اذا المنظور الى تقليل المطوي
وهؤان

وهو انه سمي هذا بالحق قوله وهو الابناء اماكونه اصليا فلان
للصدق يعني لا يغير على ما صرخ بهما الشارح فيما ينافي تعرف وهو
ما يسبق آنفا ولغو و هو ما ادعى اصالة و دليله هو انه قال
في التحاج و قد صدق في الحديث وهو حكم انت لايتحقق مع الاول
فتعين اصالة الثاني و اما اتصافه فلانه لا شبهة في اتصاف
الحكم بمجرد الابناء وهو نوع اتصاف به ولعمري ان جعلت بذلك
بما يبرهن عليه رأيت العجب العجب وعرفت السر الذي حير اول الابناء
قوله وصف الحكم نقل عنه ان هذار على من قال فيه مسامحة بناء
على عدم التواطئ بين حقيقة الحكم و مطابقته الواقع وجه الرد
هوان الجموع من حيث هو محمل على الحقيقة تواطئا وان لم يحمل الاجراء
فإن قلت ان زيدا في قوله نازيا بآباه قائم لاجمال لادعاء اتصافه
بمجموع الجملة الثانية حقيقة قلت لا تتعلق للقياس بزيد بخلاف المطابقة
فاقرئه قوله على التنساج الى ان الوصف الحقيقي هو كون الحكم حيث
يطابق الواقع فتسوّع بذلك ما يدل عليه تدبر قوله ما به الشئ هو الحق
لعل معناه ما حصل به الشئ الذي هو عين ما به الحصول فاحد
الضميرين للموصول فلا يرد العلة الماعدية لعدم الحال ولا الغرض
المحمول لعدم سببية الحصول ولا كنائية احد الضميرين كما لا يخفى
على المتأنى فالظرفية صلة والشئ فاعل الظرف والجملة هو هو
من فوسة الحال على الوصفيه الشئ المحمول بلا الحصر كقوله ولقد امر
على اللئيم سببي فان قلت يلزم تنكيد الضميرين وهو بطيء لاغفال
بالقرئه قلت بعد عدم ارتکاب اللغوية الداسية من وحده المرجع
يعين الموصول لأن يكون مرجعا واحدا فلا اخلال فان قلت
يلزم ان يكون جز الماهية ماهية لوجود الحال والسببية المعتبرة

قد يقال ان الكلام في التصور بالكلمة
وبحصوله عند التصور الا سائع
كلام فاعله من هن

العام يعني مع اعتباره بالنسبة الى القيد فيكون قوله تصور الثالث
كماين بدون العرض قضية مكتبة عامة موجبة فعنها اسلوب الفروض
عن النسبة السلبية بين الموضوع ومحوله فالإيجاب اماما بالضروفة
وهي الوجوب او لا وهو الامكان الخاص وأما الذاتي فهو اذا اعتبرت
قضية من منهومه كانت مكتبة عامة سالبة اعني سلب الفروض
عن النسبة الإيجابية المحوظة بين التصور والكون بدون الدليل
فالنسبة السلبية اماما بالضروفة وهي الامتناع او لا وهو الامكان
الخاص فخذ ما اتيتك من نقد ما خلنا فان فرض مقاله متوقف على ما
قلنا قوله او رد الفاء، ابتدأنا الى كذا قال الشريف للرجاني في حاشية
الكتاف في مثله ولم يلتفت الى الفاء، الاولى ولعل الفاء، الاولى للدخل
لها و الدلاله على منشأته ماسبق و سببته بل هي اعاده كل بحث
تأخره نسبة الكلام الاخير عن الاول يدل على ما قلنا ابرادها في موضع
عدم منشأته السابق كحال يعني على من تتبع موارد الاستعمال
فلابد دلائل هي تأكيد لما يدل عليه الفاء، الاولى قوله تعریف الحقيقة
فيه بحث اذا دخل للتوبيخ في المنشأة اذا لا احادي بينها وبين المعرف
على احده بل الفدو ان الدليل في المنشاهو استعماله في الماهية
باعتبار الحق فتأمل قوله وكون الشيء بمعنى الموجود الذي قبل تعيينه
حمل الوجود دون الشيئه فالامرخارجي باعتبار تفرقه في الخارج يقال
انه موجود وباعتبار امتيازه فيه عادة وصفة انفراده في الاعمال
يقال انه شيء فلا ترافق لكن لا يعني ان ظاهر الكلام الشارح هر هنا
هو الترافق على ان القول بعدم افاده حمل الشيئه ثم تفسيرها
بالامتناع في الخارج ظاهر البطلان اذا قوله زيد عيادة في الخارج
كلام مقيد لامكانه قوله حقائق المعد و ميائة الماء الماء بافادته

قلت السببية المبادرة من الباب، هي الخامدة التامة لا طلاقها
ولا مانع منها في محل عليها وعاقيل في دفعه من ان تقديم الطرف
للاختصار فليس بشيء اذ لو سلم لزم ان لا يصدق التوبيخ على
الماهية المركبة لان اجزاؤها سببية ايضا فلا اختصار وهذا
بعد ما سمعت وجدت مثل في الحاشية العقادية الادافية فسرع
اول الموارد بما يقبل منه
والعصى التساري فابعد العشيقة من عززه قوله بطریق التوبيخ او
لانم الاستفادة على سبيل كونه مانعا و جاما باليجوز ان يكون
من الاحوال العامة للذاتي وغيره قوله بطریق الاخطار هذاه هو
تحقيق الشريف الجرجاني روى في حواشي المطالع فتصور المزوم الذي
ء الاول الذي هو لازم المزوم استبعده تصور ملزومه لا يوجب تصور لازمه لكونه تصور

المزوم الثاني تبعيا فاضرس قوله وايضا زمان الحقب ان انفكوا
تصور اللازم عن تصور المزوم يريدم قاعدة المزوم البين ولهم
التضارفين لازم للآخر مع وجوب المعنة في التصور والملكات لوان
الاعدام مع وجوب التقدم تصورا و الجواب عن الاول هو ان
التوقف على الاخطار لا ينافي المزوم البين على ما حثته الشريف
الرجاني و كذلك التأثر الزمانى لان كفاية المزوم في الجزم بالمزوم
لا يوجب معنة البنت وعن الثاني والثالث هو ان الكلام في اللازم
المحول على ان في الثالث يجوز ان يقال التقدم لا يوجب للمعنة الازمة
فتأنمل قوله مع العرضي لا به الحال معنى قوله جائز القول بدو
زيد هو نوع معينة في المجرى لان سببية لمجرد فقابلة جائز القول
مع زيد قوله بالنسبة الى القيد يعني يعتبر كون الامكان كيفيته شبه
الوجود الى المقيده مع اعتبار قيده كما يدل عليه عمارته لا كيفيته ادبياط
قيده فلا يترد استدراك قيد الامكان تأنمل قوله بان سر الامكان

(ن تأنمل تصوره في التأمل هو ان
ن تأنمل الامكان

يعني انه لازم يتبرع القيد مع القيد يكون قابلة
اذ لا خدا، فنؤمها اذا اعتبر المزوم في بيان امكاناته
ان تصوره القيد تكون فدعايس بذلك المثابة
فلا قيادة منه

حمل العلم على الاستئناف الورق فـان قلت انه حقـيقـة قـلت لا لـان للـعـبـرـةـ
 التـصـدـيقـ بـكـلـ الـاحـوالـ وـمـثـلـ هـذـاـ الـكـلـامـ لـأـخـرـ عـلـيـهـ لـتـعـذرـهـ وـالـدـلـيلـ
 عـلـيـ حـلـ الشـارـجـ عـلـيـهـ دـعـمـ اـبـرـادـ وـالـغـاصـلـةـ مـعـ اـنـ الرـدـ عـلـىـ الـفـوـسـطـائـةـ
 باـسـرـهـ الـاـحـصـمـ بـالـاـطـلاقـ لـاـحـتمـالـ اـنـ يـكـونـ ذـلـكـ الـمـطـلـقـ فـضـلـاـ عـنـ الـصـورـ
 فـلـارـدـ الـاـعـلـوـ مـنـ نـكـرـ الـحـقـائـقـ نـفـرـهـ اوـ لـادـلـيلـ عـلـىـ تـعـصـمـ الـبـعـضـ بـالـاـرـادـةـ
 وـلـامـنـ اـرـادـةـ تـعـلـقـ بـلـجـيـعـ بـلـهـ الـوـاقـعـ فـنـفـ الـاـمـرـ وـلـيـمـ الـاسـتـدـلـالـ
 الـذـكـرـ فـنـ صـدـرـ الـكـتـابـ بـدـوـنـ تـكـكـ الـاـنـوـاعـ وـبـالـجـمـلةـ مـنـ قـالـ لـاستـدـلـالـ
 فـقـدـ تـجـبـرـ وـوـرـ الـاـرـتـنـاعـ لـالـمـدـارـجـ فـرـمـ مـقـالـهـ فـقـدـ بـرـ قـولـهـ شـمـ اـنـ الـاسـتـدـلـالـ
 قـيلـ الـغـرـضـ هـنـاـ بـحـرـ التـبـيـهـ عـلـيـ وـجـودـ جـنـسـ الـحـقـائـقـ وـتـعـلـقـ جـنـسـ الـعـلـمـ
 رـدـ الـسـوـفـطـائـةـ لـاـسـتـدـلـالـ كـلـ كـنـ قـدـرـ فـحـالـ الـرـزـ أـنـفـاـ وـغـرـضـيـةـ
 لـاـيـنـاـيـ التـبـيـهـ عـلـيـ تـوـقـوـ الـسـتـدـلـالـ عـلـيـهـ وـقـولـ الشـارـجـ فـيـاـسـيـقـ
 لـيـوـسـلـ بـذـكـرـ الـمـصـنـعـ فـدـعـ عـنـكـ الـإـبـاطـيلـ وـالـكـاذـبـ قـولـهـ بـاعـتـبـارـ
 الـضـافـ الـلـيـهـ يـحـوزـانـ يـرـدـ بـشـوـتـ الـحـقـائـقـ الـحـقـائـقـ الـثـابـتـةـ فـالـثـانـيـةـ
 فـيـ مـوـقـعـ قـولـهـ يـرـدـ عـلـيـهـ حـاـصـلـهـ لـاـنـ مـاـذـ كـرـهـ مـنـ رـفـعـ الـإـيجـابـ الـكـلـيـ جـيـواـزـ
 اـنـ يـرـادـ الـعـلـمـ الـاجـمـالـ وـهـوـ مـتـحـقـقـ فـيـ جـمـيعـ خـيـرـ حـمـلـ الـحـقـائـقـ عـلـىـ الـاسـتـقـ
 وـفـيـ مـاـلـيـخـيـ قـولـهـ يـنـافـيـ الـلـانـ الـعـلـمـ الـكـلـيـ تـصـوـرـ فـقـطـ قـولـهـ
 لـاـيـلـزـمـ قـلـنـاـيـلـزـمـ بـنـاءـ عـلـىـ الـبـدـاهـةـ لـاـتـجـرـمـ بـالـضـرـورـةـ بـشـوـتـ بـعـضـ
 الـاـشـيـاءـ بـالـعـيـانـ قـولـهـ عـلـىـ حـذـفـ الـضـافـ وـيـحـتـاجـ إـلـىـ التـأـوـيلـ فـيـ قـولـهـ
 هـذـاـكـ وـخـتـقـ فـاـذـكـرـنـاـسـلـمـ قـولـهـ وـهـمـ الـغـارـيـةـ إـلـىـ مـالـاـكـارـهـمـ الـحـقـائـقـ
 هـوـاـنـهـمـ يـقـولـوـنـ لـاـعـلـمـ اـصـلـاـتـصـوـرـيـاـكـانـ اوـتـصـدـيقـيـاـهـ مـعـارـضـةـ
 عـلـىـ صـيـفـةـ اـسـمـ الـذـاعـلـ قـولـهـ وـبـهـ يـظـهـرـ لـمـ لـاـيـصـوـرـ مـنـ يـكـرـ الـمـوجـودـ
 اـنـ يـوـقـنـ بـشـوـتـ الـمـعـوـدـمـاتـ فـالـتـحـصـصـ بـعـنـ مـعـتـبـرـ وـاـوـقـ وـاـفـ قـولـهـ
 يـرـدـ عـلـيـهـ الـنـقـيلـ لـيـسـ الـمـرـادـهـ قـيـاسـ جـدـلـ مـرـكـبـ مـنـ مـقـدـمـاتـ مـسـلـةـ

تـغـيـرـ الـوـضـوعـ فـيـ الـمـوـلـ وـاـنـ لـمـ يـكـنـ صـادـقـاـلـاـنـ يـعـتـبـرـ هـذـاـ كـوـلـنـاـحـيـةـ
 مـعـدـقـاـ اـفـرـاـدـ الـاـنـسـانـ ثـابـتـةـ فـيـ ضـمـنـ مـوـجـدـاـتـرـاـفـاـفـرـمـ قـولـهـ فـلـاـيـخـاجـ
 اـنـ الـحـقـ اـنـ الـمـرـادـ بـالـبـيـاـبـيـانـ صـدـقـ الـكـلـامـ بـالـبـرـهـانـ الدـالـ عـلـىـ شـوـتـ
 الـمـحـولـ لـلـوـضـوعـ وـقـلـةـ الـاـحـتـيـاجـ فـيـ قـوـلـنـاـعـتـاـيـقـ الـاـشـيـاءـ ثـابـتـةـ
 الـاـبـالـبـرـهـاـ وـالـاـكـثـرـ خـلـاـفـ فـاـنـ قـلـتـ الـكـلـيـةـ الـحـتـاجـةـ فـيـ اـنـصـاـقـ وـاـحـدـ
 مـنـ اـفـرـادـ مـوـضـوـعـ بـالـمـحـولـ اـلـىـ الـبـرـهـاـلـاـيـكـوـنـ بـدـيـرـيـةـ بـحـالـ فـضـلـاـعـنـ
 اـنـ يـكـوـنـ فـيـ الـاـكـثـرـ قـلـتـ لـاـكـلـيـةـ هـنـاـلـيـتـاـنـهـاـعـلـىـ اـنـ يـقـصـدـ بـعـيـقـةـ الـحـقـائـقـ
 الـاسـتـقـ وـاـمـاـذاـ اـقـصـدـ لـجـنـسـ عـلـىـ ماـسـيـانـ فـالـلـالـلـذـىـ فـيـ قـوـهـ الـجـزـئـيـةـ
 فـلـامـعـ مـنـ الـبـدـاهـةـ وـنـقـيـمـنـهاـ وـهـنـاـبـيـقـيـةـ وـهـيـ اـنـ عـلـتـ
 كـثـرـةـ الـبـدـاهـةـ وـقـلـةـ الـاـكـسـاـبـيـةـ قـلـنـاـذـكـ مـبـتـيـ عـلـىـ اـنـ مـنـ يـسـتـعـلـ
 هـذـاـ قـوـلـ يـسـتـعـلـ فـيـاـشـاـهـدـ كـمـاـهـوـ الـفـدـوـنـعـاـيـقـ فـيـ غـيـرـهـ قـاتـمـلـ
 صـدـقـ تـاـمـلـ قـولـهـ نـاظـرـ الـقـوـلـ رـعـاـلـكـ بـطـرـيـقـ دـعـمـ الـاـحـتـيـاجـ فـاـنـهـ
 بـعـدـ الـاـطـلاقـ عـلـىـ تـغـيـرـ طـرـيـقـ لـاـيـنـفـرـ اـلـبـرـهـانـ قـولـهـ فـقـيـهـ تـاـكـيدـ
 مـوـجـهـ قـولـهـ يـرـدـ الـلـاـيـرـدـ اـصـلـاـعـدـمـ اـفـتـارـ اـلـبـرـهـانـ بـحـلـاـقـ قـوـلـنـاـ
 حـقـائـقـ الـاـشـيـاءـ ثـابـتـةـ عـلـىـ اـنـ لـوـسـمـ يـحـوزـنـيـقـ الـمـثـلـيـةـ مـبـتـيـ عـلـىـ اـنـ
 وـالـشـوـحـاجـةـ اـلـلـاـصـرـفـ مـنـ الـظـاـيـضـاـنـاـفـرـمـ قـولـهـ فـلـوـ حـلـ الـلـاـيـنـيـدـ
 الـحـلـ اـنـ اـخـدـ الـحـقـ مـعـتـبـرـ فـيـ الـحـقـيـقـةـ وـالـاـكـذـبـ الـقـضـيـةـ بـنـاءـ عـلـىـ
 عـلـىـ اـخـتـلاـطـ الـمـعـدـوـمـاتـ فـيـ تـاـمـلـ قـولـهـ فـلـلـلـمـ فـالـلـلـامـ لـاـسـتـقـاـقـ الـاـنـوـعـ
 قـيلـ هـذـاـ قـوـلـ بـدـيـعـ بـلـ الـمـرـادـ مـطـلـقـ الـعـلـمـ وـالـجـوـابـ اـنـ هـذـاـعـبـارـةـ مـطـابـقـةـ
 لـاـهـوـ الـمـعـصـودـ الـذـىـ هـوـ الـاسـتـقـاـقـ الـرـوـقـ وـبـيـانـ لـطـرـيـقـ هـنـاـ
 لـاـهـهـ اـذـ اـقـيلـ مـشـلـاـعـلـىـ عـلـىـ وـجـهـ الـاسـتـقـاـقـ مـسـلـقـ جـنـسـ الـاـنـسـانـ
 يـفـرـمـ مـنـهـ عـرـفـاـنـهـ حـصـلـ لـيـصـوـرـ وـالـتـصـدـيقـ بـهـ وـبـاـحـوـالـهـ فـيـشـتـ الـ
 حـمـلـ الـعـلـمـ

اـلـاـقـلـ الـسـارـاـخـ الـمـوـضـوعـ بـعـدـ الـاعـتـقـادـ صـرـفـاـ
 عـلـىـ الـطـافـلـتـ الـدـوـلـ وـلـاـنـ كـلـاـنـ تـاـوـبـلـ الـكـنـ شـابـعـ مـتـارـ
 عـيـتـ كـانـ دـعـمـ اـعـتـبـارـ خـلـاـفـ الـلـظـاـهـرـ مـنـهـ
 يـعـنـ لـاـحـلـ شـارـجـ قـوـلـ الصـوـرـ وـالـعـلـمـ بـمـاـعـاـ
 مـاـقـرـرـهـ عـلـمـ حـدـدـاـلـ الـاسـتـقـاـقـ مـسـلـقـ

ثانية
الثالثة
الرابعة
الخامسة
السادسة

على تقدير الاطلاق ولابد فعده عموماً للجملة فلن الاتناول التحلي
لله الجملة اصلها لما حاصل ان العلم عندهم اما مقابلة الفن او ما يتناوله
ايضاً لكن الجملة خارج عن كل ما ها هنا هو التحقيق في هذه المقامات
قوله يخالف العرف اى العام **قوله** او تقييض التمييز بالجملة على ما يختاره
صاحب الموقف وكثير من المحققين من ان التقييض للتعير الذي وهو
الصورة في التصور والمعنى والاشارة في التصديق والاحتمال
المتعلقة الذي هو التصور في الاول والظرفان في الثانية بناء على
ان المقادير من احتمال شيء ليس له امكان كونه مورداً له **قوله**
ومتعلقة الظرفان قد يقال يجوز ان يكون المتعلق الواقع واللاواقع
وان يكون التمييز على الكشف فالاحتمال المتعير والتقييض للطرفين
عليه تعالى عن الشارح لكن لا يذهب عليك ان الكشف لا يمكن ان يكون
مورداً الواقع واللاواقع على ما عرفت من ظاهر معنى الاحتمال
بل الامر بالعكس على انه لا سبيل الى اشتارة حالة سماحة بالتعير سوى
الصورة والمعنى والاشارة في التصور والتصديق **قوله** بان لم يوجد
آية التي رد عليه انه لا يكون التصور والتصديق حقين من التصور
الحاصل له باربع من موجبهما **قوله** فخرج الاحساس اي على تقدير التقييد
قوله ومتى تقييض التوبيخ للمقيد **قوله** وغاية ما يتتكلف في يجوز ان يقال
مثل زيد اذا ادرك بالمعنى فعن فالافتئه سوا كان على وجه كل اوجه
فلاشك في الارتكاب بعد الغيبة لان الجنائل معمول عندهم لعدم
قولهم بالحواس الباطنة **قوله** او لتهيئها للاحاجة الى هذا الارتكاب
يجواز ان يطلق التصور هرها بطريق الاستخدام على نفس التعير كما
هو الشهور وذلك لايمن في اطلاق على موجبها ايضاً **قوله** تقييض الصفة
فورد عليهم يكون في التصديق وسر النهي والاشارة مستاقضان

عند الخصم حتى يرد ما اورد به بل هو برهان يبطل مذهبها وهذا معنى
كونه الزامي والافتراض صور البحث معموماً اعتبر فرض معلوم لكن **قوله** **المحشى**
لا يخفى عليك انه لا يجزئ في اقامة برهان يبطل مذهب الطائفتين الا بين
فلا وجاه للتحصيص على ان قوله لا يتصور البحث معموماً بطلاً لامكان
الاقمار على **البيق** الاخير كما قرر فيكون بمحاذيفها ويقال ايضاً
فما وجاه تخصيص الثاني بالازامية لانه تتحقق كالادى على احده فبات متأمل
قوله واما على العندية ففيه تأمل ووجهه ان ما قالوه بعد التعرس **جواب المظہور**
هو عدم تحقق نسبة ما في نفسي الامر فيمكن الترديد في تتحقق البندين **نعم الاستار**
بالنسبة اليهم كما مر في نفس النقطتين ليس بغير عذر لهم للتبسيط **البيان**
قوله قال في شرح المقاصد لم يذكره تأييداً لما سبق كما فعل بل لافادة **الليل** **معنون** **بل فهو**
بطلاً في نفي ما في العلم الحقيقة لا يقال لهم ان يحيى بان مرادنا اللازم **الذير** **الحق**
عليكم ما هو حق عندكم لأن قوله فيما ادعوا ينافي فتأمل **قوله** **هذا**
دليل الادري قد ينافي بان ما يسائل من قول الشارح والحق
انه لا طريق الى المناقضة معموماً يشعر بانه لهم جميعاً تأمل **قوله** **فلت**
يداهه العقل جازمة الى قيل هذا سبب ظاهر بل هو استدلال
ومصداقه حصول الجزم بالمحسوس لكنه قد يحكم بانتفاءه من لم يبلغ
على ان الكلام **المحشى** **البرهان** والبرهنة **والبرهنة**
والكلام على **المحشى** **البرهان** **البرهنة** **البرهنة** **البرهنة**
والمحض **المحض** **المحض** **المحض** **المحض** **المحض** **المحض** **المحض** **المحض** **المحض**
التجربة الى السماء **قوله** والكلام على التحقق فلا يرد ان دعوى البداهة
لا يسمع في محل النزاع **قوله** **العموم** **النوع** **النوع** **النوع** **النوع** **النوع** **النوع**
في السؤال اذ يندفع به تعزيز الشيء بالمثل لكن قد يقال لا دخل لمعنى
مثل النهي في دفع المخذوب لان المعرف يعم ايضاً على تقدير اطلاق التحلي
الله ثم الا ان يحمل على الانكشاف التام فان قيل يلزم التعريف بالمثل
على تقدير

اخران فأن قلت لا يلزم من اعتبار عدم الاحتمال لتفييض المفهوم
 ان يكون لها تقييف قلت يكون التعريف حالياً عن التفصيل فتأمل
قوله لما ثبت بالفتىات الثالث معنى المفهوم **قوله** ان التصور اى لمعنى هوانه لزام
قوله لا يحتمل تقييفه قد يقال لانم هذا على ذلك التقدير فان الحال على الظن بغير تعيين
 يجوز ان يستلزم حالاً آخر تأمين **قوله** اغا هو في التصور بالكتنه
 اي حين هو كذلك والآخر قد يتصور بالوجه **قوله** يحتمل ان يتصور
 بالآخر اذا علم ان تصور الانسان بالاضافه يحتمل بالفعل يتصور
 بالوجه الاعجم **قوله** على شيء ذو الواقع الظرف اقصد للشيء الاخير
قوله في القدير قيد للوجود **قوله** بالثمانين اي عن الموضوع
 الثنائي اعم منه اذ تقييف كل شيء بهذه المعنى دفعه مطلقاً اما
 في نفسه او عن شيء، وفيه مناقشه وهو من الاجماع الذي هو
 تقييف السلب بلا شرط لا يصدق عليه انه دفعه وان استلزم
قوله محول على المحاذين بناء على اعتبار الاشرين **قوله** فرق بين العلم
 بالوجه وهذه التعرفيت التبرير لابناني في السباق اذ جاءاته ١٥ العلوم
 بالوجه هو ملاحظة الصورة الحاصلة فقط والعلم بالشيء من ذلك
 الوجه هو ملاحظة ذي الصورة بواسطته وقد يجعل الله ملاحظة
 ما هو ليست بصورة لكمائن الشخ فالتصور في كل منهما الاشكال
 في مطابقته لا هو صورة له في نفس الامر وان لم يكن مطابقة في
 بعض الموارد لا يجعل الله له لكن في مادته جعله الله يستطيع عسكار
 هوان تلك الصورة لذلك التصور فالخطأ قديع في هذه الحكم
 فعلك بالتأمل وهذا الحقائق فانه من رياحين روضة التوفيق
قوله فيما لا يعنيهم اي لا يهمهم **قوله** لظهور اشار اليه الشارح
 بقوله لاشك فيها **قوله** والاسلام لا ينتهي بما على امور لا يسمى
 عند اهل

عند اهل الاسلام **قوله** لا ينتهي عما على هيئة الصلبية بناء
 على تقدير تبادر من التلاقي ثم التفرق كما لا يخفى **قوله** فكذلك يدرك
 بالحسن البصري لأن الكلافيه وان كان مطلق الحسن لا يدرك المعلوم
قوله لانا نقول حاصله هوان الحركة ليست من النسبيات بل هي
 النسبة من الوازنها **قوله** وما يقال ملخصه الزمام نسبة للحركة
 وثوابيكلونها محسوسة **قوله** والتمس لا يدركه الى جواب عما
 يقال من انه على التأويل المذكور يلزم ان يكون الحركة ملموسة
 ايضاً لكن فيه ان الاعير قد يدرك جسماً واحداً في مكانين بان
 لمسه في مكان ثم في آخر بان ينتقل ذلك للجسم اليه وهذا ظستما
 اذا اخذ بيده شخص يمشي معه **قوله** لا يدرك بهما قبل المثلونة
 مثلاً قد يدرك بالباصرة لكن الحق هوانه ناش من التعود الادري
 ان جسماً ما احال الاخترونة له اذا كان في صورة مالاً لخواصه فيه
 يحيط بالباصرة دون الالامسه وانكاره خشونة مخصوصة **قوله**
 اي مركب تام الخ يعني ليس المرادي به ما ليس بكلة **قوله** وهو الاول في
 المعرفة لأن التلبيس حقيقة **قوله** للفظ اولاً للمعرفة اذ تلبيس الموضوع
 بشيرت المحمول اعني بـ التلبيس المتيقنة بالثبوت انا وهو المحمول والموضوع
 لا يتلبيس حقيقة الابالكون بحيث يثبت له المحمول فافرض **قوله** بمعنى
 خارجية المكافئين تندوم زيد عند تسارع قوته الى داره **قوله**
 ومصداقه وهو في الاصل آلة الصدق **قوله** معلوم اعم هوان حصله
 باعد الخبر المتوابر من الاسباب **قوله** انتفاء سائر العلل بريدان
 غيره منتقى هنالكين يقال دعوى انتفاء العقل غير عقول الاجنبي
 انتفاء سببية التامة التي هي المعتبرة في كونه سبباً مقطوعاً به اذ لا ولا
 ذلك لوقوع العلم عضون الخبر بعد الاستئناف من واحد فافرض **قوله**

غير عقوله

بعنة الاخبار هذا الاعتبار يمكن الاضافة الى المفهول **قوله** والبرهان
 فيكون التقدير خبر اليهود **قوله** وعرق اليهود في بعض التفاسير
 ان بخت نصر قتل كثيرا وابني كثير اللهم الا ان يقال قتل علماءهم
 فافهم **قوله** لكنه كاف في الجواب لانه من مجرد التخلف في بعض الاصوات
 يكنيه يستدفان قبل اليسائل ما نعاو من النع خلاف الادب
 فلنا نعم بل هو معارض قتال **قوله** والتحقيق حاصله ان سبب
 الاعتقاد وهو الخبر متعدد ومتقوى وسبب وهم الكذب لا عدد
 فيه فلا تقوى فان قبل قد يتعد السامعون فيتعد العقل فلنا
 لا ضير فيه لان عقل كل واحد اما يكون سببا لوجه فقط فلا تعدد
 وما الخبر المتعدد فسبب لاعتقاد كل واحد قتال **قوله** انسان
 بعشه والتخصيص التعريف برسول البشر **قوله** ولو بالنسبة الى اليد حمل
 من لم يبعث الى قومه **قوله** من رسول ولانبي يعني ان ظاهر العطف
 يتضمن التغير ولا قائل بعوم الرسول ولا وجه للعدول **قوله** ولعل
 الشارح الاختيار التساوى ما الاشباهة فيه وبيانه تعريفه
 المجزء فلا وجرا لغير ادل لعل اللهم الا ان يصرف الى اصلة اختياره التساوى
 او يقال يحمل ان يكون تعريفا ببعض المقص **قوله** لينحصر اه قد يقال ذكر
 النبي بد الرسول ليثبت الاختصار ايضا الجواب هو انه لا يرد
 الا على المقص **قوله** الى هذه الامة الزيز على ان لا يكون الانبياء المسالة
 صادقة بالنسبة اليه اللهم الا ان يقىد الخبر بكونه مستفادا منه
 معلوما لهم الدينية فافهم **قوله** سحر النبي قد يقال المعتبر في التعريف ادلة
 الرسالة فلا دخل ويدفعه اعتبار التساوى فافهم **قوله** وايضا
 اظهار الشئ الا في انه قد يقال اظهرت المرض وليس لمرض ويدفع
 بان معنى هذا اظهرت مأذنته بمرض او فعلت ما يشبه الاظهار قتال
 فيكون

فيكون من ترتيب الامور المزيلة انه فرية لان الاسباب لا يكفي فيها بل
 من شرطها قابلية العامل ويعکن ان يقال خساطة الخطاط البالغ الى ذرورة
إذا جواه من طرق تحيثه البرهان
 صناعته مثل لا يتصور من كل من يعلمها وبما شرطها مل من البعض
 الزائد القابلية ولو كان ذلك البعض من الكلمة فليلزم ان لا يكفي
 من الامور المترتبة على الاسباب والاجماع على خلاف قتال **قوله**
 هو الامكان الخاص المقدم على احده علامات في بيان حال الطرفين
 معادون الثاني لعدمه التعرض فيه لجانب الوجوه لكن على الآخرين ان
 الامكان معتبر بالنسبة الى نفس المقيد وهو التوصل الى القيد فتات
قوله التعريف يعم قد يقال استعمال القول فيما اعاد الاشتراك او بالحقيقة
 والمجاز فتعيم التعريف يوجب الجمع بين معنی الشرك او بين الحقيقة
 والمجاز ولا خلاف في بطلانهما فان اعتبار عموم المجاز فهو مجاز يجب
 التحرز عنه في التعريفات اللهم الا ان يقال ان المراد بعموم التعريف لها
 ان لم يكن الاجراء فيها فافهم **قوله** هذه الخصوصيي الرؤن المحصر حقيقة
 والحق انه اضافي فالمراد ان القول المؤذن من قضايا ليس بدليل فلامع
 من كون المقدمات دليلا ولقد يقال ان يجيئه هذا في صدرى حتى طرحت
 بتصريح عليه في كلام البعض فان قبل ما وجد عدم صدق التعريف
 على المؤذن من قضايا اقلنا عدم جريان الترتيب فيه ثانيا بناء على
 ان المراد بالنظر الصحيح الترتيب المؤذن بالشرابيط كذلك في شكل الواقع
قوله والنذر يلزم من العلم به الى النزف تصحيمه ان تعلق من الابدلة رسالة
 يلزم قرينة قوية لتضمنه معنى الحصول وان المزوم المراد هرنا هو اللغوي
 اعم من ان يحيط الجميع ازمان وجود المزوم او لا يكفي كذلك بدل تحقق
 عند وجود اللازم وان كان المزوم موجود اقبله بالزوم فمعنى التعريف
 الدليل هو الذي يلزم لعلم العلم بشي آخر حاصلا منه فالمعنى معاصره

حصل الزوم لحصول اللازم فيتاول للأشكال اربعه مالان
علم النتيجه بعد حصوله من ايتها كانت لاينفك عنها فتأهل
واعلم ذلك المقال فانه قد تغير فيه فاضل الرجال قوله فوق اليدين
ان الاول اعم من الثاني لاعتبار المثاثيه فيه قوله فيخرج الخنزير
على الوق وان صحي في نفسه لعدم المثاثيه فيرما لكن الاظرف بناء
خوجها على كون الزوم بين العلمين ولازوم بين عاليها على ان عدم
فان قيل بود الحكم بجماعه زيد بعد الحكم بكونه مقاوما للأسد
لان الزوم بين العلمين قلنا بعد تسليم الزوم ليس يخرج هذا
باعتبار المثاثيه في الدليل ولا مثاثيه هنا اذا كما يتقدمن الحكم
الاول الى الثاني ينتقل منه اليه ايضا فاعتبار المثاثيه من جانب
يؤدي الى الترجيح من غير منح ومن الجانبي يؤدى الى تقدم الشئ على
نهه فان قلت كل هنام ايجوز ان يعده دليلا بالنظر الى من استقل
لانه مثاء الانتقال قلت المثاثيه المعتبرة هي ما يكون كذلك مع
قطع النظر عن الغير فافهم وفتكم الله قوله ولا غير بين لأن الزوم لا يقال
فيه مصادرة لأننا نقول المدعى نحن خنا الزوم والدليل انتفاء اصل
الزوم ولا مصادرة الا عند من غفل ان قيل مم علم انتفاء اصله
قلنا من انتفاء اللازم فافهم قوله حدس علم النتيجه من التدمرات
بل اشرهود بها قبل الترتيب حدسي ومع الترتيب استدلل على قوله
في الثالث او فقاى اظهر موافقته لكن لا موافقته على ذرعه لعوم الثاق
الصادق على كل الاشكال دون الثالث كما سبق فانتظر الى ما حتنا
هناك ليظهر لك الموافقه قوله لكن يمكن تطبيقه الى بقال كلمه الله
الاستدراك ليس في موقعه اذ لا يتوهم ما دخلت هي عليه من سابق
الكلام والجواب هو ان الاوقافيه يعني ظاهر الموافقه اذ لا زيادة
على هذه

على هذا و مآل المواجهة بالفعل و مقتضى الامر المستفاد من تقديم الجار
الاتفاق المواجهة بالفعل بالنسبة الى التعريف الاول بجا، توجه اتفاقا، امكانها
قد فتحت كلة الاستدراك كما في قوله ماجا، في ذيذ لكن عراجا، **قوله**
على ما اخذه الشارح و الحق انه فرية بلا مرية **قوله** والصواب تعميم الاول
هذا التعميم لا تقييد المواجهة التي هي التساوى لان الثالث بعما القول
القول المؤلف من قضايا الاول كما لا يغنى و الحق ان الشارح و بعد
التصادق في الجملة موافقة التساوى او فقيه **قوله** تصديقا فان قلت
من اى شئ، يعلم قصد الله التصديق قلت من عدم دليل قطعى على الكذب
قوله عن الذنوب هذا اشارة الى انه عذر الكذب من الكبار لان الانبياء
انما يعصموه عن الكبار العدية عند الجمود خلافا للخوارمية اما سبوا
خواص الاكثر و المختار خلافه والصغار العدية يجوز عند الجمود
والسرورية بالاتفاق فافهم **قوله** لان تصود المخبر اشارة الى وجوب غلط
السائل و مخصوصاته ان لو قلنا هذه الخبر صادق و تصودنا نخبره بالرسالة
بل ادرياط بين التصود والتوكيل لا يلزم صدقه بداهة فلئن قلت
بريد السائل انه لو قلنا هذه الصادر من المخبر ليسول صادق للزرم بداهة
الصدق قلت هذا الحق الا انه على ذلك التقدير يرجع الغلط الى اللفظ
على ان الكلام في صدق الخبر لحوظه من حيث ذاته كما ذكره بعيد هذا
ان قيل لم يلتفت الى بيان غلط المحب قلنا النكارة بناء على عدم جريان
الاستدلال في الاستدلال التصورات والتوجيه بأنه يريد ان في
تصود بهما حكمها بالاتفاق وهو موقف على الاستدلال امر بعيد
مع انه لا خلاص به عن غلط في اللفظ فيه ايضا بعد هذا الغلط اللفظ
احتمال احد الغلطين السابقيين المعنى و اللفظ وبعد هما ان احتفال
الاتفاق بالمعنى لا يحتمل المعني و اللفظ وبعد هما ان احتفال

لشوقله

قوله اذا احتمل المأمور تعليمه مراوأة الشك
واحتمال التبييض اللغويين وبما امرنا عليه
والابطل على المزم التقبيل الذي يكتفى
بتبييض ما اذ الاختصار التبييض لغة منه
يتلوه وتربيه العلم باصنه بوجوب تببير
والمأمور ~~ما~~ ^{ما} احتمال التبييض المأمور المأمور

عن ان التبييض بهذه مبنية على باداهه قولنا كل متغير حادث والا
فلا قوله فتأمل اشارة اليه **قوله** اي عدم احتمال التبييض معنى
التيين لغة هو زوال الشك اللغوي الشامل للظن وهو مزاده هنا
بقرينة ذكر الثبات واحتمال التبييض لغة مراد فالشك اللغوى اذ
الاحتمال المأمور اغایيتعبر في معناه بحسب الاصطلاح لعدمه قوله
فتبييه متين فان قيل الاول تفسيره بزوال الشك قلنا في عدم
تفسيره به فائدتان دفع توجه خروج الفتن وبيان تزداد فالشك وعمال
التبييض فافرض **قوله** فيلف قلنا لاعون على ما حققنا **قوله** وفي مافي
وهسو على زعنه ان هذا يعني بعيداً ليتفت اليه مع ان معناه المفهوم
اظهر **قوله** بالجزء المطابق قلنا هذا بعد بناء على انه ليس بلغوى
ولا اصطلاحى غايته انه لازم للمعنى اللغوى فلا اولوية فان قلت
لم لم يعتبر معناه الاصطلاح ليحذف قيد الثبات قلت هذا الاعلى
الشارح روى عليه مدفوع بأنه اراد التشبيه في الامر والأخفف
ما في التصرع به من المبالغة **قوله** هو معنى العلم عندهم لا يعني ان
العلم عندهم قد يتغير في معنى اعم منه على ما سبق من احد
التعريفين فلاغنا، فان قلت قد طبع الشارح التعريفين هناك
قلت نعم ولكن يمكن لفرضنا جواز التغاير فافرض **قوله** وبافتراض
العلوم فيه ان العلوم الطبيعية ليست كذلك ووجه تخصيصه
بالذرين سائر التبييبات الاستدلالية هو الاغناء بشانه
على الله لامضاهاته سره ويسير الجواز نبيان الموجب ولا ذلك
هذا او لو سلم فليس بذلك المثابة كما لا يخفى **قوله** والاقر لا يبعد
ان يكون ~~ذلك~~ اشارة الى ما قلنا **قوله** في قوته اليين وكمال الثبات
هذا يعتبر فيما قلنا ايا صاف **قوله** المتى حق اليين افاده لم يختص

عن بوجبة

من يوح اليه واما غيره من ارباب الاستدلال المتبعين لصاحب
الرج قضيئهم انما هو علم اليقين لكن اقوى مما يحصل بعد الاستدلال
قوله لمستوات سلب التوان واعتبار الوضل للتشكيلا حاجه اليه لان جبر
اهل الاجاعه وحكم المتوافق فلا بعد في عده مقنعا انهم ليس عبوات عند
اهل الاصول وهو يعزى عما يعن في **قوله** وليس بذلك لان الخبر المزور
لا ينفك عن قرينه والآفلائين مزورنا ولو سلم فلان لم عدم انتهاك
الدلائل ايضا اذا استلزم كل خبر علم انة من الرسول دليل صدقه
بالنظر الى كل من في طور الاستدلال ليس بظاهر **قوله** هو قوة للنفي
يتحقق لما يسوق في وجه الخصم اطلاق المدرك على العقول ويكف عن يقال
انه يجوز فتدبر **قوله** لا يسمى آلة وقد يقال افاد الشارح فيما يسوق
ان الحواس ليس بخاج من ذات المدرك مع اسهامها الادراك
فلزم اطلاق الادراك على الوصف المتصل ولنا ان نجيب بان المراد
من الذات التي لا خروج للحواس عنها هي الشخص فلا بعد في كونه وصف
الشخص آلة لنفس الناطقة فتأمل **قوله** فلذا قال قيل لكنه لا يجوز
ح في اطلاق المدرك على العقول فيما يسوق **قوله** اشارة الى العموم
بيانا على انه لو لم يعم لقيده حذر من التكرار الغير لبنيه للرد
والخصوص المعاد **قوله** السمعية فرقه من عبده الا وثان تقول
بالتساخن **قوله** اذ لا يكفي اختلف قد يقال يكفيهم كثرة الاختلاف
في البعض لحصول الشرحة بهذا القدر على ان عسك خلاف فرضه
ان يكون صحيحا في نفسه فتدبر **قوله** المتسقة الاتاق الانظام
ووجبه ان يحكم العقول، بانطباق ادلة لها على مدعياتها **قوله**
لان هذه اشارة الى المحسوب ماسبق وهو ان الالهيان لانعلم لشيء
الاختلاف **قوله** ون هذه المسئلة اى التي اشير اليها بهذا وهي

مسألة التي فصلت في هذا مدار الخلاف بينهم وبين أهل الحق على البشارة وعملا
 لا عليه وينفيه القطع فأفخر **قوله** أيضًا كادعائهم في غيرها **قوله**
 يرد عليه المذهب على أن ظاهر كلام الشارح عدم كلام من الأذن سببه
 لكن أجواب عنه هو أنه يريد أن ترد دين صحة دليلهم وفساده وأياما
 يعتزون لا يدخلون مما لا يترافق بالنساء فلا ينفعه لمعارضته لهم
 لعدم الاحتياج إلى الابطال في حصول ماندعاً وما لا يترافق بالصحوة
 فلان فيه مطلوبنا وبالجملة أنه ليس كسائر **الآذن** التي أشاروا
 فيها بصحب اعتراف جانب الصحوة وبه تم أجواب ولا يذهب عليك أن لهم
 أن يقولوا أنا نعرف بالنساء وعدم الافتادة عندنا ولا يلزم منه أن
 لا ينبع على رغبكم فلاتنافق وثبت اللازم فاحس التدبر فيه فإنه
 ليس ما أورده **قوله** يعني تعالى تقول عليه أي كذب **قوله** والمتذكر لها
 معافبهذا الدليل ثبت أحد المذهبين وهو العلم بالإفتادة الذي قال به
 من قال بها أيضاً فأفخر **قوله** وهو ناقص جيء بخلافه إن يقال معناه
 لو كانت الافتادة ثابتة للنظر لتعلق بها أحد العلمين لكن اللازم
 بطل والمرجو كذلك ابطال اللازم فلتأتيه المدعى وقوع
 الخلاف أو إلى الدوافع لهذا التوجيه يعني نفسها لكن الملازمة في بعض
 المنع **قوله** لأن القضية الكلية والتوضيح هرناه وإن السنية
 القائلة بالسلب الكلية في باب افتاده النظر أورد واهذه الشبهة
 قد حان قولنا بالاجباب الكلية فيه فعلى تقدير أن تلقى الثقة الثانية من
 ترددهم لزم علينا اثبات **الشخصية** المدرجة في الاجباب الكلية
 بنفيه على ما قررناه فلابد أن في ابطال **السلب** الكلية يكن الاجباب
 الجريء فيما الثانية في اعتبار القضية الكلية فأفخر **قوله** ولا يخل في
 أن التصديق بالسبة **الكلية** لا يستفاد منها لأنها من قبل التقويم
 وكل من

وكل من الصنفين لا يكتب من الآخر ولو سلم فلان سلم فيه ترتيب
 الامور فافخر **قوله** أي يوقظ الشيء فسره لأن اسمه إن هو اثبات
 الذي ماله اثبات الشيء بنفسه وهو ليس بدور برحاصله وغرت
قوله والنطري خد المعاصله ان نظرية الاجباب الكلية الذي مقول به
 في باب افتاده النظر لا يلزم نظرية كل شخصية من درجة فيما ذكر في
 فأفخر **قوله** إذا لم يوجد في هذا فيما إذا كان للعنوان دخلي نظرية
 المحو وقيد بي من ادلة السور فقط والظاهر هنا الأول **قوله** حرقة
 بضم الأول يعني الموضوع عاكز في التحراج **قوله** بأول التوجيه يعني لا يكتفى
 كافي الاستدلاليات في دخلي فيه ماعداها وقوله من الاحتياج بيان
قوله لا يحتاج إلى مطلق السبب يعني ماعدا العقل ومطلق السبب
 للمباشرة لم يساعدها العبارة **قوله** لا يلام الخ ولحقاته وهم
 لما سبق من أن الشارح لم يستقصوا في تشريع الآباء ولم يعتبروا
 سبيبة غير الثالثة فالتي هي هنا الغاية لا يحصل من سبب العقل من
 التصديقات ومبادرته فيها هي النظر في المقدمات كما أشار إليه الشارح
 وعاصل منه بلا نظرحصل بلا مباشرة وتوقف على الالتفادات أو
 الطرفيين أو التجريئ أو الحدس لا يتحقق في الحصول بلا مباشرة بالقياس
 إلى التصديق المعاصل من العقل إذ المباشرة فيه هي الترتيب الواقع
 في المقدمات فعليك فرض المقال والله أعلم حتى هذه الحال **قوله** الفرضية
 في مقابلة قلنا نعم وقوله يرد إلى ادلة مباشرة في المثال والتجريح
 الحديسي بما بالنظر إلى العقل فلابعد عن ترتيب المقدمات وأدلة النظر إلى
 الآخرين فلأنه لا يدخل لهم أيهما لأن المروض لما به حصول العقل
 فأفخر **قوله** معمل المؤمن كذبه **قوله** فالآولى لاصحة فيه فضل عن
 الأولى تكون الحكيمين في التسمين لفواح وما يتأتى من آن مغايرة

قول بمعنى الماصل بدون الذهاب لوازمه هذا النوع من اصول معناه
 اذ هو الماصل بدون الكسب والبادرة على معرفة **قول** الا ان تقييم
 الصحة فيرعي ان يناد بالفتحة التي قرر لجزئي وباثي العلوم فنيا
 كان او اثبتانا فالمقصود اشعارا فادحة للظن لكن فيه ان قوله والامام
 ليس الا من اسباب الظن اظهر في هذه المعرفة ايجازه وعدم ابراهام
 بخلاف المقصود **قول** من الاجناس المراد الجنس الجندي دون المنطقى
 فلامع من ان يتال عالم الانسان كما يدل عليه قوله فزيد اليه **قول** للقدر
 المشتركة فيكون كل جنس فرد من مفهومه **قول** الشهود ولو اجرى
 كلام الشارح على ما هو المشهود كما يدعيه مطلق القصور السابقة على
 المقاد فقدم الجسمية بال النوع يجب قدم النوعية بالجنس لأن نوع
 الاول في جنس الثانية ليست ما ورد له على عدم اندفاعه **قول** النوعية
 بال النوع كنوع الانسان على ذي عبده **قول** او اراد النوع الاضافي الى
 يعني ان جنس نوع العناصر وهو مطلق النوعية العنصرية نوع اضافي
 بالنسبة الى مطلق النوعية فافهم **قول** والمشهور انه ليس بغير الم
 اجاب البعض بما حاصله ان السرقة عندهم جواهر مخصوصة متالفة
 على وضع خصوص فيصدق التعریف عليه بالاشبهة واما المركب
 من تلك الجوهر والهيئة الاجتماعية فلا وجود له عندهم لعدم جنسه
 والوجود معتبر في التعریف فورد على وجوب المركب من الجوهر والعرض
 الحال فيه فاجاب بان المعتبر في التعریف الوحدة الحقيقة فانها ليست
 متحدة في المركب منه ولا يخلي عليك ان مراده روح الجوهر الممحضة
 السريانية مع قطع النظر عن الهيئة موجودة يصدق التعریف حيث
 هي كذلك ولا وحدة حقيقة لها الانها اما في نظر الوحدة الشخصية
 او في النقطة الممحضة او في المفارق الممحض ليس الاكمابين في مووضعه

النظريين كافية فبني على الخبر عن فهم تغاير المفهومين ولعمري ان بكل
 المحددة المثال لم ينكشف وجدها الاحد على هذه المقالة فان شئت
 فانظر بعين الرجال وان شئت فاسلك طريق الفلال **قول** على نحو استقال
 القدرة قبل هذا التوجيه ليس بشيء الا ان التغيير عند من اخرج **الجبا** ولا عملا
 محول على معنى الاضطراري فيختصر بعلم الانسان بنفسه وعوذه عليه **الجبا**
 وعند من ادخلها محول على ان لا يكون العلم لحاصل مقدورا لنا فالخطيب
 على تقدير تقديرها على غير الاحسان يكون غير مقدورة التحصل
 والترك فيدخل لكن لا يحيى عليك ان تعرف المقدورات على شيء
 آخر سوى قدرتنا الائتلافية مقدوراتنا الائتلافية افعال العباد يستعمال
 مذهب الشاعرة فالتجهيز صحيح على ان الشارح لم يدرج **الجبا**
 باسرها في الكسب كما يدل عليه قوله كالابصار لحاصل بالقصد والاختيار
 كما لا يغدو الحق ان تدققات المتأخرین بغير عناين فيه **قول** فكان
 فيما يشيء قسما منه الى الترجيحية تقتضي الباءة والقافية
 بنيافيرها فنناقض **قول** ثم تقييرها في كلام صاحب البداية تنسجم
 ثلث تقسيم مطلق العلم المحدث وتقسيم مطلق الاسباب وتقسيم
 بسبب خاص **قول** فليس المقسم الاسباب البادرة هي صفة الاسباب
 على صيغة المفعول وقوله بسبب مباشر على التوصيف ايضا وذا
 ما ينافي **قول** ولو سلم الى يعني لو سلم الى المقسم في التقسيم الثاني
 الاسباب البادرة فيكون ان يكون بين المقسم الذي هو اسباب
 المباشر والاقسام التي من جملتها تقتضي العقل عموما من وجهه
قول والمقسام في التقسيم الثالث الذي هو تقسيم ما سبب خاص
قول هو لحاصل بالإعم بالعقل مع قطع النظر عن تقييده بالبادرة
 وعدمها **قول** فلاتنافقوا اصولا لكن ما قاله خلاف الظاهر كما لا يحيى

واستعمال هذا اللفظ في معنى الوحدة الشخصية لوصم وروبه
 يرد عليه ان الترميمات ليس للأشخاص **قوله** هو وجوده في موضوعه
 قيل عليه المراد ان اتصافه بالوجود لا يتم الالاموضوع لانه من علة
 خلاف الجسم لكن فيه ان النفي من العبارة هو ان وجود العرض
 في نفسه وجوده في موضوع واحد واما وجود الجسم في نفسه وفي حيز
 فيه ما تغير في جانب الجسم اما هؤلئين وجوده وحصوله في الخبر فوجب
 ان يعتبر الاختلاف في جانب العرض ايضا بين وجوده وحصوله لموضوعه
 فور ما نقله من شرح المواقف **فأن** قلت في العرض اعتبارات ثلث
 وجوده في نفسه مع قطع النظر عن الموضوع وجوده في نفسه الموضوع
 وجوده لموضوعه قلت في الجسم ايفا كذلك على التفصيل المذكور بوضع
 الخبر بوضع الموضوع فعل هذا يكون معنى كلام الشارح ان الاعتبار
 الاول عين الثنائي في العرض وغير الثالث في الجسم ولا يجيء ركنته
قوله يقوم عليه مرجع الضمير ينتهي ان يكون احد هذه الايات اذا تنازع
 في الكل يقتضيه كما لا يجيء **قوله** وان كان لغطيانا الى اذ مال النزاع في انه
 هل يكفي الترکيب فيما وضع له الجسم ام لا وهو النزاع في ان الجسم
 هل وضع لهذا المعنى او لذلك فلم انا احتمال الاصطلاح من
 قبل تعين الرجوع الى اللغة **قوله** كما وقع في الواقع الى قد ظن ان ما وقع
 فيه رجوع النزاع الى الاصطلاح لكن هذا احتمال في الشرح واخر ذلك
 المقصود بفتح الاشتباہ عن المتن عند المرض **قوله** ولا فرض الا ذوق ببنيه
 وبين الوجه سوان ادرراك الوهم اما هؤلئين بواسطة المترى فييقع عند
 غایة الصدق المانع من تعلق الحس خلاف عرض العقل كذلك في حواشى
 حواجز زاده **قوله** فلليعلم فرض كل شيء الى قيده هذا القول كاذب الای
 انه ليس له فرض الشخص مشتركا لكن لا كذبا ذلامعن للنزاع في ان
 العقل فرض

للعقل فرض اشتراك الشخص فرض غير مطابق ولا يلزم الكلية لان
 ثبوتها اغاها في الفرض المطابق بمعنى ان لا ينبع نفس الامر من وقوع
 الشركة في الشخص فرض مع منه **قوله** لان الحال في هذا اراد على تغير
 اعتبار الانضباط ايضا ولانيافية دفع المنع اذا احتفال جزء غير معلوم
 الثبوت كالهيبولي والصورة والمراد قائم فلم يبين حدوث جميع الاجزاء
 فافهم **قوله** واين اسأوال على مطلب من حصر الرب في الجسم **قوله** اجراء
 المعلومات الى اجراء عليه الشارح كلامه فيما سيأتي من قوله ان الدليل حدث
 ما ثبت وجوده من المكانت وهو الاعباء التجني والاعراض ولا يبعد
 ان يكون ايفاما مسبقا من قول الشارح من السهو او ما فيها والا درء ما
 عليها اشاره اليه اذ من الاجزاء عامل على السهو وفي الارض لكن المعلوم
 بالمشاهدة هو ما ذكر في خالقها خالقها بلا وثيقه فافهم **قوله** عد بالفعل
 ايجان قبل لاخذ بالفعل اذا عانته بقطعة من سطحها الواحد مع ان الاجزاء
 المعاشرة كثرين واحد كلنا الفاصل بين السطح المعاشر وغير المعاشر
 خط بالفعل فافهم **قوله** اي مستقيم لزومه اذا عانته بجزئين وادعانته
 بالاجزاء جاز التحقيق فافهم **قوله** يرد عليه انه اذا اغفله عن ان كلامهم
 مبني على تركيز الجسم من اجزاء، بالفعل كما اشار اليه الشارح وجملة ضمن
 في لا يتصور زيادة احد التصفيين بلا تناهى الاجزاء على الاحزون فقصانه
 عنه بحوار التطبيق الغير المتناهى وخلاف الاعتبارات والاصفات
قوله لا ينبع اعتراض الشارح لكن يرد بوجه آخر وهو ان المكان الافتراضي
 الى غير النهاية لا ينبع انتفاء وقوفها دفعه مانع بذلك الواقع لاستلزم
 احتفاع جواهر غير متناهية في الوجود وهو برهان التطبيق
 فلا بد في وقوع الافتراضات الغير المتناهية من ازمنتها غير متناهية
 استقبالية **قوله** الجسم المحو وطه هو جسم له سطح ايجان لا دعدها نهاية

واستعمال هذا اللفظ في معنى الوحدة الشخصية لجسم وروشه
 يرد عليه ان التوصيات ليس للأشخاص **قوله** هو وجوده في موضعه
 قبل عليه المراد ان اتصافه بالوجود لا يتم الالاموصنح لانه من علة
 خلاف الجسم لكن فيه ان النفي من العبارة هو ان وجود العرض
 في نفسه وجوده في موضعه واحد واما وجود الجسم في نفسه وفي حيزه
 في حين ما تغير في جانب الجسم اغاثه ووجوده وحصوله في المخابر فوجب
 ان يعتبر الاختلاف في جانب العرض ايضاً ووجوده وحصوله لموضعه
 فهو ما نقله من شرح المواقف **فأن** قلت في العرض اعتبارات ثلاثة
 وجوده في نفسه مع قطع النظر عن الموضوع وجوده في نفسه الموضوع
 وجوده لموضوعه قلت في الجسم يفتقد ذلك على التفصيل المذكور بوضع
 المخابر موضوع الموضوع فعلى هذا يكون معنى كلام الشارح ان الاعتبار
 الاول عين الثنائي في العرض وغير الثالث في الجسم ولا يجيء ركنته
قوله يقوم عليه مراعي الضمير ينتهي ان يكون احد هذه الاثلاث اذا تنازع
 في الكلي يقتضيه كمالاً **يحيى** **قوله** وان كان لفظياً الى اذ مال التزاع في انه
 هل يكفي الترکيب فيما وضع له الجسم ام لا وهو التزاع في ان الجسم
 هل وضع لهذا المعنى او لذلک فلم انا اتحقق الاصطلاح من
 قبل تعين الرجوع الى اللغة **قوله** كما وقع في الواقع الى قد فتن ان ما وقع
 فيه رجوع التزاع الى الاصطلاح لكن هذا احتمال الشرح واخر ذلك
 المقصود برفع الاشتباہ عن المتن عند المرض **قوله** ولافرضها الى اتفاق بينه
 وبين الوجه سوان ادراك الوهم اغاثه بوساطة المترس فييقع عند
 غایة الصدق المانع من تعلق الحس خلاف فرض العقل كذلك في حواشی
 حواجد زاده **قوله** فلليعلم فرض كل شيء الى قبل هذه القول كاذب الای
 انه ليس له فرض الشخص مشتركاً لكن لا كذباً ذلامعنى للنزاع في ان
 العقل فرض

للعقل فرض اشتراك الشخص فرض غير مطابق ولا يلزم الكلية لان
 ثبوتها اغاثه بالفرض المطابق يعني ان لا ينبع نفس الامر من وقوع
 الشركة في الشخص فرض مع من نفسه **قوله** لان الحال في هذا اراد على تذكر
 اعتبار الانضباط ايضاً ولابنانيه دفع المنع اذا احتمال جزء غير معلوم
 الثبوت كالهيبولي والصورة والمراد هنا قائم فلم يبين حدوث جميع الاجزاء
 فافهم **قوله** واين اسئلة على مطلب من حصر الارب في الجسم **قوله** اجراء
 المعلومة الاجري عليه الشارح كلامه فيما يثني من قوله ان المدعى حدث
 ما ثبت وجوده من المكنات وهو الاعينا التخيير والاعراض ولا يبعد
 ان يكون ايضاً ماسقاً من قول الشارح من السهو وما فيها والارض وما
 عليها اشاره اليه اذ من الاجزاء ماعلى السهو وفي الارض لكن المعلوم لها
 بالشاهد سو ما ذكر في خالقها خالقها بلا وثيقه فافهم **قوله** عقد بالفعل
 المانع قبل لاخط بالفعل اذا تم استدلال بقطعة من سطحها الواحد مع ان الاجزاء
 المعاشرة كثيرة من واحد قلنا الفاصل بين السطح المعاشر وغير المعاشر
 خط بالفعل فافهم **قوله** اي مستقيم لزومه اذا تم استدلال بجزئين واذا تم استدلال
 بالاجزاء جاز التحقيق فافهم **قوله** يرد عليه انه اذا اغفله عن ان كلامهم
 مبني على تركيز الجسم من اجزاء، بالفعل كما اشار اليه الشارح ووجه الشفاعة
 في لا يتصور زيادة احد التصريحين بلا تناهى الاجزاء على الاجزاء ونقاشاته
 عنه بحوار التطبيق الغير المتناهى في خلاف الاعتبارات والإضافات
قوله لا ينبع اعتراض الشارح لكن يرد بوجه آخر وهو ان المكان الافتراضي
 الى غير النهاية لا ينبع انتفاء وقوسيه دفعه مانع بذلك الواقع لاستدلاله
 اعتماداً على اجهزه غير متناهية في الوجود وهو برهان التطبيق
 فلا بد في وقوع الافتراضات الغير المتناهية من ازمنتها غير متناهية
 استقباليته **قوله** الجسم المحوطي هو جسم له سطح اما لا ادهها نهاية

واحدة وهو خطأ مدقق مشترك بينه وبين الآخر الذي له نهاية أخرى
وهي نقطة في رأسه والمركب الذي هو جسمه السفلي قطعه في غاية البعد
عن المحدد موجودة في ثكن الأرض قائمها بهما قوله ولعل الشارج المقرب
قول الشارج وكثيراً ما عطى على قوله آيات الهبوط إلى ولقطة الهندسة
سرها وسخيف وقع موقع لقطة الهندسة ولا يذهب عليك أنك أغايرك
بعد ثبوت أن لا دليل ينتهي على اصل هندسي وادع له هذا إذا عدم العلم
ليس بدليل عدم قوله وأما الآثار ما عرض فيكون التوكين متساوياً للتفيد
والحادث قوله ولعل ما في الكتاب الذي يقال ما وقع في سرعة التجريد هو
امكان الواقع والذكور هنا مثبت بالاستقراء لكن فرق بينها وبين
الاكوان لأن عنديه ما قوله لا إلى نهاية أي بالنسبة إلى ما قبل المتعاقب
فافهم قوله نعم يرد إلى ونوضيجه هو أن مطلقاً حركة الفلك قديم على اصل
لحكمه، مثلاً ومسروطلاً بعدم مانع وهو وجود شخص ذلت لحركة واجب عنه بأن
عن الحركة فرضاً فإذا حدث ذلك الشخص ذلت لحركة واجب عنه بأن
عمله عدم الشخص على مانع عدم عمله وجوده فإذا وجب انتقامه عمل
الوجود إلى عدم الغير القابل للزوال لأن اقصى عمل العدوات
ليس الأعدم اقصى عمل الوجودات فلم يقبل عدم ذلك المانع للزوال
لامانع تتحقق عليه الأولى فلم يكن وجود الشخص المذكور فاستمر
الحركة المستندة إلى الموجب على المفترض لكن فيه أن عدم حركة الوجود
لا يتلزم عدم الفاعلية فيجوز أن يكون عمله وجود الشخص
هو الواجب بشرط وقت حدوثه غایته أن يتسلل أجزاء الزمان
الذى هو من الأمور الاعتبارية عندنا ولا يبطل برهان التطبيق
تسللها وأبطاله تسلل عدوات الفاعلية اغاها هو لاستلزماته
تسلل نفي الفاعلية ولا يتلزم هذا فيما يخص فيه فافهم هذا
المقال

الحال وعَجَبَ عَنْ وِرْطَةِ الْفُلَالِ قَوْلٌ لِمَرْدُسُولِ الْمَدُوتِ الْكَانِ
لَا دَرَاجَةٌ فِي الْكَوْنِ لَكُنْ يَرْدُكُونَ السَّكُونَ وَجَسْمٌ حَدَثٌ فِي مَكَانٍ
فَأَنْتَهُ إِلَى آخِرِ الْآنِ الثَّالِثِ جَزْءٌ مِنَ الْحَرَكَةِ قَوْلٌ كَوْنُ اُولُ الْيَرْدُ عَلَيْهِ
اُنْ لَا يَكُونُ لِجَسْمٍ فَإِنَّ الْمَدُوتَ مَهْرَكَا وَلَا سَكَنًا قَوْلٌ فِي مَكَانٍ اُولُ الْيَرْدُ
الْجَوَابُ حَذْفُ الْقَيْدِ كَمَا لَا يَكُنْ قَوْلٌ بِنَاءً فِي الْعَدَمِ مَطْلَقًا إِلَيْهِ كَانَ
قَبْلَ الْوِجْدَادِ وَبَعْدَهُ عَلَيْهِ بَيْلُ الْوَقْوَعِ وَالْجَوَازِ وَلَا يَرْدُ صَنَاعَةَ تَعْ
إِذَا مَسْتَوْتُ اَعْدَاهُ رَبِّيَا بَاسْتَادَهَا إِلَى الْوَجْبِ لَكُنْ فِيهِ اَنَّهُ لَا يَعْتَنِي
إِحْتَمَاعُ الْقَدْمِ مَعَ جَوَازِ الْعَدَمِ فِي عَكْنِ فَرْضِ سُبْقِ قَصْدَهِ بَعْدَهُ تَعْ
إِيجَادَهِ سَبْقَ اَذْيَا قَوْلٌ بَعْدَ عَدَمِ الْفَلَانِهِ عَلَاقَةَ عَلَيْتِيمِ
الْاَشْرَكِ فِي الْمَاهِيَّةِ فَيَرْدُ عَلَيْهِ اُنْ يَكُنْ الْاَفَارِ الْوَاجِبَيْهِ مِنَ
الْمَجْدَاتِ فِي اَشَاؤُكُلَا وَالْاَلْتَحَا، وَالْقُولُ بِاِخْتِصَاصِهِ بِالْبَعْدِ
الْوَاجِبِيِّ لِيَرْبَّيْهِ اَذْلَانُهُ لِلْعَدَمِيَّاتِ وَالْوِجْدَادِ فَافْرَمْ قَوْلٌ
وَعِيَابٌ لَا يَقَالُ الْاَحْنُ فِي التَّرْتِيبِ اُنْ يَذْكُرُ الْجَوَابُ الْمَعْنَى قَبْلَ التَّسْلِيَّ
لَا نَجْوَى اَنْسَدَ لِمَنْ وَجَوْبَ النَّزَوِ الْعَلَوَةِ تَلِيمَهُ فِي التَّرْتِيبِ عَلَيْهِ
قَوْلٌ حَدَثَ الْبَعْضُ دَلِيلُ حَدَثِ الْحَرَكَةِ دَلِيلُ الْمَدُوتِ الْكَانُ وَهُوَ حَدَثٌ
شَكِّلٌ فَقَرَعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ قَوْلٌ يَرْدُ عَلَيْهِ اُنْ يَكُنْ اُنْ يَقَالُ قَوْلُ الشَّارِحِ فَلَا يَحْجُو
قَدْمُ الْمَطْلَقِ مَعَ حَدَوثِ كُلِّ مِنَ الْجَزِئِيَّاتِ اِشَارَةً إِلَى دَلِيلِ هُوَ اَنَّهُ لَا كَانَ
كُلُّ وَاحِدٍ بِهِ قَابِلٌ لِغَيْرِ كَانِهِ بِالْجَمِيعِ بِحِثٍ لَا يَثْذِعُهُ وَاحِدٌ كَذَكُ وَسَابِتَهِ
لِيَسْ بِدَاخِلٍ فِيهِ فَأَنْتَهُ عَلَمُ التَّسْلِيَّ وَلِزَمْ حَدَوثُ الْمَطْلَقِ الْمَوْجُودِ
وَضَمِّنَهُ فَلَا يَرْدُ لَاهِدًا وَلَا يَعْمَمُ الْمَنَانَ لَا نَعْدِمُ اِنْتَهَيَّهُ لَا يَرْجِبُ
وَجَوْدُهُ الْاِنْهَايَةُ لِهِ بِالْنَّعْلَ قَوْلٌ الْعَالَمُ الَّذِي ثَبَتَ لِيَعْنَى اُنْ اَمْرَادُ الْعَالَمِ وَعِوْبَعَ
وَقَوْلٌ وَالْمَحْدُثُ لِلْعَالَمِ هُوَ اللَّهُ ثَالِثُ الْوِجْدَادِ وَاعْلَمُ اُنْ قَوْلُ الشَّارِحِ
هُرْبَنَا اَذْيَا الْوَاجِبِ الْنَّفِيَّهِ اَنَّ الْاعْلَامَ الَّتِي مُنْهَرِسَاتِهِ اَلْا شَخَاصٌ لِاَفَادَهُ

الابن اذ يجد داشت الاستقلال عن
ان المحدث المستقل هو الذي لا ينتسب اليه
ابطال المسلمين بعد الاستقلال
في المكبات منه

في حملها فهذا التفسير مالا وجده وما يقال من ان المراد المفهوم الكلى
فيما فيه ذكر الذات المخلقة بلام العبرة بالخارج كما هو الحال على ان ذكر العلم
وارادة المفهوم الكلويم يقع متوجه في تاویل امثال اللهم الا ان يقال المحو
هنا هو المسمى وقوله وهو الذات المتكلمة اخذ ذكر بيانها وتعريفها بذلك
المسمى ولام الذات للعبد الذهني والمراد المفهوم الكلوي بخار حملها على بوس
قوله على المحدث بالذات الحقيقة ليحمل المحدث في قول المصر والمحدث على المحدث بالذات
اهزلة المحدث على المحدث الذي قال به الحكم، ويحمل احتمالاً بعيداً
من حيث المعنى قلني - يمكن قلني من حيث المفهوم الشعري او المدل على قوله
المحدث على صيغة المخاطب في قول المصر والمحدث للعالم على المحدث بالذات
لتهم هذا الدليل لأن المحدث الجائز الوجود يحيى المحدث بالغير لاحالة ضرورة
احتياج في وجود الى غيره مما لا يساعد في فسارة بالخرج من العدم
إلى الوجود واما عدم المساعدة على احتمال بعيداً لأن سياق كلامه
يدل على انه اخذ قول المصر اشارة الى اثبات وجود المخاطب ونفي خد
غيره فلو حمل الدليل على اثبات ان المحدث بالذات اي المستقل هو الله
لبن احتمال ان لا يكون للعالم محدثاً مستينا فلم يثبت اصل وجوده
بل اثبات هولو وجد لكان مستينا ولا ينافي لما قلنا ان وحده
يثبت استقلال ايضاً الا عند من لا مذاقل له **قوله** فيلزم التناقض لأن
القول بأنه جائز الوجود قول بكونه من العالم على زعم الشارح دفع
والقول بأنه مبتداً للعالم قول بعدم كونه منه **قوله** الاول طريقة
الحدوث قيل لا فرق بينها الا في اللفاظ لأن الشارح حمل كلام
المن على مسلك الامكان بنا، على ان علة الحاجة هي الامكان في
التصريح لكن لا يخفى عليك ان اشارة الشارح فيما سبق لا اقول
المذاهب لا ينافي ذكر طريقة الحدوث هناء بتبيان الكونها مسلك
الحملين

الدليل صلوٰ اللہ تعالیٰ وسلامہ ومتکرٰ قدماً، اهل السنة
مع اللہ لم یکتفی به ما ذکر الطریقہ الاخر **قوله** افتقار الى ابطال الالئک
متربع على الافتقار لاحالة الافتقار غير الاستلزم اذا الاول
یکون في الاول والثانی في الآخر **قوله** اشارة الى ما قلنا ان اذ لو قال الى
بطلان الحج لاقادان البطلان واجب الحصول قبل اقامۃ الدليل
او حين شروعها فاقدر هذه الدقیقۃ **قوله** طرفاً من جهة النون
قوله کون الواجب معلولاً الى الكونية من المكبات **قوله** فظرف ان امر
الافتقار بالعكس لا يقال هذا من افضل ما سبق لان التكذيف اثبات
الواجب ليس الابد ليل بطلان التسلیل غایته لأنهم مقدمة فهو
افتقار اليه لانا نقول انه لأنهم مقدمة دليل برأسه على ثبوت الوجب
وجزء من دليل بطلان التسلیل والجزء يغایر الكل وافتقار الثاني لافتن
على احد **قوله** بمحض التوقعين على صيغة التشییة كما اذا توافق كل من
ذید وعمرو على علة فعدم بمحضهما وجوبه عنده انتقطع التوقف
عند هذا العدم توقيفها واغفار صربین الشیئین لکنها **قوله** والعلو
المجتمعه والمعاقبة الى المجتمعه من ما توجب كل ما من معاولة على واحدة
او علة واحدة في زمان واحد والمعاقبة ما توجب كل ما من معاولة على واحدة
على سبيل التعاقباً وعلة واحدة بشروط معاقة **قوله** لانها مشربة الى
الظاهر يريد ابطال رأي الحکماء على وجہ الذي تقرر عندهم لكن الترتیب
لا يکفر في بطلان الشیئ على دلایلهم بل له شرط آخر من توفرهم هنا وهو الاجتماع
ووجوده في زمان واحد وما يقال من انه یجوز ان يكون مراده تحییق
نهاي النفس بانتهی المتكلمين لا الزمام لـ الحکماء عما هو مسلم
عنه ففيه ان ضبط الوجود كاف عندهم فلا وجہ لنجعل الترتیب
الذی لا دخل له في عرضه اللهم الا ان یقال ذکر الترتیب المفهوم لضبط

الفرق بين إيجابه تعالى صفاتة وبين إيجابه تعالى غيرها

الصفات المستلزمة لجواز العراؤ فلابد ما يجيء في قوله **قول** والفرق قد عرف وجه الرزق وتنصيحاً أن جواز عدم القدرة على ترك الافعال وجواز عدم الاتساع بالفعل مثلاً في شأن الواقع تفسطط ظاهرة البطلان لأن وجوب الوجود وإن لم يكن نفي جميع الكمال لكنه لا شبهة في حصرها **قول** التفصي وهو الاجمالي ومحضه هنا أن الدليل ليس بتأمل لكنه عن الدعوى في مادة تعلق الارادة باعدام الصفات على العرض **قول** الحال وهو التفصي **حاصلاً** هناء من المقدمة القائلة ولا فيلزم بغير أحد هما بناء على أن عدم الحصول لكنه الامتناع بالغير ليس بغير **قول** لا يمكن في صورة التفصي لأن تعلقها بنفس آية صفة كانت تعلقاً إيجابياً سابقاً استداتاً على تعلق آية صفة كانت بشيء من متعلقاتها فإذا فهم **قول** إذ لا تفاصي بين الإرادتين أي لعدم اتخاذ حملها فالإرادة تصادم الأصطلاح وأما تحصيص بالتفصي بين أقسام التقابل فلانه وإن كان واضح الامتناع الإرادتين كالأقسام الآخر الذي منقوذه هنا واحدة المثل فقط التي هي منقوذه هما مع زيادة **قول** عن الشبيه النفعية فهو بمعنى هذا البر **عند أهل الاعتزال** دون فسحها الآخر وعندنا فلامعنة للشبيه والإرادة سوًى ما على سبيل القطع **قول** أريد منك أن قلت الله لائز في صحة هذا القول عند الزيتين فثبتت قسم آخر للإرادة عند أهل السنة قلت لفظاً أريد منهم فمثل هذا القول يعني أرجو فلائقه **قول** أبتدأ الإرادة حالاً أول وجوده لكن الكلام في التكليف فلا حاجة إلى هذا القيد اللهم إلا أن يكون المراد به معنى الاستقلال كما يدل عليه التأثير فما المفهوم أن سلطان تعدد المؤثرتين لا يوجد أبناء المصنع لجواز استقلال الواقع إيجاده هذا ويعني أن يريد هذه الملازمة للقطعية بأن نعتبر هكذا الوجوب صافعان في وجود

الوجود لخطبة لما بعده من السؤال **قول** فيجري في مثل الحالات الإرادة على المتكلمين **قول** قابل وجده هو أن يكون بعض الأمور غير قابل لتعلق العلم أو يقال أن الدخول تحت علمه تعالى لا يسلم أحد الموجودين للخارج والذهن ولا نعم المكان الانطباق بدون أحد لها إذا الاتصال في الوجود شرط فتدبر فان هذا الإشكال لا مدفع له وراء هذا المقال **قول** وذلك لأن معنى الموقف أن كل ما يدل على أن التفصي بالعدم هنا أغاها عمارة الملكة وأما قوله وذلك لأن معنى الجواب عن التفصي عن الملكة الموجودة لكن نقصاً مثلكم العوج في الكتاب المحمدي وصوله إلى الآلات أقسام عجيب وبغيض عجيب إذا لاحظنا أنه لا تفصي إلا بالمرأة الملكة التي دل عليها أول الكلام لكن باعتبار قيد الاتناه بغيرها وجوبه مامر من أنه ينقطع بانقطاع الوهم وقد وذكر ذلك لأن معنى الجمجمة لقطع مع الاتناه وإذ لا تتصادم ما أهداه المحقق في هذا المقام **قول** يعني أن صانع العالم هو وتنصيحاً أن قوله الصانع هو الله ينبع وحدة الشخصية فالمراد بالوحدة هنا عدم شركة الغير في صفة وجوب الوجود ولكن تحمل على غير ذلك وهو أن قوله الصانع هو المهيمن بالفظه لا يوجد الوجه فلا وصف المسند بالوحدة علم أنه واحد في قوله الصادق هو عليه إذ لا وجہ لإرادة الوحدة النوعية الظاهرة بسوتها الكل معروف فكان المؤدي أن الصانع واحد لأن شأن حكمه أن يصدق على ذات واحدة فلزم من ذلك أن مفهوم الواجب الوجود لا يصدق الإعلى ذات واحدة إذ المعرفة متساوية المعرف **قول** قادران على الكمال إلى الظاهر عدم القدرة التامة الكاملة العارية عن شائبة التعطل وإيجاب غير الصناعة المؤدي أحدهما إلى غميم الصناع الناشئ من المكان الجغرافي والآخر على عدم القدرة على الترك تتصان طاهراً منافق للوجوب وكذا عدم إيجاب الصناعة

العالم بعقله العدد حكم امكان التمازن فلم يتحقق مصنوع بناؤ على ما في شرح
الواقف من استثناء النسبة بين كل متذوق وبيز ما واجهه ينتهي الي الشارح
لكونه خلاف الفتاوى خلاف المقصود وهو ثبات توحيد الواجب تقطعتها
اللرجم الان يتالي التأثير في العالم من الموازن الازمة للواجب ومن ليس
كذلك لا وجوب له قوله **قوله** فعنة قوله محسوله سليم للملازمة التي لا ينبع
اللازم المعتبر فيها من لفظ ما عين جعله تالي لها وجعلها الحديثة التردید
الذى شق الأثر هو للأزم المتصاد لازمه من لفظ تاليها بالامكان
تروي ما يتوهمه الخصم وترسيمه حتى لا يبعد اللئفات الى وجوبه رد عليه **قوله**
ويبرد عليه الاذ علمينا ان ليس المراد تعدد المؤشر على الاطلاق والامتنع
الشواثالث كالايضاح **قوله** على تقدير التمازن العرضي بان تعتبر التبرير هكذا التعدد
الاشه وعما عالم بتكونها الا وقد تنسى التمازن لا امكانه اذا ميلزمه هو
عدم التعدد لعدم التكون كما سبق **قوله** عنده استلزم ما عقلناه قيده
لان التعدد بوجهه عادة كالمأكليين لكن لا خير فيه **قوله** بان يريد الارادة
قطعية **قوله** او ينوي بلا اراده قطعية **قوله** فالحق ان الازمة قطعية و
وتقرير هكذا التعدد مؤشرها الخصر طرق تأثيرها في الاجتماع والتوزيع
لم يجد هيئتها المحسنة الان اما الملازمة فليطلبان كون احدها صانعا
حكم امكان التمازن قوله عند عدم كون احدها صانفا الشارة الى بيان
الازمة لكن لا يذهب عليك ان هذا وان كان توجيه راحنا من هذا
لقطعية الازمة الان الطامن المساد ونحوه عن الهيئه التي
حصلة قبل وبالجملة لا يحاور عن مرتبة الاقناع الابتعدي **قوله** الاستلزم الخ
وهو عدم التعدد واستحالته بالنظر الى كون ما فرض من التعدد امرا واقعا
في نفس الامر **قوله** مع وجده العلة العامة اي وقت تعلم اراده احد
الواجبين بينما العالم مثلا فانه لازم في ان تعلم اراده الواجب عليه

الثانية والواجب الآخر لا يجوز منعه بناء على تساويهما في المنع جاز فساد
العالم في ذلك الوقت **قوله**حسب جميع الازمة الى قد يقال الاستعمال الثاني
ايضا لا يتحقق الاستفهام الاستعمالي فلا دلالة على المقصود والجواب
بأنه معلوم من عدم جواز حدوث الالله ليس بشيء في الاستعمال
اللغوي ايضا كما يذكره فلا حاجة للعدول **قوله** بايجاد شيء الان قيل
ههه قيد والشيء بالغيرية كما يدل عليه توصيفه الشارح بقوله آخر ولا غير
بين الذات والصنفات كما لا يعينه فلن المراد من قوله آخر هو نوع العينية
فقط كما يدل عليه قوله الشارح قبل تقادمهم لكان جائز العدم في نفسه
فافرض **قوله** يكون نفس لهم ان يريدوا **قوله** بكونه نفس عدم بذاته حسب
الخارج غير منكح حال فلما يكتفى هذا المعنى فيبقاء الاعراض على ما لا يخفى **قوله**
قوله لكن في دلالة الاحداث التي تهاكلوا على هذه الانكار وبحسب نقول
لاخفاء في ان المنهى البدعي يتم السمع عما لم يصر افاد على ان محدثها
متصرف بأدراكه حصوصيتم الواجب في احداثها على ما لها عليه
وهو السمع والبصر غایته انها نوعان من العلم عند الشرع يجعله
ادراك الاعيان عملا وصفتان متباعدةان له عند الجمهور فان قلت
هل يقول بأدراكه تعني المحبوسات الثالثة الأثر قلت لابد لنا من ذلك
لكن لا نسميه بالاسما، المخصوصة لابنائهم عن الاتصالات ولذلك
عد الادراك صفة برسوها **قوله** لي تمام العرض الى رد عليه بان التبعية
في التحريم ليست من الازمة المساوية لقيام العرض لمحفظها عليه في قيام
نفس التحريم بالتحريم والازم ان يكون للتحريم تحريم في الحال وانت خبير بان
هذا الرد غلط خضر وخطا، فاحذر اذ لا شبهة في ان تحريم نفس للجسم
عرض له تحريم بعض اسما لا تحريم ذلك التحريم التي لا يبال انتقام **قوله**
ولابالطبع لكونه وصفا اعتباريا والالزم قيام العرض بالعرض وهو يط

عند هم كما ان تغيرات سایر الاعراض تبعية الجرم اعتباريات تنشأ
الغلط عدم الفرق بين التغير بالعرض والتحير الذي هو العرض قوله لكن
يعترض في التحير اه قوله هذا غاي بغير في الاختلاف والتحيز والتبعض
متى دفان لكن الترافق بحسب اللغة لابننا في اعتبار الفرق والاستعمال
بل يؤيد هذه عدم ذكر الاختلاف قوله لكن يردان يقال في اجيب بيان الشارح
حل المائة على المعنى المراد منها عرفنا وقوله لأن معنى قولنا ما هو الماء
للمبالية بين معناها الاصل والفرق ويكون ان يقال بعد تسليم
الاستعمال عرفنا انه تاويل محض والا قرءان يصار الى ارادته المقصود
من العام بخواصه وحمل قوله لأن معنى قولنا ما هو الماء على بيان عمومها
ليصح الا رادة المذكورة واغاليم بعض على عمومها لأن المتكلمين على ان له
حقيقة نوعية بسيطة قوله لم نوعان الباقيان القابلين بالبعد القائم
بنفسه وهم فلاطون ومن تبعه ورقمان احدٍ كهافالو بخوار خلوه
عن الاجام والآخر باستناده الارجع الآان يقال ذكر ما عند الفرق
الاولى لابننا في الغير فافهم قوله واما عند اصحاب السطوح وهم ارسطاطالب
كابن سينا والفارابي قوله في جميع المذاهب اى الثالثة وهي القول بكونه
سلطاناً وبعد اسوجودا او موهوماً قوله على بالنسبة الى وكل منهما جنة
اضافية واما الحقيقة فالسئل منها سراً واما مركز والعلو فهو حدب المحدب
دليل عدم التحير دليل على عدم كونه نوعاً فيهما قوله ولا يلزم من تعدد النزاع
كما ان تصدق بهما قوله يتبرأ اليه بالطاعة اى فيه ومحروم الى راجع الى الله
قوله ومعنى الصورة فيه انه لا يتأتى هذا التأويل في قوله عليه السلام
وصنية بعضاً اصحابه في الفرق و اذا ذبحت فاحزن الذبيحة فاذاقتلت
فاحزن القتلة واجتنب الوجه فان الله تعالى حلق آدم على صورته كما
لا يخطر بباله ان يكون المراد بالصورة الجمال فالمعنى ان الله تعالى جعل آدم

نظم الأثر بحال المعنوي كما خلته على صفتة فتح ميم صر الوجه بالحفظ
لأنه ليس عثابة ساير الأعضاء فذكروهذا تاويل حزن لكن لم اظفه
في الكلام القوم وقد صرحا في موضع آخر قوله والتوفيق ما يجيئ من
أن المراد المساواة من جميع وجوه ما به المغاثلة فهو هنا لا مجال لادعاء
أن بين الوجودين مساواة من جميع الوجوه فمن حمل قول صاحب
البدائية بوجه من الرجواه على نفي دليل المغاثلة فقد انكره عن الاستفادة
بادنى وهم قوله غير قابل إلى وعيك الحرج بيان الأمور لابد من وجوب
وامكان وامتناع والتعليق بكل منه باواقع الاعنة العجز من قبل العالم
والله منزه عنه فان فلت بمجموع ادلة ينشأ امتناع التعلق من المخصوص
قلنا الاخصوص للعد ومات قبل تعلق علم الله فافهم قوله يعلمها من حيث
كلياتها الخ الضمائر الثلاثة للجزئيات لا يقال فاضافة الكليات إلى الجزئيات
لا يح عن لبسه لأننا نقول لو قيل من حيث هي كليات لفتح بلانزع وجود
اضافة لفظ الكل إلى جزئيه أمر واضح فافهم قوله مشية الفعل لازمة القبول
قولهم إلى الإيجاب مع السفور بوجبه لا كإيجاب النار للحرق قوله
ويدل عليهم إلى بناء على أن القول بيان منادي تلك الصناد حقيقة
وحقنا في الواقع بطريق الأولى لذلا يكون انتقام من اندفع بيان
كون الذات مبدأ هي غير احتياج الصفة وجوديتها هو الأكميل للأفعال
قوله فلا يتم بذلك غرضهم لأن التبروت يعني الانصاف لا يوجد
وجود الصفة البشة قوله يابا هـ لاغبار في وجه الآباء المذكور ثانيا
واما الذي ذكره ولا فيه انه يجوز ان يكون تحصيص السلب للتباادر
الوصفيه الحقيقية والعلم والتبادر في العالمية هو الاضافه فلا سلب
قوله وليس بلازم فيه ان في مغایرة مفهوم المأخذين المتساوين
المحمول أحدهما على الآخر مواطنه تمامًا كما لا يحيى قوله بيان حكم الصفات

الاستلزم الذي اعتبره بين عدى الحال والجزء، بان يكون الاول ملزماً
والثاني لازماً بظهور وجود الجزء بدون الحال فليس المراد في الاستلزم
من اي جانب كان يدل على ما قلنا على عدم تعرض لنفي الاستلزم بين
الوجودين لأن وجود الذي عده ملزماً على الواقع فالمقصود به هنا
العلاوة تقوية نفي الاتقاد بنفي الاستلزم على ما لا يجيئ **قوله** اذ يجوز
ان ينفك الصانع قبل اغايض الانفكاك الا احد الجانبين اذا كان موجباً
الانفكاك حال وعارضه في الغيرين الموجودين لا يوصي بالانفكاك
الاماطر عليه العدم والا فلا حاجة الى اعتبار الخبر في الانفكاك من
الجانبين لأن الصانع ينفك عن العالم في الوجود والعالم ينفك
عنه في العدم يدل عليه تحصيصهم الانفكاك في الحيز بالعالم بناء على
ان المنشاء انفراطه في الحيز ونحن نقول معاصره هذا القائل امس
استحساني غير واجب الاعتبار والا فلامعنة لنفي التغاير بين الموجود
القديم الغير للتحيز والمعدوم القديم الباقي على عدمه فافهم **قوله** غير قائم
اى بالصانع ولا يحتج له لعدمه **قوله** الاعراض الارارة كقوة الضمير بالنسبة
إلى الانسان **قوله** بلا مانع اصلاح فيه انه تحصيص التعريف بالاعم وهو غير
مرضى على مامر **قوله** ليس بوجودين في الخارج او لا يتصور وجودهما
فيه مع كلتيهما فلابد ان يرمي بعرضه الارجاع للجهازين التديرين مع
انهما سابع وجودين في الخارج فافهم **قوله** ظاهره وهو ان لم يحل مدخل
في هذه تهته **قوله** خلل قد يقال للاخل في اذا المراد تصوره بدون اصافة
المعلولية لكن فيه انه يلزم ان يكون الغير بمجرد الاعتبار اذا لو اعتبر
اصافة ما بين الشيئين كما لا اغير بينا ولو لم يعبر لم يكن بذلك على
ان قول الشارح فيما بعد والحاصل ان وصف الا صفة معتبرة يعم
كم لا يجيئ **قوله** غير كاف يعني ان الاحرى ذكره ايفاع على ان السياقة

الا فالجواب صحيحة **قوله** لأن المخدر واللان اعتبار طي امور ثلاثة تجعل حفص
كم لا يجيئ **قوله** من اجل البديهيات فثبت عليهم بذلك لكن قد يقال الاعم
بما هته فضلاً عن كونه اجل اهلاً والا فالاستلزم على امتناع انتقال
الاعراض يكون لغواً والتوجيه باهته تنبية ينافي الجلاء **قوله** على ان قوله
حاصله انه داين لم يجد في كل امر المترجح بالقدمة المعايرة الا ان قوله
شره بذلك فظهور ازتم يقولون بما ويلترمون مالزمه من الكنف **قوله**
وايضاً ترتبت حكم المخدر واللان هو قوله تعالى قالوا وهذا ابيان لكفرهم
معقطع النعراض اللزوم او اللازم وحاصله ٥١ الآية الكريمة ذلك
على ان سبب كفرهم هو قوله المذكور اماماً مجده او بعلمهم بغير منه
او بالتزام فافهم **قوله** والالتزام تعين وبالجملة ان استدل بوجود المعلول
على وجود العلة فان اخفى العلة في الالتزام تعين ان قوله **قوله** قوله على
وجه الالتزام والافتراض من ان يكون مجرد العلم باللزوم فتعين ذلك
او غير ذلك ان امكن فكذلك فافهم **قوله** حاشية ابو طرفي الاعلى
والاسفل فان الاثنين مثلاً طرقاً لاسفل واحد طرقاً لاعلى ثلثة
فالمجموع اربعه ونفسه اثناين وكذا الحال في سائر الاعداد فافهم
قوله اتفقا الدلار حسان بعد بعض ما حكت العشرين من الاعداد مثلاً
وما يتأتى من المأكولات لا عمل لها جزءاً دون بعض وعدد الكل فاسد لزيادة علمها بخلاف الوحدات
فقط نبه بادى تأمل منهم فانها لا يتحقق على الاعداد وهو يكفي من محاقة **قوله** لا يوافق مذهب المتكلمين
اذهم قائلون يتقدم الصفات ولا يتعلون بالقدوم بالذات فكلما
جانبي للجواب بطيء **قوله** والكريمية قال في شرح الواقع قبل هويكيس المكاف
وتحقيق الرأي قوله فلان قضى اذ قد يقال للشهر رانه لانه فقر في التعرية
بالمحالات نعم عليه المولى خواجه زاده في حواشي شرح الواقع للرس
الآن يقال مرادهم بعم التعريف للأفراد المفروضة ايضاً **قوله** على ان
الاستلزم

يدل على ان كاف وفي بعض النسخ لم يرد ذكر يرد في كان الظاهر مذكرة
زيادة لارد على الشارح كما ظهر قوله تصريح فصل إلى اى تغير بفصل
المرفين ويذكر ان يقال قد يجيء ان بالكسر نافية فلا تتحقق قوله على
ما يسبق المقتبس على غير صار متقدير المضاف اى اذا تكون الا وظيفة
والاستفاض باللازم هرانه لوعول على هذه النسخة لكن التعريف
المستبط منه للغير غير جامع وقوله ايضا مصروف الى التحمل قوله
تعلقات حادثة متناهية بالفعل الا وغير متناهية بالقول قوله يمكن
الوجود من الفاعل وهو غير الامكان الذي قوله للتبيه على الترافق
او على صحة الاطلاق قبل الفصل بينها بالحقيقة دليل للمبانية واقول هذا
على الشارح وعلى تقدير صحة لاوجه لذكرها سوى التيسير بين المذكورين
على التبيه على صحة الاطلاق لاستوفى على الترافق بل يمكن عدها
ابو علي عبد الله بن العباس
من الصفات الذاتية فعده بعيدا من العجائب فان قلت في غيرها من
الصفات اشتراك في هذا المعنى فما واجه التخصيص قلت هو كونه علة الامر
ههنا دون هذك قوله عند الاشارة الى الجم بورثة فلامنافاة بينه
وبين دخول بعض الاشاره الى المأولين كما ظهر قوله ومن عنكبه
اى ببرد الميل الدال على مغايرتهم للعلم قوله يلزم القول ببيان المؤشر
المحير يانه فيها بالفرق بين حاسة وحاسة قوله يحد لها الايصال لأشبهها
في انساق الصفات بتعلقاتها الحادثة فليلزم كونها داخل الحوادث لانا
نقول لاخليه حقيقة عند كونها الحال اعتبار تمايز فرض قوله وبه يدفع
قول الكاء ووجه الانذفاع هو ان العلم بالواقع فعلها كان او انفعاليا
لما ع عن القسمين وكل منهما لا يصح خصصا فلن قيل ان العلم
بالشيء باعتبار ما يحيط به من خصصا وهو غير تابع للواقع قلنا
المراد متبوعية تقرر الواقع فافهم قوله هو العلم الانفعالي هو على زمام
ما لا يترتب

مالا يترتب عليه صدور العلوم عن اتفاق به ولنفع خلافه قوله
العلم بالصلحي اى التصديق بها قبل الاصراب قد جزموا القول بان العلم بها
ببرهان الاصراب لا يكون داعيا الى الفعل المحسوس الحالة المحسوس بالارادة
كما ان انتصوار كثير من الافعال ونعلم فيه مصلحة ولا ننعد لسل ونحوه
على انه لا يوجد الا وعكن تصوره على وجه احسن منه فوقعه على ما
هو عليه تخصيص بلا تخصيص وانت خير بان عدم كفاية العلم الحادث
الضعيف موصوف في صدور الافعال لابننا في كتابة العلم القديم القوي
موصوف واما كان تصور كل موجود على وجه احسن مما هو عليه لا يوجب
ان المصلحة في وجوب الاراده بجواز تكون المصلحة فيما هو عليه وهذا يكفي
خصوصا والحق انه لا يخلص الإبadian تساوى مطرد فعل ما كما اشار إليه
قوله هذا تفسير اراده الواجب قبل فيه تأمل اذ المراد انه لوضع اطلاق
المزيد عليه رجع محمد ذلك لاصح اطلاق على المقاد وانت خير بان ظاهر
قوله السائل يلزم الا يساعد هذه المقصود ولو سلم فليس المراد
محمد سلب الاكران والتزوييل سليم ما عن الله تعالى كما يرشد اليه
العبارة والاقرئ الاراده على الشعور بما الاختفاء فيه قوله لا يصلح
خصوصا الا ان يقال يجوز قيام فعل مقام فعل اخر اذ من الاراده المتصفيه
للترجم قوله للعلم يعني لا للعلم المطلق المقتبس على الخبر بوقع نسبة ما
مع علمه بارتفاع ما مثل ايجي في نفسه معنى ايجي باليس يعني اولا افتراض
ولا شکا فالقول بغيره للعلم يعني دون سائر اقسام العلوم عنده
عن قول الشارح ويعلم خلافه ولا يجيئ عليك انه لا يثبت محمد كونه
مغايرا للثالثة مغايرة للتصور ولا يلزم من قوله به يعلم خلافه ان يكون
عدم العلم وعلم المخلاف في مادة واحدة على ان طبع ذكر النهى والشك
لا يوجب القول باحتمال الاختفاء اذ ما اراده من الحصر بما هو الاختفاء

تفق على النفس لا زما قال به فلنعدم قول المعتزلة به مع قوله
باعازها يدل على عدم الاستلزم **قوله** **فأفترم** **قوله** من التحمل **لأن**
على ان النظم في سلك الصفات يدل ظاهر اعلى ان المراد منه **هابس**
الصفة التي هي النفس لكن فيه احتمال دفع آخر و هو ان يكون المراد
باعاق التلوع من الشرع جميع الشريعيات فلا دور في تفاقم الطائفة
على الطائفة باعتبار تدقق الاجزاء على الاجزاء **فأفترم** **قوله** هذا قول
المنابذة وبالحمد لله في الكلام الشارح لفاؤن شراغير مرتب وهو ما عطى
احد هما على الآخرين الطائفيين الفابلتين وكون الكلام عرض
و ما عطى عليه من العرضية مع القدم والاول للثانية والثانى للاول
فافترم فانه نفي **قوله** صفة شخصية او واحدة بالشخص والتكرر
اعتبارية **قوله** لانه كلام خصوصي مقتيد بوصف كل **قوله** ولو سلم
جعل البعض الخ قيل في امكان ارجاء كل الى كل باعتبار نوع الاستلزم
بعد لا يجيئ عليك ان لا بعد في استلزم الكل الخبر على ما قرر الشارح
فيتحد الكل بالخبر على الرفض فعدم جماع بعض التحديات الى بعض دونه
بعض بعيد ليس الا من حصن التعصي او عدم التنطّل لقوله ولو سلم
فافترم **قوله** فيكونها سفاقا قيل لاسمه اذا فرض ان الصادق قد اخبره
بولاده ولده و حفي نقول موجب السفة استعمال صيغة الخطاب بلا
مخاطب سوء تحفظ وجوده بعد اولا والكلام عليه محابرة لا يجيئ
قوله تنبيه على الترافق فيه ان القرآن خاص بالزمان وكلام الله يعم
وسائر الكتب النزلة فلا يراد في التهم المأذون يقال ان القرآن النفسي
عام ايضا الا دون شرطه خرق القناد **قوله** يريد به الصفة حسب اللغة
يرد عليه ان المناسب اذا ان يقول بدل قوله تعالى عن ذلك على اكابر
ولم يفتح ذلك لغة لكن قد يقال مآل الكلام الشارح انه لو كان يعني الاجماد

المقصود منه عدم الدلاله على مغايرته للتصور كما يفترم من تعليمه فالاجراء
عليه المؤذن بالتصدي بمحب وغريب **قوله** قياس الغائب يعني انه يجدر
ان لا يكون الكلام النفسي الذي سيتسلل على ثبوته لدع كالثابت **لنا**
وقرار الاعراض انه لا يصح **قوله** الكلام النفسي قادر على تقويمه **قوله**
الطلق الكلام النفسي قادر على تقويمه **قوله** كلامنا مغايرة كلامه لعلمه فستقطع ما قبل
من انه لا يدرك لأن ما ذكره تصوير للكلام النفسي لحقا فيه وليس
ببرهان على ثبوته **فأفترم** **قوله** حار الامر من حار يحيى حيرة **قوله**
فليس بذلك عين مدلول للفظ الذي قيل هو من كلام القوم بمراحل
لكن عدم كونه عين المدلول الظاهري كما هو المراد والتباين من كلامه
لا يستلزم ان لا يكون مدلولا اصلا على ان قوله تعبيرات عن معنى واحد
يرشدك الى انه مدلول ايضا فلا عدول عن رأي القوم الاعنة العاجز
عن جودة الفرض **قوله** تعبير عن الحال الى والتعصي وهو انه اذا قصد
من بقصد الامر التعبير بمعناه وجد في نفس حالة هي موجودة في الواقع
عند هم كالعلم مغايرة لما سبق سماه بكلام نفسي سوا انضم اليها
ارادة المأمور به او لا او لا يرى ان الله تعالى امر الكفرة المكفارين بالاعياد
مع انه لا يزيد مسرا فلوقتنا الله لم يسر بام حقيقة لزم لنا ان نقول
بان عدم اشتالهم ليس عصيانا حقيقيا يترت على استحقاق
العذاب فن لم يفهم مال معناه المخصوص بالمعايب التي لا ينتفو عنها
عاقل **قوله** مغايرته للعلم اي على زعم الشارح وان اورد عليه وار دفافهم
ولايتحقق عن المقصود بادني وهم **قوله** لا بد في التوفيق للظان يقال
وزدفع التدافع ان الشرع المذكور في التلوع هو الاسلام المتوقف ثبوته
على العجز التي هي الالاذف القرائية المنقوطة على وجه البلاغة البالغة
إلى الذروة ولا شبهة في جواز اطلاق الكلام عليها والموقوف على
الشرع المذكور هرها هو الكلام النفسي فان قيل التلوع على الالاذف
تفق

لزム ان لا يتنزه الله تعالى عن حمل الاعراض عليه كما لا يتنزه عن حمل
صفاته كمن الناتي بعذر ورة ان كل عاقل يفرق بين الاعراض والصفات
سواء قال بالتفريق او لا يفرق منه ان حمل الشفقات يعني قيام المأخذ
فافهم قوله **قوله** يرد عليه ان هذا جواب آخر يعني انهم عبادون هنا بطبعتين
واختار المصانع فهو الاول وظاهر الكلام الشارح يشير الى الثاني فين
اول وادعى خفاءه على المعتبر من فقد غفل عن ذكره الدال والمدلول في الجواب
الاول على انه لو اعتبر التأويل لاصد الطعن وورد ايضا ان التأويل
ليس باولى من التأويل فافهم قوله **قوله** منقولا لامشترى القلم بعضهم
انه منقول عرق وعد اعتمال الاشتراك وهو لكن السرور ان المنقول
باعتبار الهمج عتاز عن الحقيقة والمجاز فاحتاجه روح الجواب الصواب
ان قيل لا جواب فيما احتجت من لزوم التكوير قلنالم يلتفت اليه لا افاده
الشارح حيث اعتبر الوضع فافهم قوله **قوله** ان كان اسم المذكورة الشخص
قد يختار هذه الشق وينزع لزوم التالية لجوائز ان يكون قد أتاها هارا
لایجاد افلسفاد في حدوث الظرور ولعله هو التحقيق في هذا المقام
وان ذكر في الجواب غير هذا قوله **قوله** فيصح نفيه عنه قيل ان اري بالسلب
يعني صحة بين العام والخاص وان اري غيره يعني البطلان لكنه لا يليز
عاقل ان لا يسمى الخاص القائم بذلك تبع بالقرآن وسمى به العام الموجون
في اي موضع كان فافهم قوله **قوله** بل مع المدعى قيل المراد عدم ترتيب الاجراء
في الوجود لاسلوب الهيئة التالية فلا اشكال ولا يذهب عليك انه
اذ اتلقيط ثلاثة تقى مثل احراف ملع كل مزم واحدا منها دفعه بحيث يسمع
من ثم المعرف بذلك ترتيب فلا شبهة في انه يلزم انسفه الهيئة التالية
في الوجود ويحمل اللفظ المعنون كل من ملع وملع والحاصل ان الوجه اتدفع
بيان الترتيب الوضع الباقي النقوش للتسبة او المتخالية والكلام ليس بما

قوله ولظمه ويطلاقه مرجم الفمير القیام بالغير قوله **قوله** يرد عليه ان لزم
وجوابه ان المراد لجوائز الواقعى اى لوقع تلك الاطلاقات من اهل اللغة
قوله وقد اشرنا الى الماء وعليه اى فيما يسبو من بحث عدم زيادة بناء
الصفات فلينظر فيه قوله **قوله** ولا استحاله في سبق ذات الشيء على وجوده قبل
عليه تحويزه سدباب اثبات الصانع لكنه وهم اذ السدى في جوائز تذكرة
تلك الذات في الوجود من غير احتياج الى الغير الامر ليس بذلك قوله
كانه اراد ماعدا الجودي قال كل من الوجوه ليس بثبت الازلية الصفة
الوجودية غاية ان الوجه الثاني ثبت الازلية مع قطع النظر عن قيده
الوجودية فلا وجہ للارجح عن الارادة وانت خير بان الوجوه سيفت
اثبات الازلية لكن دلالة التلخة عليها متفرعة على وجودية المسوقة
لـالثانية قوله **قوله** فكيف لا يكون صفة اخرى قبل المعنون الذي هو مبدء
صلاحية التأثير بالنسبة الى متعددات الواجب نفس القدرة والارادة
وبالنسبة الى صفاتة نفس ذات الممتازة بذلكها عن سائر الذوات
فلا يكون صفة اخرى واقول وصفة تبع ذاته في الازل بانه الحال
يتألف هذا فلا يحيص عن ادنکاب مبدء اخر وادعا، الفرق بينه وبين
سائر الصفات بوجوديتها او عدميتها لكم لا يحيص ولعل هذا هو الذي
سيجيء على الانكار بالمعنى فافهم قوله **قوله** وهذا هو الاسب بالمعنى قيل فيه
ان تعلق التكوير هو الایجاد والارجح وسيجيء انه لا يتحقق بدون
الملكون ولا يذهب عليك انه ليس عين التعلق بل هو اضافة حاصلة
منه ولو سلم بتفيد القراءة قوله **قوله** الزاما فالایجاب التحقيق في جميع متعدداته
قوله ويعkin ان يريد بالفعل بهذا فهو التحقيق اذا الفعل والخلق وغير
ذلك سباع الاستعمال في نفس الصفة فافهم قوله **قوله** جواب السليم الاول
بل الثاني جواب الاول هو ان انتاج الانكار من جانب لا يوجد

برهان الدين بن الخطيب وبيهقي
والإيجار وحده العجب من حجر

الذكور يعني الوجه الأول **قوله** ويستلزم استدراك وهذا ماءعه
من اللوازم مبني على كون هذا الكلام عدولاً عن الطريق المذكور
لذلك قد عرفت مافية **قوله** يكون تعالى هذه الكفاية لا يفتر تقرير الوجه
على وجه التفصيل إذ تعيين الطريق ليس من دأب المراطنة **قوله** رد
بيان مفهوم الهوية يمكن ان يقال المراد بتعلق الرواية بالهوية المطلقة
تعلقه بالشيء المتصنف بها وحاصله تعلقه بالموجود باعتبار وجوده
المطلقاً كما يدل عليه ان المدرك هو الموجود لا باعتبار خصوصيه
ولا يتحقق فيما قلنا كون الوجود خاصة عين الماهيات اذا القائل
به لا يندر اشتراك الكون في الاعيان وبهذا التدريج المرام وهكذا
يُبَغِّي ان يفرم الكلام **قوله** من قوض بصحة الملوسية وتقريره ان هذا
الدليل ليس بصحيف جميع مقدراته لاستلزماته الموجوحة وهو صحة ملوسية
الباردة تعالى عن ذلك **قوله** يصح ان يقال قيل عليه صحة ذلك لفظ منوعة
والقصد التسك بالظواهر وانت خبرك بان كلام على **السند** افر
السند اذا **الظاهر** قوله يرد الجميع لكتابه المقدمة الفائدة والمعلق
بالمكتن مكن اللهم الا ان يبيّن المساواة او يدعى كون معارضة
لدليل تلك المقدمة **قوله** لمن يخاطبه المقصود راجع الى من فاعل
الفعل الطالب فافهم **قوله** هو العلم بهوية الخاصة قبل في الجواب
ان اريد بالعلم بها انكشافها انكشاف المشاهدات فهو الوجه
بعينها وان اريد به نوع آخر فلا بد من تصوّره وانت خبرك بان
المراد الانكشاف التام بالعقل لا بالبصر والروية هو الثاني لا
الاول **قوله** والخطاب لا يقتضي لا ينافي الاعلى العلم بالمحاطب بوجه
فان من يخاطبها من وراء الجدار يكتنها العلم بناء بوجه فافهم
قوله المعتبرة يقولوا ليس لهم هذا الا ان مانقول به من الانكشاف **الثامن**

العينية وجواب الثاني ان الصفة التي بينها وبين موضوعها جوانب
الامتناع ولو من جانب غير لا غير **قوله** اما الغوى لا وج الشو الاول
بعد ثبوته قدم التكويں سابقاً **قوله** لانه قديم بدور التكويں قد يقال
هذا مشترك بين ما اذا الكلام على فرض العينية **قوله** باحتمال الواسطة
قد يقال ان الوجه جامع للكلمات وكون الاعتبار في المخلوق دون
الخالق ينافيه وبالجملة بعد دلاله نظام العالم على ثبوت الاعتبار
ولا وج لاعتباره في الوسط دون الواجب فافهم **قوله** قائله لأنهم
باشروا اقامة الادلة على عدم الجوانب فلو في الذهن عن الجوانب اساساً
لما باشر بها **قوله** كون المزوق مبصراً قد يقال يتضمن كون شيئاً ما هناك
مبصراً هو اما نفس الموضوع او بعض الاوصاف وبهذا يتم الاستدلال
ومما قبل من انه ليس باستدلال بل تبنيه فغير محبض فافهم **قوله** بيد عليه
ان التحريف قد يقال المراد من الرابع المسووب هو التوهم عليه فاهاه
الاعتراض الى ما سببده الشارح روى من النظر **قوله** وفيه نظرنا
على جواب الاشتراط بشيء من خواص الوجود **قوله** لان التأثير لا يقال
سيجيء ان المراد من العلة هنا هو القابل للدروبة فلا وج له هذا التقليل
ولامعنى لادعاء اكون القبول والتاثير امراً واحداً لانا نقول العلة
القابلة للروية علة لصحتها فلا غبار وما يقال من ان الصحة عدمة
لا يقبل الاشارة تدفعه بان المراد من التأثير كون الشيء مداراً
للآخر **قوله** جواب لقوله وتوضيح الجواب عن الاعتراضات هو ان
المراد بالعلة المدار الذي يدور عليه انتصاف الشيء بصحة الروية
والاشك انه وجودي واحد مشترك فبكونه وجودياً ينبع
الاول والثالث وبالوحدة والاشتراك يسقط الآخران (الثاني والرابع)
والرابع بالثاني **قوله** وهو لا يدفع ساقط على معرفت **قوله** الطريق
المذكور

نوره للجهة على من يذهب
مطلاً
وعدم نوره على غير الماء

فيما للعباد فافهم قوله وقد حصل في السؤال للاحاجة الى هذا النزق
اذ لا يخفى ان السابق اعتراض على المقصود الذي هو نفس القديم
وهذا الكلام على ادلة الاختيار متربع على التقييم فافهم فانه قد دخن
على الناظرين قوله لأن اثر الارادة حادث يعني على ما هو الشهود عنهم
وان جاز ان يقال يجوز ان يكون سبب الارادة على المراد ذاتياً قوله فليتأمل
لعل وجه التأمل هو ان بين العالم التابع وملومنه المتبوع شبهة السببية
والسببية فلا بعد في استلزم المسبب للسبب فافهم قوله فيلزم
الجبر اذا صرفا الاختيار الى احد الطرفين من الله عندهم كما ان الانصاف
باصل منه قوله لا يستلزم الجبر اذا على مذهب ان صرفا الاختيار الى
الجانب المختار يصنف منه تقاوم العبد وان كان اصله بخلاف قوله
توجيه التغافر بالعلم اذا تعلقه قديم قوله ثم تبني على ازلية اذ لو وجدت
لكان الفاعل متكتنا من الترك حاصل صدور الفعل منه فان قيل
اذلية تعلق العلم بما في هذه التكهن فثبت الوجوب من جرمه فلا حاجة
الى ازلية تعلق الارادة قلنا الكلام في ثبوت الوجوب من جرمه تعلق
الارادة وما قبل من ان الوجوب من هذه الجرمة لا يتوافق على ازلية
كمان افعال العباد فوهم حفص لا يمكن العبد من ترك حال صدور منه
واما افعاله تعالى اذا اعتبر حدوث تعلق ارادته فيها تكهن من الترك
حيث ما صدرت فافهم فانه نفي قوله وقد يجاب اى عن التفاص
بالارادة قوله بالترك اى بترك اي احاد حادث ما قوله وليس قبل
تعلقها الا قد عرفت ان للاحاجة الى هذه المقدمة قوله يعني انه اى
ان تعلق اراده العبد بالفعل قوله وهو غير المقصود اي فقد اكتساب
الفعل قوله يقتضي ان يوجد اذا قصد استعمال المدعوم غير معقول قوله
ثم ان تقدم الشيء فعلى هذه يجوز ان يتضمن قصد اكتساب الفعل

وان صح حصوله لا بالبصر اذ يحوز رؤية اعمى الصين بقدر انفس
الا ان اذا هبنا الى الصحة حصوله به ايضاً وهم لا يقولون به فافهم قوله
لا شحالة على معدن كل شخص قبل الملح بجرة لا ينافي الذهن باخرى
ولا يذهب عليك ان جرعة الملح قد يخرج عن شأنها بالمقارنة
بعض التفاصير والانحراف مكافحة قوله ولو في حال المباشرة قبل
عليه عدم العلم في تلك الحال لا ينافي الشعور فان الانسان اذا
زاول عملاً قد لا يثبت ذلك في ضمير لقلة المقادير وانت خبير
بانه يدانه لا يقدر على التفصير ولو تووجه اليه بالتفاسير كثيرة
فانه دفع الاشكال فاياك والضلالة قوله بمعنى المفعول فيكوت
ما تعملون في الارادة الكنوعة بمعنى المعمول وهو المعاصر في المفعول به
وحاصله اراده المعاصر بال مصدر قوله ثم يحمل الاضافه اعتبار
هذا العمل ولو في مثال الارادة لا بد من ذكر اذ المدعى انه تتعاقب
بجميع الافعال العبادية قوله يعم هذه العموم صرح به الشارح
ابضا في مادة المسؤولية فافهم قوله خلاف المظاذه الظاهر عدم
الاختصاص قوله اشارة الخطاب التكوني واغاليم يحيط الشارح
بها لاحتمال تراويف القضية قوله ولا من سائر الحيثيات كحيثية
كونه كذلك امثالاً قوله اختصار الشارح وانت خبير بان تعبير الشارح
ويعذر نونه فتاملا اشارة الكفر بالقضية يشعر عدم جواز الرضا به من حيثية كونه مفضلاً
للمقى انه اما يريد النهر عن رضا كسبه وقضاء الله تعالى متبع على
عمل التابع للمعلوم فافهم قوله وقد لا يجتمع في اعيان المؤمن
بجماع وفانيان الكافر لا اذ لا يخفى ان فيه ترك التعرض مع انتفاء
تعلق الارادة قوله اعلم ان المؤمن حاصله ان فيسته مذهب
من ذكره وهو ان ما تعرف له تعاقب فيما هو خالص حقه وما له لا استحقها
فيها

السابق على وجود القدرة يكونه قصد الاستعمال بعد وجودها فاذا
ما اعتبره من المقددين بلا مذكرة قوله في الاشرطة اي لعدم الانزد
قوله لأن كلام عن لعدم الانزد قوله على ان منع تكونه ايجي قوله
من شانها التأثير اذا القدرة الحادثة من حيث هي قدرة لها اقوية
التأثير قطعا الا ان استدلال القدرة القديمة ينبع عن المرض
إلى الفعل قوله تدقق تأثير الفاعل عليه المراد من الفاعل من لهذه
القدرة وهو العبد فما كان فاعلا بالقدرة لعدم خروج تأثيره الى
الفعل كان شرطه ايضا بالقدرة قوله وفوج الفعل بلا استطاعة
اي مؤشرة في الكسب وفوج الفعل بلا هذه خلاف ما يتبين بالضرورة
فانه دفع ما اوردته قوله ان لا قدرة قبل الفعل اصلا رجاءا بالمعنى
هي للتجمعة للشروط المعتبرة في الكسب لكن الاستدلال بعدم
بقاء الاعراض لاسعاده كما لا يجيئ قوله وصفا اعتبارا برد عليه
باظاهره يشون المركب من الوجود وغيره لا يوثق شيء وكله
عدميا فلا يجوز كون ذلك الوصف جزءا من القدرة فيعود إلى الاستكمال
الشروط لكن لا يذهب عليك ان التأثير هنا اغا هو في الكسب وهو
اضافه واقتضاؤه وجود مؤشره لهم قوله بهما اشاره إلى التأثير الاجاد
وقوله او معها الى التأثير الاجبي قوله لاسكانه اصلا اي فاجراه
على مذهب الشیخ اذا القدرة الحادث المقارنة هي ما جمعت الشروط
حيث لم يبق هنالك مانع سوى القدرة القديمة الغوية وغير المقارنة
غيرها وبالجملة لا يجب تعميم التأثير فافهم قوله بخصوصية ذاتية
دفع ما يقال من انه ليس جعل احدها اصله للأخر ومن عكسه قوله
كونه الجي وهو الھیئة الواصلة للمكان عند سلامة اسبابه واطلاق
المضار على الھیئات التابعة لها مسامحة شایعة قوله من اطلاق
وحاصله

22
وحاصله لان هناك بين السلامه والعدمه عند المباشره فوضع
موضعها قوله ومن لا يقول به بتكليف ما لا يطبق قوله لا يبعد ها اي
الثالث قوله على الاطلاق فيكون ما ليس في الوسع اعم من المتن
والملحق الغير الممكن من البعد عادة وكون النزاع في جوازه لاستلزم
في كل من قسميه اذا العم لا يتلزم الشمول قوله وفي بحث
لا يجيئ عليك ان مال السؤال انه تكليف جميع النقصان و هو المنهي
والتكذيب وحاصله البحث دفع لقوله وادعاء ما وجد من نفسه
خلافه متحيز الى وهو لا يسمى ولا يجيئ من جوع والحق في الجواب من
تكليفه بالجمع بين ما جوازان يكون الاخبار بالختام على الكل من بنى
على ثبوت اختيار الكل على الاعيان الاجمال في علم الله فافهم قوله
مع ان اعلم جواب ما يقال ان الدليل لا يدل على ان لا صنع للعبد
وما يولد في قوله ولو لم يقبل جاز اليه وتخفيضه هو ان المفترض به
وقت معين بسبب معين ولو لم يقدر كذلك جاز ان يعيده
او الوقت في التقدير قوله قلت لا يجيئ ان مضمونه لا يرتضيه الذوق
السليم جواز العطون على الحرية لكتلة هي اراده ان سبق الفعل
جعل التأثر عن الاجل كالتقدير المتخيل عند جيسيه فاقرر فانه
لطين قوله بتعدد الاجل المقدى يقال عمره ليس الاسبعون غالاته
ان العلم الازلي تعلق بفعله فيما لا يزال فقد الاجل يحسب فلا تعدد
قوله بقصده اي بقصد ان يكون من قابل الانفاق مع حصرها اشاره
إلى كونها ورقا عندهم عند اتفاق المرة عندها فاقرر قوله فلم يأكل
حلالا ولا حراما قد يقال لم يتذر لم قابلية المرض وقيمة فلا يأس من
الرزق عنه واما المع المقدر له تلك القابلية فنفع الرزق عنه لا يليق
بالكتن قوله فنوات متابله ادخلت الاهتماء ووجدان العبد ضالا

او سیمه بحور اجتماع الاول من رامع الاخرين ويحصل ان يراد في
يكون بعنه خلق الا هندا، **قول** مختلف في الهدایة بعضهم مردی
وبعضهم لا **قول** الا بالحصول الا هندا، لا بيان طریق **قول** نعم المکن
عام او الاستعداد موجود في كل شخص وتحصیل البعض بالمدح
به يدل على ان المراد بالهدایة قولهم فلان مردی نفسه الاستعداد
لكن هذا جواب آخر لما يقال غير مناف لاذکر من البحث في جوابه السابقة
فافرم **قول** بناء التفسیر بالخلق ولهذا اقبل معناه ثبتنا على
الهدایة الحاصلة فافرم **قول** وان اعتبر جانب علم الله الخ ان اجيب
بان من مات طفلالم يعت الآذى زمان الموت اصل له فيه لأن الله
يعلم انه لو كبر لفضل لوردة عليه الكافر الذي مات حال كبره ودخل لوردة لم يبا
ولامعى لطلب الوفك ان قول الشارح ولما كان له منه قوله فولا سدیدا
فافرم **قول** على ان عدم المغزه اصل حتى يكون هذا الكلام دليلا
على تخييرهم ترك الاصل اذا اقتضاه الحکمة والتفصيل في هذا المقام
على وفق المرام هو ان حصل قول الزمخشري لاخراج المغزه المستوجب
للتعذيب عن الحکمة ولا دلاله فيه على اصلاحية الجواز انه يكون وجها
ناشيها من الاسباب المذکور لاما ورسلم انه ناشئ من ما يفضي
كلامه انتقال وصف الاصلاحية الى المغزه التحيلة على تقدير وقوتها
بناء على جواز استلزم الامر الا آخر فليس فيه تخيير ترك الاصل ولو
سلم ان ليس معنى كلامه هذا الانتقال على ذلك التقدير في تخيير ترك
التعذيب ثابت على وصف الاصلاحية على تقدير المغزه التحيلة
لابن ابي اسحاق ورسلم المنافة فرب مذهب بعضهم والكلام
مع الجمرون لا يعم **قول** فيجب عليه اى عقلاء **قول** في المخصوصيات اي
لا يجب في دعاية الحکمة خصوص من فعل الجواز قيام غيره مقايمه **قول**

للمنفعة ولا يخفى انه خلاف التبادل على انه لا ينفع به الاعتراض من الآية فالوجه الاجراء على الفتاوى يحيى واعن الاعتراف ببيان التوبية عن الشرك انقلاباً إلى الاعان والتقادر من عفوه هو عفو حال الاتصال به وهو لايتعين اصلاً بخلاف الكبيرة اذ التوبية عنه لا يجعل صاحبه غير مذنب بل كغيره فهو متصدق به حال العفو واما التعليق بالشيشة فباعتبار ان ليس العيب من واجبات التوبية فافهم قوله اغا استطرد يعني ان ذكره على سبيل التبع اذ لم يذكر ان لهم يدعون الوجوب حتى يكون ذكر استدلاً لاعلانيته فافهم قوله من غير قطع الا قيده وان كان المدعى الذي يحصل به الرد على الخصم هو الجواز مع الواقع لعدم مساعدة الدليل له على ما قرره به قوله فلا ثبات الجن الاول من الدعوى يريد ان المدعى مركب من الجنين احدهما هوجوان العقاب عليهما والغافى وقع ذلك العقاب كمما نبهت عليه وادلة الشارع اغا يثبت الجن الاول اذ يجوز ان يكون اصحا الصغرى باجمعها من يتداركه الشيشة وان لا يجوز والاحصاء ايضا لما ينافي عفو الكل كما ينافي عفو البعض من حصول الدليلين بمجرد جوان العقاب والخصم لainker هذه هو تخيير الحق في هذه المقام فدع عنك اراجين العوام قوله اذ المراد بالكبائر تعليمه للتبديد بالشيشة وحاصل المراد بالكبائر الكاملات ومنفعة مادونها متقدمة بالشيشة باجماع الجانبيين فلاقطع بالواقع قوله بلا دليل اذ لا اجماع من الفرقين على عدم بعض المنفعة في حق الصغار قوله لأن اجزء الادى في ان السداد باطل خلاص عن صاحب الادى وانتقامه لصاحب الاعلى لا ينفع عن بعد قوله او لعدم الدخول فيه تجويز انها اغلظ وشد من الكبيرة كما لا يخفى قوله

بلازم للإعادة اذ يجوز ان يخلق الجلد لامن الاجراء الاصطالية للبد فافهم قوله والمحض في الموقف قد يقال يجوز ان يرجحه الله تعالى من الجننة للارتفاع بوجهه ثم يدخله قوله فلت يكن اليه وحاصله ان يجعل يعني التصريح الذي ذكر بتبادل منه التكفين لا الامتنان بالفعل والتکفين لازم الوجود فلا يتاخر عنه فلا فرق بينه وبين ما سبق من منه يجعل في الدلالة على انه سوف توجد قوله وما المحرر على القكن بالفعل لا جواباً عما يقال من انه لم يحمل عليه حق لا يفيد الآية مدعاه لم يتم لزومه الوجود فافهم قوله اذ المراد بالشيئي هو الوجود الذي يعني لوقت هذا الدليل لدل على عدم خلق رايم العيبة ايضاً لكنه قد يقال المراد كل شيء في الدنيا فافهم قوله فلا يقطع النوع اصلاً في الاعتبان الأول انقطاع ما بين المثلين قوله اي المقصود منه وهو ترتيب الاشارات المطلوبة منه عليه قوله فساند انواع الكفر كالانكاد بالحسنة وعذاب العتب وغلوه قوله النفاق كفر مضرم فلا مخالفة من هذه الجهة لكن في ان له مخالفة من جهة اخرى وهو القول بكل ذا اهل الكبائر فافهم قوله وارد في التعليل ذكر ذلك في شرح جامع البخاري لكتاب زينة قوله والجواب ان الحكم الى حصول هذين الجوابين تخفيض كلة من بالكفار وسبعينه فافهم قوله محصور على الترك يعني اماناً يا قول الترك الكفر قوله نظارة من المذكور في الشرح وغيره قوله اي ان يكره يعني هو من قبل ذكر الخاص وارادة العام لذكورة قوله لمن افادتها الحكمة اي لالتفويت عقل اقتداء قوله مثل اثابة المحسن دونه قدر عقوبة العفو عن الكفر في الجملة خروج عن الحكمة لكن لا احنا، في ان تعذيب صاحب الكبيرة ثم الافاقاة على ايمانه وعدم تعذيب الكافر مع عدم اثابته ابداًليس بتسويه مخالفة الحكمة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال العفو يوجب الافاقاة قوله وال الصحيح ان الضمير

فالتزم كفالة الفلوس في باب الاعيان بعد منهم جداً قوله وذكر في سبب
 المقاصد الخ المحسوم ان بينها اندفاع ورد عن اشعار العبارتين
 عاذل ولا يخفي عليك ان كلامه درء مبني على القول لا يتحمل السقوط
 قد يقال هذا خلاف للشروع من استلزم انتفاء الجرم لانتفاء الكل
 وعiken ان يقال هنافي المحتقات وما ذكر في بصدده من الاعتبارات
 الشرعية قوله هذا مناف لما عليه المتكلمون يعني ان هذا الجواب لا يساعد
 مذهب الاشارة فاللام للمرد قوله واما حال الحضور اي حال ملاحظة
 العقل للتصديق قد يدخل عن حصوله وقد لا ينبع على ان العلم بالشيء
 لا يستلزم العلم بالعلم ولا ينافي فافهم قوله مع انه جزء من يوم الاعيان
 فلو لا هذه الجعل لا وجد حموم اصلاً اذ لو سُمِّ دوام التصديق للتلبية
 في جميع اذانات العز وحسب ملاحظة داعاً فلما ذكر في الاقرار فافهم قوله
 لدلالتها على ان محل دلالة حسب ظواهرها من ان لا دليل على العدول
 عنها قوله ولا نه خلاف هذا دليل على ان لا صيغة الى النقل ولو قد
 وجوده واما السابق فدليل على الانتفاء قوله من المقولات الشرعية
 لاندفاع بينه وبين ما سبق اذ المراد ان منقول بالنسبة الى المخصوص
 المتعلق وهو جميع ما جاء به النبي من عند الله تعالى وما ذكر فيما سبق
 من عدم النقل اغاها بالنسبة الى نفس معناه فافهم قوله بر دعوه انه
 يعقل اذ لم يذكر الاعيان فيه صريحاً حكم بأنه يدل ظواهره على كون
 القلب محله قوله اغايتم اذا ضم قد يقال سياق الكلام في مثابة ذلك
 الضم فافهم قوله في رد عليه النصوص يعني بعد الضم المذكور وهذا الاینماض
 ورد لها قبله فافهم قوله عند الكنية ذكرهم لكون المسؤول المذكور
 من قبلهم قوله وفي وضع الشرع والله تعالى يعني انهم يدعون ان الشارع
 واحمل اللسان اعتبره كذلك في وضعهم لانه واجب يتصرف على قوله

لكن لا يدل على انها في حق اهل الكتاب رب عباد تعالى اقتضاها المقام
 توسمهم بما يخصهم على ما ذكره الشارع يدل على شمولها في حق اهل
 الكتاب قوله فلعل يقبل بطرق اخر كما ان يشنع بشفيع من عند
 قوله نعم لو قيل حاصله ان ما ذكر في بصدده ليس كالثال المذكور
 فافهم قوله والى صغيرة غير المحبتب قد فجر الشارع هبنا على ما
 هو المشهور من عدم قوله باستحراق العقاب بارتكاب الصغيرة
 اصلاً لكن لا يخفي عليك ان تخصيص النائب ومرتكب الصغيرة المحبتب
 عن الكبيرة بالذكر لا وجده الحق اذ مراد الشارع توسيف قوله
 بيان فساد اطلاقه العقوق على ترك تعذيب النائب وصادر الصغيرة
 المحبتب عن الكبيرة لا ابطال قوله رأساً قوله يبطل مذهب الاعتراف
 وهو ان اهل الكبيرة الغير التائب من المؤمنين مخلدون في النار
 ولو عمل الصالحات قوله وهذا الدليل الرئيسي هنا على انهم يوجبون
 العدل قوله لكنه غير منيد اذ يكثير الدوام فافهم قوله لتحقق العدل
 فيه ان التقوية باللام فيما فعلنا صواب وهذه اليس كذلك فافهم وقيل
 عليه اعاذه ذكره مثلاً لاستشهاد اعلى ان الطالlam صلة وانت خبر
 بانه ليس بيبي اذ لاشك في الاولوية ذكر المثال للتشهيد به على ان الطهو
 الاستشهاد اذا المقام مقامه وكون اللام صلة في الظاهر احتمال التقوية
 لا ينافي ابداً ذلك الاولوية يتباين حالياً اذ لاشبهه انه تصدر منه
 تصرفاً يتفع على اليقين لكنه تحيط عند العامل فافهم قوله حد الجرم
 والادعاء قبل هذه اللفاقيه ليس للقطعية بل هي التزم لكونه لظن
 الغالب الذي لا يخطئ بعد احتمال التقوية من باب الاعيان فالمراد بالادعاء
 هو الانقياد لمقتضى الاعتقاد لا ادراك ان النسبة واقعة لكن فيه
 انهم اختلفوا في صحة اعيان المقلد مع ان له جزءاً ماغایته انه يقبل النزول
 فالالتزام

غَيْرُ التَّصْدِيقِ بِالْفَضْوَرَةِ فَدِيْقَالْ جَوْزَانِ يَكُونُ الْمَرْادُ الْتَّصْدِيقُ
النَّوْى مُثْلَاتِيْغِيرِ بِاعْتِبَارِ اضَافَةِ زَمَانٍ آخِرٌ فَأَفْرَسَ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِهِ
يُشَرِّحُ كَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَعْتَبِرْ هاجِزٌ يُوجَبُ اتِّقاؤهُ اتِّقاءُ الْكُلِّ
بَلْ هُوَ يُجِيزُ وُجُودَهَا وَجُودَهَا جِزْءٌ وَعَدْسَهَا يُسْرِعُ بِعَدْمِ جِزْءٍ فِي اعْتِبَارِ
الشَّرْعِ قَوْلَهُ طَاعَةً لَا يَخْرُجُ عَنْهَا طَاعَةً هَذَا نَاظِرًا إِلَى مَنْ يَدْخُلُ النَّوْفَلَ
وَمَا قَوْلَهُ وَاجِبٌ كَذَلِكَ نَاظِرًا إِلَى مَنْ يَخْرُجُ مَا فَالَّوْاجِبُ بِعْنِي الرَّضِيْقَوْلَهُ
فَعُدُولُ عَنِ الْفَلَاقِ دَيْتُوْهُمْ عَدْمَ الْفَرْقَ بِنَا، عَلَى أَنْ تَحْصِيلَ النَّظرِ
لَا يَصِرُّ بِدُونِ النَّظرِ كُنَّ لَا يَخْرُجُ عَلَيْكَ إِنَّ الْمَكْلُوفَ بِهِ فِي الْأَوَّلِ هُوَ
الاتِّصافُ بِالْإِيمَانِ عَايِتَهُ أَنَّهُ مُوقَفٌ عَلَى النَّظَرِ وَفِي الثَّانِي هُوَ النَّظرُ
الآَمَّةُ يَتَلَمَّذُكَ الاتِّصافُ قَوْلَهُ سَدِّ الْبَيْنَيْغَةِ الظَّانِ الْمَرَادُ
وَفَوْعُ الاعْتِقادِ بِصَدَقَهُ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَكْلِيْفُ تَحْصِيلِ الْأَخْتِيارِ
مِنْ بَابِ تَكْلِيْفِ مَا لَا يَطَاقُ ضَرُورَةُ اسْتِحَالَةِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ سَوَاءُ
كَانَ بِالْأَخْتِيارِ أَوْ لَا فَإِنْ قَلْتَ بِجَوْزَانِ يَرَادُ وَفَوْعُ تَقْوِيرِ الصَّدَقِ
قَلْتَ فَإِنْ تَقُولُ فِيهِنَّ اعْتِقادَيْغَةَ الْلَّرِمِ الْآَمَّةِ يَقَالُ أَنَّهُ مَكْلُوفٌ بِتَحْصِيلِ
النَّظرِ الْوَجِبِ لِذَلِكَ الاعْتِقادُ وَإِنْ حَصَلَ الْوَجِبُ قَبْلَ وَفِيهِ مَا وَفِيهِ فَأَفْرَسَهُمْ
قَوْلَهُ مِنْ التَّصْدِيقِ الْمِيزَانِ إِذْ هُوَ أَعْمَمُ مَا حَصُولُهُ بِالْأَخْتِيارِ أَوْ لَا وَلَا إِيمَانًا
هُوَ النَّوْى الثَّانِي قَوْلَهُ وَلِيْسَ بِمُخْتَارٍ عِنْدَ الشَّارِحِ لَا نَهَا جَعْلُ التَّصْدِيقِ
إِلَيْهِنَّ فِيمَا سَبَقَ لِنَفْرِ التَّصْدِيقِ الْمِيزَانَ قَوْلَهُ وَإِنْ عَاقَلْنَا كَذَلِكَ يَعْنِي
تَقْدِيرَ الْمَصَافِ وَتَقْيِيدَ الْمَسْتَشَرِ مِنْهُ بِكُونَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَوْلَهُ لِيَلَامِ
كُلَّهُ مِنْ اذْهَى بِيَانِ الْبَيْتِ قَوْلَهُ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ حَصُولُهُ بِجَوْزِ عَوْنَى
الْمَسْتَشَرِ مِنْهُ لَا يَجِزُّ عَلَيْكَ إِنَّ وَضْعَ الْمَظَاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضَمِّرِ هَذَا يُؤْكِدُ
الاعْتِقادَ لَا أَنَّهُ يُوجَبُ الْقُطْعَ قَوْلَهُ مِنْ بَسْعِ وَعْدِ الْكَلَامِ مَعَ أَنَّهُ
غَيْرُ الْعِلْمِ الشَّارِعِ وَالْفَرْسَمِ وَاحْتَصَرَ مِنْهُ قَوْلَهُ عَنِ الْآخِرِ عَنِ مَوْصِفِ

اذا دخل في الاوضاع دليل للبطلان المذكور **قوله** في حق الاحكام
او الارجحية المرتبة على الاعيان **قوله** من اضمر الانكار الي هذه الموصولة
مع ساقتها يدل على ان الدال لا يكفي في ترتيب حكم الاعيان وهو الجناة
عن الخلو دوى النازار بل يجب فيه وجود المدلول ايضا والموصلة به
الاخري اغا ذكرت بالطبع وان لم يكن لها مدخل في العرض هنا **قوله**
كافية وصيحة اطلاق قيل فساده يعني عن البيان لكن عليه دائرة الفساد
اذا لاشك في ان من سمع الامرار من زيد مثله وحكم باهله مؤمن لا يجب عليه
اعتبار التجوز واطلاق هذا او قصد يعني انه مقبل قد يزيد المجرد هنا
السماع انه مصدق تصديقا قليلا حتىه وبالجملة لولم يكن ذلك لا يبني
اطلاق المؤمن باعتبار يعني التصديق القلبي اطلاقا حقيقيا على احد
من احداث عالم الغيب اذا لم يحال فيه لغير لكم بالدليل يدل على ما قبلنا
قول الشارح ره ويعنى عليه احكام الاعيان ظاهرا اذا اجزاء ليس على الاقرار
الحال عن التصديق القلبى قبل الوعلم ذلك يكون قطعا فافرم اي بدكر الله **قوله**
لما الكراهة فلا يمكن مثرا من ذلك الجعل **قوله** رد آثر على الكراهة دفع توهم
يردهنا بناه على ان المعنى اعتبار الاعيان بمحاجة التصديق والاقرار
فافرم **قوله** بتفضي الغايره يعني ان لا يكون عينا ولا جزء **قوله** لان
جزء الشرط شرط اذ علة الشرط شرط المسوقة **قوله** وان تذكر كسب
ذاتي وان لم تذكر ذلك التفصير من حيث ذوات المتعلقات ونحو
هو ان التفصير بمحاجة التصديق المفصلة المتعلقة بمحاجة النسب
منفصلة فلا تعدد في ما يحيى الذات لكن اجزاء بمحاجة تلك النسب
التي هي متعلقات لاجراء بمحاجة تلك التصديق بما تذكره متصله باشرها
حي الاعيان بما فيها اذ ذكر العدول كان اجزاء التصديق
اما ما تذكر اجلال في الاعيان الاجمال اذ لا اجزاء فيه فافرم فاما هم **قوله**
غير التصديق

الاجز فافهم قوله اي فيما اسل اوله بالان الامر من مقوله الانساق قوله
 والاولى وج الاولى عدم اشعار التغاير بوجه من الوجه قوله
 مدلولة اي المعتبر في الشريعة قوله معارضته في المقدمة وهي صوري قياس
 الاتحاد القائلة ان الاسلام عبارة عن التصديق القليبي وتوسيعه
 ان دليلكم وهو قول الشارح لان الاسلام هو الحضور اليه وان دل
 على انه عبارة عن التصديق لكن عندنا مابينيه وهو قوله عليه السلام
 الاسلام ان تشهد الى الدلاله على انه هو الاعمال فعلى هذا ان المذكور
 في الشريعة دليل المقدمة المطلوبة لا المقدمة نفسها كما ياخذ في قلت
 نما الحاجة الى هذه التوجيه قلت لم يجعل السؤال معارفه لكان جوابه
 كلاما على السنده وموهنه من داب الناظرة قوله عن توجيه الكلام اذا
 اذ هولين باعتراض على المشابع بل على من وحدة امنه ومحاباته ما قوله فلا يريد
 وجه عدم الورود وهو انه لا يريد بالسعادة في بطن الام السعادة
 عند ذلك كان الاتصال بها عند تحققها لا قبل والشريك المدعوه له
 على الایمان لم يحصل له ذلك عند الشريك قوله اي تنزع جانب الواقع
 يريد ان الحكمة وان اوجبه عقلا لكن رعاية وجهها ليست من الوجه
 العقلية على الله فلابوصلم الى حد الوجه قوله وبرد عليه قيل عليه
 ان الحكمة بالضرر يتضرر الارسال البتة وانت خير بيان دعوى
 الضرورة في حل النزاع الترام لللاحقام قوله لايتناسب الا اذا السوق
 لبيان نفعه من رسالته قوله والجواب الى قيل الجواب ان المفهوم من الكتاب
 في حق ادم هو سماع الكلام المنظوم والمزاد في حق غيره هو القاء
 العنجه والروح في البقطة والاقله من خصائص الانبياء ومن الثاني
 لكن لا ياخذ ان كلام جبرائيل مع من لم يرض صريح في الكتاب وذكر ايضا
 ارسل الى ام موسى وهم ملك لا على وجوب النبوة فاحترا بها شئت من جوابه
 واعمل به

٢٥
 واعمل به قوله بالفتح اي بفتح الكاف قوله لانها علة وهو عدم الرغبة
 في الامر ولرب الساعة قوله ماسوا كذلك فالذنب في غير التلبية
 داخل فيه قوله والكلام في الصدر يستلزم جواز الظرف برعاية
 ولا ياخذ ان الاستلزم العادي لا يستلزم الاجباب العقال والكلام
 فيه على ان الثانية الى النزوة حال وقع الفطهور لاحال جوان قوله
 باعلام من الله قيل جوابه ان العصمة غير لازمة ف يكن اعلامها لكن
 لا يخون عليك ان عدم وجوب العصمة لابنها لا اعلام بلا وجوب
 وما يقال من ان كثيرا من الانبياء قيل ولم ينقل من سر افهام الكفر ففيه
 ان القتل لا يجب الخوف عند الدعوه لجواز حصوله ستيلا للكفار
 بعد هامن الام عندها فافهم قوله اي بطريق صرف النسبة يعني
 ان المراد من الصرف عن الظاهر هو هذا المطلق الصرف والالحان
 ذكر غيره من ترك الاول والكون قبل البعثة لغير الدخوله فيه
 فالمصروف مصروف فافهم قوله يحمل العام يعني يجوز ان يراد
 بالصرف عن الفطماء عذرك الاول والكون قبل البعثة قوله
 فيه منع ايجيب الظفاف فافهم قوله وفيه ما في جواز ان يراد خلاف
 المتباادر قوله فعطف التفاوت الى قيل المراد بالتعدد التكثير
 الى العدد وبالتفاوت الزجاج في البلاغة وغيرها لكن لا ياخذ
 عليك ان ذكر التفاوت يعني عن ذكر التععدد وان لم يكن احدهما
 عين الاجز والتثبيع عليه بأنه بعيد من التفسير لاشك في انه غفل
 وتزوير قوله والاولى نسبة يعني ان المراد هنا وحدة الدال
 في الانصاف بأنه كلام الله لا وجده المدلول بنا على التشبيه للتوضيح
 ولا يرق في وضوح وجده مدلول هذا وذلك وعده لكن الاقرئ ان
 يذهبنا وحدة المدلول ايضا والتشبيه لما ذكرها في حيث الكلام

الاولوية اذ لامنح من الذكر اثنا عشر مقصداً واما ما ذكر منكرو او منكرا لا يحاج
وبعد النطام والشيعة وبعضاً للخارج قالوا بعد حجية الاجماع مطلقاً **قول** على تقدير
كون الجازم عاصياً لا بد من هذا القيد هنا اذا جزم غير العاصي ليس بجائز
قول وفي بحث فان قلت قال تعالى اية اخرى فاترك من المنطرين بهذا التعمق
فدللت على الاستحبابة قلت سوچت اخر الكلام هنا على ما في سورة الاعراف فلما فهم
قول غير هذا ارفقت الجعل للسنة على عدم اصابة روايدهم غير خفيه على من فهم
ان الارتفاق في تناه الا جائب واحد وان سعيهم البعد بصيغة التفصيل
تادب ظاهر فافهم **قول** والبحث في الاجمادات فتجزى تعدد الحكم في ما **قول**
فعبر سلم قد خارا شق الثاني وثبت عدم الترقية فيها بين الاشخاص بان
كلام من المحظوظين لا يجوز اختصاص ما ادراه الله اجهته به من الحكم
بعض الاشخاص ورب بعض مع تناقضها افرضاً كما لا يحيى **قول** لكن الثاني
او ليقيل لا فضل الجميع الرسال على علاء رسول الملائكة فالاولى الاول وجوابه
ان اضافة الاول للمربي بالمراد مؤمنهم فعدلا غبار في كلهم **قول** صنا
فاضلة كالاحلام وقوه العقيدة وعدم التسرب عن التبيح **قول** الليل
واطراف النهار **قول** وحق الانبياء اذ هم على هذه الصفات **قول** يظهر ان
هذا الوجه اي الوجه الرابع هذا اخر ما اوردته من الكلام ولله الحمد
على القائم وعلى رسوله السلام والآلام وصحبه العظام
قد فرج الفزع من جمع وتأييده ليلة الست قبل الثالثة التاسمة
عشرين شر بحسب المرجب المسطور في عليكم

شهر رمضان واربعين
وستمائة من المحبة
النبوية
والحمد لله
وحده

قول وفي سماها الريعة اطلق الرؤيا على المراج على زعيم **قول** ومرة
بروحه وذكر ذلك في بعض التفاسير بل هي نسخة **قول** قد يضم الارهاظ
إلى الكرامة والاستدلال إلى الاهانة **قول** امتحاناً إلى فيكون معجزة معلقة
له لكن المتأذ من الآية ان لا علم له **قول** من الظروف الزمانية الريعة إنها
على الأكثـر طرفاً ومضايقـة إلى الجلة **قول** منعـيـاً لـاـنـخـارـاـهـ بـطـيـقـاـ الشـبـيـهـ
لـعـدـمـ صـدـقـ تـعـرـيـفـ الـجـعـرـةـ عـلـيـهـ **قول** وـاـنـ اـرـيـدـ بـعـدـ بـعـثـ اـنـ قـدـيـقـاـ الـمـرـادـ
الـسـقـ الـغـائـيـ لـكـنـ الـبـعـدـ يـجـوزـ اـنـ يـعـتـرـفـ فـالـحـصـنـ الـفـضـلـ لـلـوـجـوـهـ
وـفـضـلـ عـلـيـهـ إـلـيـهـ سـلـامـ حـاـصـلـ حـيـنـ الـبـعـثـ لـاـبـعـهـ فـعـلـهـ هـذـاـ الـاحـاجـةـ إـلـىـ
تـحـصـيـنـ عـبـيـعـيـ عـمـ وـعـيـرـ وـاـمـاـ اـفـضـلـيـتـهـ عـلـىـ سـابـرـ الـامـ فـسـتـفـارـهـ مـنـ
اـفـضـلـيـتـهـ عـلـىـ الـاـفـضـلـ عـنـهـ فـاـفـرـمـ فـاـنـ نـنـيـسـ **قول** وـفـدـقـتـاـتـ اـلـمـقـصـ
مـنـهـ ذـكـرـ مـنـاقـبـهـ لـاـ اـشـادـهـ إـلـىـ كـوـنـ اـفـضـلـ مـنـ عـقـانـ دـفـوـ وـحـتـمـ
هـذـاـ وـمـاـ قـبـلـهـ يـأـبـاهـاـ قـوـلـهـ عـلـيـهـ سـلـامـ شـمـ يـصـيـرـ مـلـكـ اـعـضـوـ ضـنـاـ فـاـفـرـمـ
قول وـقـدـيـجـاـ بـالـرـوـفـيـهـ لـنـ لـاـفـانـهـ فـيـ تـكـلـيـفـ ماـ فـيـ بـعـدـ الـاتـيـانـ فـالـاـولـيـ
جـوـانـ السـارـاجـ رـهـ **قول** وـعـدـمـ الـعـدـمـ وـجـوـدـ وـهـوـ الـحـلـقـ **قول** ثـمـ الـظـلـمـ الـمـطـلـقـ
اـيـ الـذـكـرـ بـدـقـيـدـ الـحـمـولـ عـلـىـ الـكـالـ وـالـأـنـطـلـقـ الـظـلـمـ تـيـنـاـوـ الـقـدـمـيـنـ
الـتـعـدـ عـلـىـ الـغـدـرـ وـالـعـصـيـاـ **قول** وـقـدـيـجـاـ بـاـيـضـاـهـ هـوـ الـمـوـافـقـ
لـمـارـوـيـ مـنـ اـنـهـ آخـارـ وـأـحـدـ اـمـنـهـ **قول** عـلـىـ اـنـ صـيـغـ الـافـعـالـ الـرـيـعـهـ
اـنـ الـدـلـالـ عـلـىـ اـمـاـنـ لـيـسـ بـعـتـ خـصـصـةـ بـلـفـظـةـ بـيـالـ فـاـفـرـمـ **قول** الـأـلـجـاءـ
وـاـيـفـاـقـوـلـهـ نـعـلـيـاـ عـرـبـ الطـالـمـيـنـ دـلـيلـ عـلـيـهـ عـلـىـ تـقـدـيـرـ اـنـ بـرـادـ
بـالـعـرـبـ الـأـعـمـةـ مـكـيـاـنـ مـخـصـصـ مـنـ اـصـفـوـمـ **قول** عـلـىـهـ الـمـتـاطـمـجـانـ
الـلـعـنـ عـلـىـ مـنـ اـنـصـفـ بـتـلـكـ الـأـوـصـالـكـ بـلـاـ تـعـيـنـ شـخـصـ فـاـفـرـمـ **قول**
لـلـهـ مـنـ مـقـاصـدـ الـفـنـ اـجـبـ بـاـنـهـ لـوـسـلـمـ فـلـاـ يـجـبـ خـرـجـ جـمـعـ مـاـ ذـكـرـ
بـعـدـ الـفـرـعـ مـنـ الـمـقـاصـدـ عـنـ الـفـنـ لـكـنـ لـاـ يـحـيـ عـلـيـكـ اـنـ لـاـ يـدـفـعـ
الـاـولـوـيـهـ

يعـنـهـ ذـكـرـهـ لـلـنـاـ بـمـنـاقـبـ عـلـىـ
وـزـكـرـ مـنـاقـبـ عـنـهـ فـذـكـرـهـ اـبـنـ
مـسـجـلـ



